المخالفات العقدية
التي وُسِم أصحابها بالأشرار
في السُّنّة النبوية

للدكتور

عبد الله بن عبد العزيز العنقري

أستاذ العقيدة المساعد بقسم الثقافة الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين... أما بعد،

فقد دلت النصوص على أن الكفر هو أشرُّ ما خُولِف به أمر الله تعالى، فأهل الكفر هم أشر الناس بنص القرآن، قال تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾[الأنفال:٥٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ شَرُّ ٱلۡبَرِيَّةِ ﴾[البينة:٦].

وقد ورد الوَسْم بالشر في النصوص لأصناف متعددة، ركبوا مخالفة عقدية أو عملية استحقوا معها أن يُنسَبوا إلى الشر.

ولا يخفى أن الوصف بالشر بسبب خلل عقدي أشد، لما لهذا الخلل عموماً من الغِلظ والعِظَم.

وقد ثبت عن النبي ﷺ وصفُ المُحدَثات ـ وهي مخالفة عقدية ـ بأنها شر الأمور[(١)] فإذا انضاف إلى ذلك وصف الواقع فيها بالشر زاد الأمر شدة.

---

(١) رواه مسلم (٨٦٧)، من حديث جابر رضي الله عنه في ذكر خطبة النبي ﷺ.

وقد وردت نصوص عديدة فيها وصف مَن وقع في مخالفة عملية بالشر، كما هو الحال في ذي الوجهين[١] ومَن تركه الناس اتقاء فُحْشه[٢] وغيرهما، بَيْدَ أن تركيزنا هنا سيكون بعون الله على من وُسِمُوا بالشر من الواقعين في مخالفة عقدية، لما تقدم من غلظ أمر هذه المخالفة.

حدود البحث:

يتناول هذا البحث بعون الله تعالى كل من وردت السنة بوسمهم بالأشرار ـ بحسب علمي ـ ممن ارتكبوا مخالفة عقدية، دون من وردت السنة بوسمهم بالأشرار من ذوي المخالفة العملية. كما أن البحث من جهة جمع النصوص الواردة في هذا الموضوع شامل لما ورد في السنة مما ثبت وما لم يثبت، أما من جهة الدراسة فتركيزه على ما ثبت فقط بحول الله.

أهداف البحث:

للبحث أهداف متنوعة، نجملها في الآتي:

١ – حصر المخالفات العقدية التي وُسِم أهلها بالأشرار، لتجلية منحى كل مخالفة، وبيان الأبواب التي وقعت فيها هذه المخالفات.

٢ – توضيح مقدار الشر المنسوب لكل صنف، نظراً لما لتحديد هذا المقدار

---

(١) روى البخاري (٧١٧٩)، ومسلم (٢٥٢٦) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: [إن شر الناس ذو الوجهين] الحديث.

(٢) روى البخاري (٦٠٥٤)، ومسلم (٢٥٩١) من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: [إن شر الناس من تركه الناس ـ أو وَدَعَه الناس ـ اتقاء فُحْشه] وهذا لفظ البخاري.

من بالغ الأهمية في التعريف بهذه الأصناف محلّ الدراسة.

٣- إبراز أحوال سيئة لمن وُسِمُوا بالشر وردت في النصوص، مقرونة بهذا الوصف، ليكون المسلم على حذر من التردي فيها.

٤- بيان مآل بعض هذه الأصناف، ممن دلت النصوص على مآلٍ محدَّد يَصِلُونه في نهاية أمرهم.

الدراسات السابقة:

لا يعلم الباحث أي دراسة تناولت هذه الأصناف من هذه الزاوية التي يبحثها، وأما الدراسات العامة لبعض الأصناف، من جهة تفصيل اعتقادهم والرد عليه، فليست متعلقة ببحثنا، نظراً لحصر هذا البحث في الجانب الذي أسلفنا ذكره في الحدود.

منهج البحث:

سأعتمد بعون الله تعالى المنهج الاستقرائي الاستنتاجي، لكونه المنهج الأنسب لهذا النوع من البحوث.

إجراءات البحث:

سأتبع بحول الله تعالى الإجراءات الآتية:

١- عدم التوسع في ذكر طرق الحديث إلا بالقدر الذي يتعلق بموضوع البحث، وهو المخالفات العقدية الموسومُ أهلُها بالأشرار؛ ولذا فإني قد أتوسع في ذكر تخريج بعض الأحاديث والحكم عليها لهذا السبب، بينما أقتصر على تخريج موجز لأحاديث ليست من هذا القبيل.

٢- إيراد جميع ما وقفت عليه في النصوص، مما يدخل في نطاق البحث، سواء أثَبَتَ عن النبي ﷺ أو لم يثبت، فما ثبت منها فسيُدرس في موضعه بحول الله، وما لم يثبت فإنما أورده لدخوله في عنوان البحث، وتكون فائدة إيراده التنبيه على ضعفه.

٣- عند سوق الرواية لأول مرة فإنها تُذكر بِنصِّها، مع تخريجها والكلام على إسنادها، دون التعرض للكلام على متنها، وعند إعادة ذكرها للدراسة في أي موضع من البحث فإنما يُقتَصر على طرفها أو موطن الشاهد منها، رغبة في عدم تكرار الروايات في أكثر من موضع.

٤- إذا كانت الرواية في الصحيحين أو أحدهما فإني أكتفي عند التخريج بالعزو إليهما أو إلى أحدهما. أما ما كان خارج الصحيحين فإني أنقل عند تخريجه كلام المحدِّثين في الحكم عليه، وذلك إذا كان الحديث متعلقاً تعلقاً مباشراً بوَسْم صنف من الأصناف بالشر، والغالب أني أقتصر على نقل الحكم عن المحدثين، إلا أن أرى حاجة للتعليق على هذا الحكم فإني أعلق عليه، بعون الله.

٥- العناية بذكر ما أقف عليه مرويّاً عن سلف الأمة ﭫ، مما له تعلق بموضوع البحث، نظراً للأهمية البالغة للنقل عنهم، إذ هم أعلم هذه الأمة بمراد الله ورسوله ﷺ.

٦- التركيز عند دراسة الأصناف على إيضاح بنود لا غنى عنها في مثل هذه الدراسة، وهي على النحو الآتي:

أ- تحديد المراد بكل صنف.

ب- بيان وجه الشر المنسوب له في النص.

جـ- سَبْر أول وقوع لهذه المخالفة في الأمة إن وُجِدَ ما يدل عليه.

د- ببيان الحكم على كل صنف، من جهة الانتساب للإسلام من عدمه، وما إذا كان الأمر محل تفصيل.

هـ- توضيح أحوال مهمة وردت لبعض هذه الأصناف في نفس النصوص التي هي محل الدراسة.

وكل ما سأسوق من الروايات الأخرى المرتبطة بهذه البنود فإني أحرص عند عرضها على التوازن، بحيث أسوق الروايات بتوسع عند الحاجة إلى ذلك، ولا سيما عند إيراد مسألة يتوقف توضيحها على سرد كثير من الروايات، فأما ما لا يُحتاج فيه إلى التوسع في عرض الروايات فإني أعمد فيه إلى الإيجاز في العرض.

وسيكون تقسيم مادة هذا البحث من خلال المبحثين الآتيين بعون الله.

المبحث الأول: في سَوْق الروايات ودراسة الأصناف المذكورة فيها إجمالاً، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في سوق الروايات ودراسة أسانيدها.

المطلب الثاني: في الكلام على الأصناف المذكورة إجمالاً.

المبحث الثاني: في تجلية كل صنف على حدة، وتوضيح أحوالهم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في تجلية كل صنف على حدة.

المطلب الثاني: في توضيح أحوالهم.

المبحث الأول

في سَوق الروايات ودراسة الأصناف المذكورة فيها إجمالاً

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في سَوق الروايات ودراسة أسانيدها.

المطلب الثاني: في الكلام على الأصناف المذكورة إجمالاً.

المطلب الأول: في سَوق الروايات ودراسة أسانيدها.

تحصل من مجموع الروايات التي وقفت عليها بشأن أهل المخالفات العقدية، من الموسومين بالشر وجود **أحد عشر صنفاً** جاءت النصوص بوسمهم بالشر، وهم على النحو الآتي:

الصنف الأول: مُتَّخِذو القبور مساجد.

١- عن عائشة رضي الله عنها أن أم حبيبة وأم سلمة رضي الله عنهما ذكرتا كنيسة رأينها بالحبشة فيها تصاوير، فذكرتا للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: [إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بَنَوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك الصور، فأولئك **شرار الخَلْق عند الله يوم القيامة**](١).

٢- وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: [إن من **شرار الناس** من تدركه الساعة وهم أحياء، ومن يتخذ القبور مساجد](٢).

---

(١) رواه البخاري (٤٢٧)، ومسلم (٥٢٨).

(٢) رواه أحمد (١/ ٤٠٥) فقال: (حدثنا معاوية حدثنا زائدة عن عاصم بن أبي النجود عن شقيق عن عبد الله) به، وروراه ابن أبي شيبة (١١٨١٦).

قال شعيب في تحقيقه المسند (٦/ ٣٩٤): (إسناده حسن من أجل عاصم، وبقية رجاله ثقات، رجال الشيخين).

كما رواه ابن خزيمة (٧٨٩) وقال محققه: (إسناده حسن).

ورواه أحمد (١/ ٤٥٤) من طريق أخرى عن عبيدة عن عبد الله، وفيها قيس بن الربيع، قال فيه الحافظ في التقريب (٥٥٧٣): (صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به).

٣- وعن أبي عبيدة ﷺ قال: [آخر ما تكلم به النبي ﷺ: أخرجوا يهود أهل الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب، واعلموا **أن شرار الناس** الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد][1].

الصنف الثاني: الخوارج.

٤- عن أبي ذر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: [إن بعدي من أمتي، أو سيكون بعدي من أمتي قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز حلاقيمهم، يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرَّمِيَّة، ثم لا يعودون فيه، هم **شر الخَلْق والخليقة**].

وجاء الحديث أيضاً عن رافع بن عمرو الغفاري ﷺ[2].

٥- وعن أبي سعيد ﷺ أن النبي ﷺ ذكر قوماً يكونون في أمته، يخرجون في فُرقة من الناس، سِيْماهم التَّحالُق قال: هم **شر الخَلْق، أو من أشر الخَلْق،** يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق، قال: فضرب النبي ﷺ لهم مثلاً أو قال قولا: الرجل يرمي الرِّمِيَّة أو قال الغَرَض[3]، فينظر في النصل[4] فلا يرى بصيرة،

---

(١) رواه أحمد (١/ ١٩٥) من طريقين بسنده إلى سمرة بن جندب عن أبي عبيدة عن النبي ﷺ، وصحح إسناد الطريقين شعيب في تحقيق المسند (١٦٩١) و(١٦٩٤). ورواه البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٥٧)، والدارمي في السنن (٢٤٠٣) وليس عندهما إلا إخراج اليهود، دون موطن الشاهد من الحديث.

(٢) رواه مسلم (١٠٦٧) عن أبي ذر، ثم روى تصديق رافع بن عمرو لأبي ذر فيما سمعه.

(٣) الغرض: الهدف، كما في النهاية لابن الأثير (٣/ ٣٦٠).

(٤) النصل: هو حديدة السهم والرمح والسيف، ما لم يكن له مَقْبِض، كما في القاموس للفيروز أبادي (٤/ ٥٧).

وينظر في النَّضِيّ[١] فلا يرى بصيرة، وينظر في الفُوق[٢] فلا يرى بصيرة، قال أبو سعيد: وأنتم قتلتموهم يا أهل العراق[٣].

٦- وعن أبي سعيد رضي الله عنه في خبر الرجل الذي رآه أبو بكر يصلي متخشعاً فأمر النبي ﷺ أبا بكر وعمر رضي الله عنهما بقتله، وفي آخره قال في الخوارج: [فاقتلوهم، **هم شر البريّة**[٤]][٥].

---

(١) قال ابن الأثير في النهاية (٥/ ٧٣): «النَّضي: نصل السهم، وقيل: هو السهم قبل أن يُنحت إذا كان قِدْحاً، وهو أولى، لأنه قد جاء في الحديث ذكر النصل بعد النضي، وقيل: هو من السهم ما بين الرِّيش والنصل، قالوا: سُمِّي نضيًّا لكثرة البَرْي والنَّحْت، فكأنه جعل نِضْواً: أي هزيلا».

قلت: وما ذكره من مجيء النصل بعد النضي هو في هذا الحديث بعكسه، حيث ذُكر النضي بعد النصل.

(٢) فُوق السهم هو موضع الوَتَر منه، كما في النهاية (٣/ ٤٨٠).

(٣) رواه مسلم (١٠٦٥) بهذا اللفظ، ورواه البخاري (٦٩٣٣).

(٤) قال ابن الأثير في النهاية (١/ ١٢٢-١٢٣): «البريّة: الخلق، وقد تكرر ذكرها في الحديث، تقول: بَرَاه الله يَبْرُوه بَرْواً، أي خلقه، ويُجْمع على البرايا والبريّات، مِن البَرَى: التراب، هذا إذا لم يُهمَزْ، ومن ذهب إلى أن أصله الهمز أخذه من: برأ الله الخلق يَبْرَؤهم، أي خَلَقَهم».

(٥) رواه أحمد (٣/ ١٥)، وقد اختلف المحدِّثون في الحكم عليه. فابن حجر في الفتح (١٢/ ٣٧٣) ذكر أن سنده جيد، وذكر أن له شاهداً من حديث جابر أخرجه أبو يعلى ورجاله ثقات. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٤٠٠): «رجاله ثقات». وحسنه الألباني في الصحيحة عند تخريج حديث أبي بكرة (٢٤٩٥) وذكر أن رواته ثقات معروفون، غير شداد بن عمران. وقد وثقه ابن حبان، وروى عنه يزيد بن عبدالله، أما شعيب في تحقيق المسند (١٧/ ١٨٨-١٩٠) فاعترض على كلام ابن حجر والهيثمي بعد =

٧- وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: [**إنهم شرار أمتي، يقتلهم خيار أمتي**][(١)].

٨- وعن أبي برزة رضي الله عنه في خبر الذي اعترض على النبي ﷺ في قَسْم قَسَمَه ﷺ، وفي آخره: [**فإذا لقيتموهم فاقتلوهم، هم شر الخَلْق والخليقة**][(٢)].

= أن أورده، وأعلَّ الحديث بأن في سنده شداد بن عمران: مجهول الحال، لذا حكم على السند بالضعف، وأعل السندي الحديث من جهة المتن في حاشيته على المسند (٦/ ٣٩٥-٣٩٦)، من جهة ما ورد في هذا الخبر من كراهة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما للأمر بقتله، مع أمر النبي ﷺ به، ومن جهة أن عمر قد ثبت أنه استأذن النبي ﷺ في قتل ذي الخويصرة والنبي ﷺ ما أذن في قتله، وقد جمع ابن حجر بين الحديثين، وأجاب عن امتناع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، أما من جهة السند فالحديث له شواهد أوردها الهيثمي في المجمع، وأشار ابن حجر لرواية جابر منها، كما صحح الألباني في الصحيحة (٢٤٩٥) شاهداً للحديث من طريق أبي بكرة، وأورد شواهد أخرى للحديث.

(١) رواه الآجري في الشريعة (٥٦) وضعّفه المحقق، وذكر الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٤٤٧) أن البزار رواه بسند فيه عطاء بن السائب، وقد اختلط، والطبراني في الأوسط، لكن ذكر ابن حجر في الفتح (١٢/ ٣٥٧) أن البزار رواه بسند حسن.

(٢) رواه أحمد (٤/ ٤٢٥) عن عفان ثنا حماد بن سلمة أنا الأزرق بن قيس عن شريك بن شهاب عن أبي برزة، وفي سنده شريك بن شهاب قال ابن حجر: «مقبول» كما في التقريب (٢٧٨٦) وقد صححه لغيره شعيب في تخريج المسند (١٩٧٨٣) سوى لفظة انفرد بها شريك، وضعفه محقق الطيالسي أيضا. أما الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٤٠٩) فقال: «رواه أحمد، والأزرق بن قيس وثقه ابن حبان، وبقية رجاله رجال الصحيح»، كذا قال، مع أن الأزرق وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد والدارقطني، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، كما في تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٠). والحديث رواه الطيالسي (٩٦٥) وضعفه المحقق لحال شريك.

٩- وعن أبي أمامة ﷺ أنه لما أُتِي برؤوس الأزارقة فنُصِبت على درج دمشق جاء، فلما رآهم دمعت عيناه، ثم قال: [كلاب النار، كلاب النار، هؤلاء **شرّ قتلى قُتِلوا تحت أديم السماء**، وخير قتلى تحت أديم السماء الذين قتلهم هؤلاء] فلما سئل: أبِرأيك قلتَ: كلاب النار، أو شيء سمعته؟ قال: [إني إذاً لجريء، بل سمعته من رسول الله ﷺ غير مرة ولا اثنتين ولا ثلاثاً، فعدد مراراً...][(١)].

الصنف الثالث: القدرية.

١٠- عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: [أُخِّر كلام في القدر لشرار هذه الأمة][(٢)].

---

(١) رواه عبد الرزاق (١٨٦٦٣) عن معمر عن أبي غالب عن أبي أمامة، ورواه أحمد في المسند (٥/ ٢٥٣) بنحوه من طريق عبدالرزاق، ثم رواه أحمد (٥/ ٢٥٦) من طريق وكيع ثنا حماد بن سلمة عن أبي غالب عن أبي أمامة، ورواه عبدالله بن أحمد من هذين الطريقين في السنة (١٥٤٢، ١٥٤٣) وبنحوه مختصراً (١٥٤٤) من طريق سفيان بن عيينة عن أبي غالب، ورواه الآجري في الشريعة (٥٨، ٥٩، ٦٠) من ثلاثة طرق عن أبي غالب عن أبي أمامة، وحسّن المحقق طريقين من هذه الطرق.
وأبو غالب صدوق يخطئ كما في التقريب (٨٢٩٨) وقد رواه أحمد (٥/ ٢٥٠) من طريق سيار عن أبي أمامة كما رواه (٥/ ٢٦٩) من طريق صفوان بن سليم عن أبي أمامة، ورواه عبد الله بن أحمد (١٥٤٥، ١٥٤٦) من طريق شداد بن عبدالله، وصفوان بن سليم، وهما ثقتان لقيا أبا أمامة. انظر تهذيب التهذيب (٤/ ٣١٧، ٤٢٦).
فالحديث له هذه الطرق الكثيرة كما ترى، فهو ثابت عن أبي أمامة ﷺ.

(٢) رواه ابن أبي عاصم في السنة (٣٥٠) «ثنا الحسن بن علي ثنا أبو عاصم عن عنبسة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة»، ورواه الحاكم (٣٧٦٥) بلفظ: [آخر =

١١- وجاء الحديث من طريق الزهري عن رجل من الأنصار أن النبي ﷺ قال: [آخر الكلام في القدر لشرار هذه الأمة في آخر الزمان][(١)].

=

الكلام] وقال: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه». وتعقبه الذهبي بأن في سنده عنبسة بن مهران، وهو ثقة ولم يرويا له، لكن تعقبهما الألباني في السلسلة الصحيحة (١١٢٤) بأنهما وَهِما، لأن عنبسة لم يوثقه أحد، والذهبي في الميزان (٤/ ٢٢٢) نقل عن أبي حاتم أن عنبسة هذا منكر الحديث، ثم إن الألباني حسّن الحديث في السلسلة، وفي تعليقه على ابن أبي عاصم، لوروده من طريق آخر عند البزار كما سيأتي إن شاء الله.
والحديث رواه الطبراني في المعجم الأوسط (٥٩٠٩) فقال: «حدثنا محمد بن يحيى القزاز قال: ثنا أبو عاصم عن عنبسة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة»، بلفظ: [آخر الكلام في القدر لشرار أمتي في آخر الزمان، ومراء في القرآن كفر] وقال: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا عنبسة بن مهدي الحداد».
كما رواه البزار بسنده إلى عنبسة به، ثم قال: «لا نعلم رواه عن الزهري إلا عنبسة، وهو لين الحديث، وقد تفرد به عن الزهري». (انظر: كشف الأستار عن زوائد البزار ٢١٧٨).
كما رواه العقيلي في كتاب الضعفاء (٣/ ٣٦٥-٣٦٦) من طريق عنبسة به.
ثم روى البزار الحديث من طريق محمد بن حصين وعمرو بن علي قالا: ثنا عمر بن أبي خليفة ثنا هشام يعني ابن حسان عن محمد عن أبي هريرة، وعقَّب البزار بقوله: «لا نعلم له طريقاً من جهة صحيحة غير هذا الطريق، ولا رواه عن هشام إلا عمر».
وقد روى الطبراني في المعجم الأوسط (٦٢٣٣) الحديث من هذا الطريق، وذكر أن محمد بن بكار تفرد به عن عمر بن أبي خليفة، لكن البزار رواه كما هنا من طريقين عن عمر بن أبي خليفة، فلذا قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١١٨٥٥): «رواه البزار والطبراني في الأوسط، ورجال البزار في أحد الإسنادين رجال الصحيح، غير عمر ابن أبي خليفة، وهو ثقة».

(١) رواه اللالكائي (١١١٧) هكذا، لكن رواه العقيلي في الضعفاء (٣/ ٣٦٦) بسنده إلى
=

الصنف الرابع: حاملو الأمة على سنن من قبلها.

١٢- عن شداد بن أوس ﷺ أن النبي ﷺ قال: [ليحملن **شرار هذه الأمة** على سنن الذين خَلَوا من قبلهم أهلِ الكتاب، حذو القُذّة بالقذّة(١)](٢).

الصنف الخامس: أتباع الدجال.

١٣- عن عائشة ﷺ قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال

=

الزهري: «سمعت فلاناً الأنصاري يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: [أُخّر كلام في القدر لشرار هذه الأمة في آخر الزمان]» ثم قال: «هذا أولى».

ونقل الذهبي في الميزان (٤/ ٢٢٢) الحديث من الطريق التي نقلت عن العقيلي، وقال: «فهذا أَشبهُ».

قلتُ: وإذا صرّح الزهري بسماعه من الأنصاري زال احتمال تدليسه، كما أن الأنصاري إذا صرّح بالسماع من النبي ﷺ تحققنا أنه صحابي، والله أعلم.

(١) هي واحدة القذذ: رِيش السهم، والمعنى: كما تُقدَّر كل واحدة منهما على قدر صاحبتها وتُقطع، يضرب مثلا للشيئين يستويان ولا يتفاوتان. انظر النهاية (٤/ ٢٨).

(٢) رواه أحمد (٤/ ١٢٥) ـ وهذا لفظه ـ، والطيالسي (١٢١٧)، والآجري (٣٤) بأسانيدهم إلى شهر بن حوشب، قال: حدثني ابن غنم أن شداد بن أوس، وذكره.

وشهر قد اختُلف فيه، قال ابن حجر في التقريب (٢٨٣٠): «صدوق، كثير الأوهام والإرسال»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٣٤٠): «شهر ثقة، وفيه كلام لا يضر».

وقال الألباني في الصحيحة (٥/ ٥٨٣): «شهر لا بأس به في الشواهد، وبعضهم يحسّن حديثه».

والحديث قد حسنه الألباني، كما في الصحيحة (٣٣١٢) وحسنه محقق الطيالسي، ومحقق الآجري.

لي: ما يبكيك؟ قلت: يا رسول الله، ذكرت الدجال فبكيت، فقال رسول الله ﷺ: إن يخرج الدجال وأنا حي كفيتكموه، وإن يخرج الدجال بعدي فإن ربكم عز وجل ليس بأعور، إنه يخرج في يهودية أصبهان، حتى يأتي المدينة فينزل ناحيتها، ولها يومئذ سبعة أبواب، على كل نقب منها مَلَكان، فيخرج إليه **شرار أهلها**](1).

١٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: [ألا إن المدينة كالكِير، تخرج الخبيث، لا تقوم الساعة حتى **تنفي المدينة شرارها**، كما ينفي الكير خبث الحديد](2).

١٥- وعن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: [سيخرج أناس من

---

(١) رواه أحمد (٦/ ٧٥) «ثنا سليمان بن داود قال ثنا حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير قال حدثني الحضرمي بن لاحق أن ذكوان أبا صالح أخبره أن عائشة أخبرته».
ورواه ابن أبي شيبة (٣٧٤٧٤) «حدثنا الحسن بن موسى قال حدثنا شيبان عن يحيى عن الحضرمي بن لاحق» به.
قال الهيثمي (١٢٥١٢): «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح غير الحضرمي بن لاحق، وهو ثقة». وخروج الدجال في يهودية أصبهان رواه أحمد (٣/ ٢٢٤) وصححه ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٠٠-٤٠١)، كما صحح خروجه من أصبهان من حديث فاطمة بنت قيس عند الطبراني، وستأتي روايات في الصحيحين تشهد للحديث إن شاء الله، ولا سيما خروج شرار أهل المدينة.

(٢) رواه مسلم (١٣٨١) بهذا اللفظ، وروى البخاري (١٨٧١) من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: [يقولون: يثرب، وهي المدينة، تنفي الناس كما ينفي الكير خبث الحديد] وروى (١٨٨٣) من حديث جابر: [المدينة كالكير، تنفي خبثها، وينصع طيبها].

أمتي من قِبَل المشرق، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، كلما خرج منها قَرْن[(١)] قُطِع، كلما خرج منها قرن قطع، حتى عدّدها زيادة على عشر مرات: كلما خرج منها قرن قطع، **حتى يخرج الدجال في بقيتهم**][(٢)].

١٦- وعن ابن عمر ﵄ أن رسول الله ﷺ قال: [ينشأ نشءٌ يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، كلما خرج قرن قطع] قال ابن عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: [كلما خرج قرن قطع] أكثر من عشرين مرة [**حتى يخرج في عراضهم الدجال**][(٣)].

---

(١) أورد ابن الأثير في النهاية (٤/ ٥٢) في المراد بقول خباب: «هذا قَرْن قد طلع» معنيين: الأول: أن يكون المراد قوماً أحداثاً نبغوا بعد أن لم يكونوا، وقيل: أراد بدعة حدثت لم تكن في عهد النبي ﷺ.

(٢) رواه عبدالرزاق (٢٠٧٩٠) عن معمر عن قتادة عن شهر بن حوشب عن عبدالله بن عمرو، ومن طريقه رواه أحمد (٢/ ١٩٨-١٩٩)، والحاكم (٨٤٩٧) ورواته ثقات، إلا أن شهراً قد اختلف فيه كما تقدم.
ولذا قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٣٤٠): «شهر ثقة، وفيه كلام لا يضر، وبقية رجاله رجال الصحيح»، وقال الألباني في الصحيحة (٢٤٥٥): «شهر لا بأس به في الشواهد، وبعضهم يحسن حديثه، ولعله لذلك سكت عنه الحاكم والذهبي».
وعزى الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٤١٧) الحديث للطبراني عن عبدالله بن عمرو، وقال: إسناده حسن.
وقد روى الحاكم (٨٥٥٨) الحديث من وجه آخر عن أبي هريرة عن عبدالله بن عمرو وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» وكذا قال الذهبي.
وسيأتي إن شاء الله من حديث ابن عمر ﵄ بلفظ قريب منه.

(٣) رواه ابن ماجه (١٧٤) فقال: «حدثنا هشام بن عمار ثنا يحيى بن حمزة ثنا الأوزاعي عن نافع عن ابن عمر»، قال البوصيري في الزوائد (١/ ٨٤): «هذا إسناد صحيح، وقد
=

١٧- وعن أبي برزة الأسلمي ﷺ أن النبي ﷺ قال في الخوارج: [يخرجون **حتى يخرج آخرهم مع الدجال**][١].

١٨- وعن حذيفة ﷺ أنه قال: [لتتبعن أثر من كان قبلكم حذو النعل بالنعل] إلى قوله: [وحتى يقول أقوام: ذهب النفاق من أمة محمد، فما بال الصلوات الخمس؟ لقد ضل من كان قبلنا حتى ما يصلون بصلاة بينهم[٢]، أولئك المكذبون بالقدر، **وهم أسباب الدجال، وحقّ على الله أن يلحقهم بالدجال**][٣].

وفي لفظ: [...حتى تبقى فرقتان من فرق كثيرة، تقول إحداهما: ما بال الصلوات الخمس؟ لقد ضل من كان قبلنا، إنما قال: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ﴾[هود:١١٤] لا تصلون إلا صلاتين أو ثلاثة، وفرقة أخرى تقول: إنا لمؤمنون بالله كإيمان الملائكة، وما فينا كافر ولا منافق، **حقٌّ على الله أن يحشرهم مع الدجال**][٤].

=

احتج البخاري بجميع رواته» وتعقبه الألباني في تصحيحه، ثم مال إلى أنه حديث حسن، انظر: السلسلة الصحيحة (٢٤٥٥).

(١) تقدم تخريج حديثه ﷺ عند الكلام على الصنف الثاني: الخوارج.

(٢) أشار محقق الشريعة للآجري إلى أن في نسختين: (نبيهم) بتقديم النون، بعدها موَّحدة، قال: «ولعلها أصح».

(٣) رواه الآجري (٣٥) بسنده إلى الصنابحي عن حذيفة ﷺ، وحسَّنه المحقق، مع وجود أكثر من راوٍ فيه ضعف، لوجود المتابعة الآتية.

(٤) رواه الخلال في السنة (١٢٩٢، ١٢٩٣) عن الإمام أحمد رحمه الله بسنده إلى عبدالعزيز أخي حذيفة عن حذيفة ﷺ، ورواه الحاكم (٨٤٤٨) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد،

=

١٩- وفي حديث حذيفة ﷺ الذي تقدم في وصف القدرية بالمجوس قال: [**وهم شيعة الدجال، حقا على الله عز وجل أن يلحقهم به**][١].

٢٠- وممن يتبع الدجالَ اليهودُ، كما في حديث أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً: [**يتبع الدجال من يهود أصبهان** سبعون ألفاً، عليهم الطيالسة[٢]][٣].

=

ولم يخرجاه» وقال الذهبي: صحيح. وروى الحاكم (٨٢٩٤) من طريق ابن الديلمي عن حذيفة ﷺ أنه قال: «إني لأعلم أهل دينين من أمة محمد ﷺ في النار: قوم يقولون: إن كان أَوَّلُنا ضلّالاً، ما بال خمس صلوات في اليوم والليلة؟ إنما هو صلاتان: العصر والفجر، وقوم يقولون: إنما الإيمان كلام، وإن زنى وإن قتل».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين». وكذا قال الذهبي.

وروى ابن أبي شيبة (٣٠٤١٥) بسنده إلى يحيى بن أبي عمرو السيباني عن حذيفة ﷺ نحوه. ورواه عبدالله بن أحمد في السنة (٦٦٣) من هذا الطريق مختصراً واللالكائي (١٧١٧).

(١) رواه أحمد (٥/ ٤٠٦-٤٠٧)، وأبو داود (٤٦٩٢)، والطيالسي (٤٣٥)، وعبدالله بن أحمد في السنة (٩٥٩)، والفريابي في القدر (٢٣٦)، ورواه ابن أبي عاصم في السنة (٣٢٩) إلى قوله: [شيعة الدجال] كلهم من طريق عمر مولى غفرة عن رجل عن حذيفة ﷺ، وقد ضعف الحديث غير واحد كالألباني في تعليقه على السنة والتركي في تعليقه على الطيالسي، وذلك لجهالة الراوي عن حذيفة، ولضعف عمر مولى غفرة، حيث ذكر ابن حجر في التقريب (٤٩٣٤) أنه ضعيف، كثير الإرسال.

لكن وصْفُ القدرية بالمجوس ورد في عدة أحاديث تأتي الإشارة إلى من رواها بعون الله، عند الكلام المفصَّل عن القدرية في المبحث الثاني.

(٢) واحدها طَيْلَسان، بفتح اللام وكسرها، والفتح أعلى: ضرب من الأكسية، يُجمع على طيالس وطيالسة، انظر: المخصص لابن سيدة (١/ ٤/ ٧٨).

(٣) رواه مسلم (٢٩٤٤).

وتقدم قريباً حديث عائشة ﵂: [إنه يخرج في يهودية أصبهان].

الصنف السادس: الذين تدركهم الساعة، وهم أحياء.

٢١- عن ابن مسعود ﵁ أن النبي ﷺ قال: [**مِن شرار الناس** مَن تدركهم الساعة، وهم أحياء](١).

٢٢- وعن النواس بن سمعان ﵁ في حديثه الطويل الوارد في شأن الدجال وما يتلوه من وقائع عظام، يجيء في آخرها قبض أرواح جميع أهل الإسلام، ثم قال ﷺ بعدها: [ويبقى **شرار الناس** يتهارجون فيها تهارج الحُمُر، فعليهم تقوم الساعة](٢).

وفي لفظ: [فيبقى **شرار الناس** في خفة الطير وأحلام السباع، لا يعرفون معروفاً ولا ينكرون مُنكَراً](٣).

٢٣- وعن ابن مسعود ﵁ أن النبي ﷺ قال: [لا تقوم الساعة إلا على **شرار الناس**](٤).

٢٤- وعن عبد الله بن عمرو ﵄ أن النبي ﷺ قال: [لا تقوم الساعة إلا **على شرار الخَلْق، هم شر من أهل الجاهلية،** لا يَدْعون الله بشيء إلا رده

---

(١) رواه البخاري (٧٠٦٧)، معلقاً بصيغة الجزم بهذا اللفظ، وتقدم الحديث عن ابن مسعود ﵁ متصلا عند ذكر الصنف الأول، بزيادة: «ومن يتخذ القبور مساجد» وذكرنا هناك من رواه ودرجة الحديث.

(٢) رواه مسلم (٢٩٣٧).

(٣) رواه مسلم (٢٩٤٠).

(٤) رواه مسلم (٢٩٤٩).

عليهم][1].

الصنف السابع: الكفار الغافلون عن الذكر.

٢٥- عن عمرو بن عبسة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: [ما تستقل الشمس[2] فيبقى شيء من خلق الله عز وجل إلا سبح الله عز وجل وحمده، إلا ما كان من الشيطان وأعتى بني آدم]، فسألت عن أعتى بني آدم، فقال: [**شرار الخَلْق، أو قال: شرار خلق الله عز وجل**].

وورد الحديث بلفظ: [ما تستقل الشمس فيبقى شيء من خلق الله إلا سبح الله بحمده، إلا ما كان من الشيطان وأغبياء بني آدم، قال: فسألته عن أغبياء بني آدم، قال: **الكفار شرار الخَلْق، أو شرار خلق الله**][3].

---

(١) رواه مسلم (١٩٢٤).

(٢) «أي ترتفع وتتعالى، يقال: أَقَلّ الشيء يقل، واستقلّه يستقله، إذا رفعه وحمله» قاله المناوي في فيض القدير (١٠/ ٥٣٣٤).

(٣) الحديث بالسياق الأول رواه ابن السني في عمل اليوم والليلة (١٤٩) قال: أخبرني الحسين بن محمد بن المكتب حدثنا موسى بن عيسى بن المنذر حدثنا أبي حدثنا بقية بن الوليد حدثني صفوان بن عمرو عن عبدالرحمن بن ميسرة أبي سلمة الحضرمي عن عمرو بن عبسة به. والحديث حسنه الألباني في الصحيحة (٢٢٢٤) وقال المناوي في فيض القدير (٧٨٧٣): «صفوان بن عمران، قال أبو حاتم: ليس بالقوي».
قلت: الظاهر أن المناوي وهِم في تحديد هذا الراوي، لأن الذي في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٤٢٢) (١٨٥٢) أن أبا حاتم وثّق صفوان هذا، وقال مرة: لا بأس به، وهو صفوان بن عمرو السكسكي.
أما الذي قال فيه أبو حاتم: ليس بالقوي فهو راو آخر، ذكره ابن أبي حاتم قبل صفوان =

وبين السياقين فرق، يأتي توضيحه بعون الله، عند بيان المقصود بهذا الصنف في المبحث الثاني.

الصنف الثامن: من يسأل بالله ولا يعطي به.

٢٦- عن ابن عباس ﵄ أن رسول الله ﷺ خرج عليهم وهم جلوس

=

ابن عمرو هذا مباشرة برقم (١٨٥١)، واسمه صفوان بن عمران الأصم، وهو الذي ذكره المناوي هنا بهذا الاسم: ابن عمران، مع أن الذي في الإسناد هو ابن عمرو، لا ابن عمران، ولذا فإن ابن حجر لما ذكر صفوان بن عمرو قال: «ثقة» كما في التقريب (٢٩٣٨) ونقل توثيقه عن عدد من المحدثين في تهذيب التهذيب (٤/ ٤٢٨-٤٢٩). وقد ذكر الألباني أن جميع رجال السند ثقات مأمونون غير أبي سلمة الحضرمي، ثم نقل توثيق العجلي له، ولم يتطرق لصفوان بتضعيف، لأنه ثقة كما ترى، فالظاهر أن المناوي تداخل عليه اسم الصَّفْوانَين، خاصة مع تقارب الاسمين في كتاب الجرح والتعديل.

وروى الحديث بالسياق الآخر الذي نبهنا عليه أبو نعيم في الحلية (٦/ ١١١) فقال: «حدثنا أبو عمرو بن حمدان ثنا الحسن بن سفيان ثنا الوليد بن عتبة الدمشقي ثنا بقية...». وعزا السيوطي الحديث في الدر المنثور (٥/ ٢٩٠) لابن مردويه.

فملتقى إسناد أبي نعيم وابن السني عند بقية، ومَن قبل بقية موثّقون، فالوليد بن عتبة هو الأشجعي المقرئ: ثقة كما في التقريب (٧٤٣٩) والحسن بن سفيان هو النسائي، قال ابن أبي حاتم: صدوق (الجرح والتعديل ٣/ ١٦) وقال الذهبي في السير (١٤/ ١٥٧): «الإمام الحافظ الثبت صاحب المسند» وأبو عمرو بن حمدان هو محمد بن أحمد بن حمدان الحيري، قال الذهبي في السير (١٦/ ٣٥٦): «الإمام المحدث الثقة».

فقال: [ألا أحدِّثكم بخير الناس منزلة؟ فقالوا: بلى يا رسول الله، قال: رجل ممسك برأس فرسه في سبيل الله، حتى يموت أو يُقتَل. أفأخبركم بالذي يليه؟ قالوا: نعم يا رسول الله، قال: امرؤ معتزِل في شِعْب يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويعتزل شرور الناس، أفأخبركم **بِشرِّ الناس منزلة**؟ قالوا: نعم يا رسول الله، قال: الذي يسأل بالله ولا يعطي به](١).

٢٧- وروى أبو هريرة نحوه عن النبي ﷺ، وفي آخره أنه قال: [ألا أخبركم **بشرّ البَرِيَّة**؟ قالوا: بلى، قال: الذي يسأل بالله ولا يعطي به](٢).

الصنف التاسع: شراء العلماء.

٢٨- عن معاذ رضي الله عنه قال: [تصديت لرسول الله ﷺ وهو يطوف، فقلت: يا رسول الله، أرنا شرّ الناس، فقال: سلوا عن الخير، ولا تسألوا عن الشر، **شرار**

(١) رواه أحمد (١/ ٢٣٧)، وكرره في (١/ ٣١٩، ٣٢٢)، والدارمي (٢٣٠٦)، والترمذي (عارضة الأحوذي ٧/ ١٥٥)، والنسائي (٥/ ٨٣-٨٤)، والطيالسي (٢٧٨٣)، وابن حبان (٦٠٤) بأسانيدهم إلى عطاء بن يسار عن ابن عباس.
قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، ويُروَى هذا الحديث من غير وجه عن ابن عباس عن النبي ﷺ».
وقد صحح الألباني الحديث في الصحيحة (٢٥٥) وكذا التركي محقق الطيالسي، أما شعيب فحسنه في تحقيقه لابن حبان، لحال أحد رواته، وهو سعيد بن خالد، ثم صححه من الطريق الأخرى (٦٠٥) التي رواها ابن حبان عقب هذه الطريق.

(٢) رواه أحمد (٢/ ٣٩٦)، وضعف سنده شعيب في تحقيقه للمسند (٩١٤٢) لضعف أحد رواته، وهو أبو معشر نجيح بن عبدالرحمن وجهالة راويه عن أبي هريرة، ثم ذكر أن حديث ابن عباس يشهد له.

الناس شرار العلماء في الناس][1].

(١) رواه أبو نعيم في الحلية (١/ ٢٤٢) «من طريق أحمد بن يعقوب المهرجان ثنا الحسن بن محمد بن نصر ثنا محمد بن عثمان العقيلي ثنا محمد بن عبدالرحمن الطفاوي ثنا الخليل بن مرة عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن مالك بن يخامر عن معاذ».
وفي سند أبي نعيم: الخليل بن مرة، قال عنه أبو حاتم الرازي: «ليس بقوي في الحديث، شيخ صالح». وقال أبو زرعة: «شيخ صالح» كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٣٧٩).
أما البخاري فقال: «منكر الحديث» وقال في موضع آخر: «لا يصح حديثه» وقال ابن عدي: «لم أر في حديثه حديثا منكرا، قد جاوز الحد، وهو في جملة من يكتب حديثه، وليس متروك الحديث»، وقال ابن شاهين: «هو إلى الثقة أقرب»، وذكره الساجي وابن الجارود والعقيلي والبرقي وابن السكن في الضعفاء، وضعفه النسائي (انظر ذلك في تهذيب التهذيب ٣/ ١٦٩).
لذا قال ابن حجر في التقريب (١٧٥٧): «ضعيف».
وأورده الألباني في الضعيفة (١٤١٨) من كتاب ابن عدي يرويه عن حفص بن عمر بسنده إلى معاذ مرفوعا: «شر الناس شرار العلماء»، قال ابن عدي: «لا أعرفه إلا من حديث حفص بن عمر الأبلي، وأحاديثه كلها، إما منكر المتن أو منكر الإسناد، وهو إلى الضعف أقرب».
وحفص هذا كذبه أبو حاتم الرازي، كما في الجرح والتعديل لابنه (٣/ ١٨٣).
ورواه الدارمي في السنن (٣٧٦) مرسلا من طريق نعيم بن حماد ثنا بقية عن الأحوص بن حكيم عن أبيه قال: سأل رجلٌ النبي ﷺ به نحوه، وفيه: [ألا إن شر الشر شرار العلماء] وقد ضعف الألباني كما في الضعيفة (١٤١٨) مَن دون أبي الأحوص وقال: «هذا مرسل، حكيم أبو الأحوص تابعي، هو صدوق يهم، ومَن دونه كلهم ضعفاء».
وتضعيف الألباني ﵀ مَن دون أبي الأحوص محل نظر، فإن بقية بن الوليد صدوق،
=

الصنف العاشر: الجرءاء على أصحاب النبي ﷺ.

٢٩- عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: [**شرار أمتي أجرؤهم على صحابتي**][(١)].

=

وإنما الإشكال في أنه كان كثير التدليس عن الضعفاء كما في التقريب (٧٣٤).

ونعيم بن حماد صدوق يخطئ كثيراً، فقيه عارف بالفرائض كما قال ابن حجر في التقريب (٧١٦٦) وقال عنه أيضاً: من الحفاظ الكبار، لقيه البخاري، ولم يخرج عنه في الصحيح، سوى موضع أو موضعين، وعلق له أشياء أخرى، وروى له مسلم في المقدمة موضعاً واحداً، وكان أحمد يوثقه.

وقال ابن معين: كان من أهل الصدق، إلا أنه يتوهم الشيء فيخطئ فيه، وقال العجلي: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، ونسبه الدولابي إلى الوضع، وتعقبه ابن عدي بأنه كان متعصبا عليه، لأنه كان شديداً على أهل الرأي، وهذا هو الصواب كما أوضحه ابن حجر (انظر هدي الساري ص٦٣٠).

وأما الأحوص بن حكيم فضعيف الحفظ، كما في التقريب (٢٩٠).

وأما أبو حكيم فصدوق يهم، كما في التقريب أيضاً (١٤٧٦).

وأورد ابن عبدالبر هذا الحديث في جامع بيان العلم (١١٧٢) هكذا: «وعنه ﷺ أنه سئل عن شر الناس فقال: [العلماء إذا فسدوا] لكن لم يورد له إسناداً، غير أنه ذكر أن هذا الحديث وأحاديث أخرى أوردها قبله ليست قوية الأسانيد، قلت: فالحديث بذلك ضعيف لا يثبت.

(١) رواه أبو نعيم في الحلية (٢/ ١٨٣) فقال: «حدثنا محمد بن عمر بن سالم قال: ثنا إبراهيم بن الهيثم، قال: ثنا محمد بن الخطاب الموصلي قال: ثنا عبدالله بن الوليد العدني قال: ثنا **أبو بكر بن أبي شيبة** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة» به، وقال: «غريب من حديث عروة وهشام، تفرد به **أبو بكر بن أبي سبرة**، مدني صاحب

=

الصنف الحادي عشر: ذوو المسائل المُعْضِلة.

٣٠- عن ثوبان عن رسول الله ﷺ قال: [سيكون أقوام من أمتي يتعاطون فقهاؤهم عُضَل المسائل، أولئك شرار أمتي][(١)].

=

غرائب».

وأبو بكر هذا هو المدني الفقيه، ضعّفه البخاري، وقال أحمد: كان يضع الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء؛ كما في ميزان الاعتدال للذهبي (١٠٠٢٤). وقال ابن حجر في التقريب (٧٩٧٣): «رموه بالوضع، وقال مصعب الزبيري: كان عالما».

وفي تنبيه أبي نعيم إلى تفرد أبي بكر بهذا الحديث إشارة إلى عدم ثبوته لشدة ضعف الذي تفرد به.

وقد ضعفه المناوي في فيض القدير (٢٢٨١) والألباني في ضعيف الجامع (١٨٦٤) وحكم عليه بالوضع في الضعيفة (٦٣٦٣).

تنبيه: ورد في الإسناد عند أبي نعيم: «أبو بكر بن أبي شيبة عن هشام» وهو خطأ، صوابه: «أبو بكر بن أبي سبرة» بدليل بقية كلام أبي نعيم في تفرد أبي بكر بن أبي سبرة به، وأبو بكر بن أبي سبرة أحد الرواة عن هشام بن عروة، ولذا قال الحاكم: «يروي الموضوعات عن الأثبات، مثل هشام بن عروة وغيره» (انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١٢/ ٢٧-٢٨) وذلك أن ابن أبي سبرة هذا من السابعة، وهشام من الخامسة، كما في التقريب (٧٩٧٣) (٧٣٠٢).

أما أبو بكر بن أبي شيبة فهو متأخر جداً عن هشام، لأنه من العاشرة كما في التقريب (٣٥٧٥) يروي عن وكيع وأبي معاوية وطبقتهما، ويروي عنه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه، كما في التهذيب (٦/ ٢).

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٤٣١) فقال: «حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة
=

فهذا ما يسَّر الله جمْعَه من الروايات الواردة في الموضوع، بعد تتبُّعها في مظانّها، بحسب الطاقة، ومن الله السداد.

=

ثنا إسحاق بن إبراهيم ثنا يزيد بن ربيعة ثنا أبو الأشعث عن ثوبان ﷺ» به.

ورواه الآجري في أخلاق العلماء ص(٨٦) قال: «أخبرنا جعفر بن محمد الصندلي، أخبرنا أحمد بن منصور الرمادي أخبرنا أبو النضر ـ يعني الدمشقي ـ أخبرنا يزيد بن ربيعة قال: سمعت أبا الأشعث يحدث عن ثوبان...».

كما رواه الخطيب في الفقيه والمتفقه (٦٣٧) بسنده إلى يزيد بن ربيعة به بلفظ [يُغلِّطون].

ويزيد هذا قال فيه البخاري: «أحاديثه مناكير» وقال أبو حاتم وغيره: ضعيف، وقال النسائي: متروك، وقال أبو مسهر: كان فقيها غير متَّهم... أخشى عليه سوء الحفظ والوهم، وقال الجوزجاني: أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، نقل ذلك الذهبي في الميزان (٦/ ٩٦).

لذا قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧٠١): «فيه يزيد بن ربيعة، وهو متروك».

لكن روى الآجري في أخلاق العلماء ص(٨٦) عن الحسن من قوله: [إن شرار عباد الله: قوم يحبون شرار المسائل، يُعمون بها عباد الله] ورواه الخطيب في الفقيه والمتفقه (٦٣٨) بلفظ: [ينتقون] بدل [يحبون] ووردت نصوص كثيرة في ذم السؤال عن هذه المسائل، انظرها في كتاب الفقيه والمتفقه للخطيب (٢/ ١٩-٢٢)، وتركيزنا في هذا البحث كما تقدم على الوصف بالشر لذوي المخالفة العقدية في النصوص النبوية فقط.

المطلب الثاني: في الكلام على الأصناف المذكورة إجمالاً.

تقدم في المطلب السابق ذكر ثلاثين رواية تتعلق بهذه الأصناف، وسيكون الكلام على المضامين التي حَوَتها النصوص السابقة من جانبين، الجانب الأول: جانب إجمالي يتناول عموم هذه الأصناف، وذلك كائن بعون الله في هذا المطلب، حيث نركز فيه على إبراز أمور عامة ينبغي أن تُجلَّى قبل الدخول في تفصيل الكلام على كل صنف على حِدته.

فبالنظر إلى ما تقدم من الروايات نجد أن **عدد الأصناف المذكورين فيها أحد عشر صنفاً** هي على الترتيب الآتي:

الصنف الأول: مُتَّخذو القبور مساجد.

الصنف الثاني: الخوارج.

الصنف الثالث: القدرية.

الصنف الرابع: حاملو الأمة على سنن مَن قبلها.

الصنف الخامس: أتباع الدجال.

الصنف السادس: الذين تدركهم الساعة، وهم أحياء.

الصنف السابع: الكفار الغافلون عن ذكر الله.

الصنف الثامن: من يسأل بالله ولا يعطي به.

الصنف التاسع: شرار العلماء.

الصنف العاشر: الجرءاء على أصحاب النبي ﷺ.

الصنف الحادي عشر: أصحاب عُضَل المسائل.

فأما الأصناف الثمانية الأولى فثبتت الأحاديث المتعلقة بهم، كما قدَّمنا عند دراسة رواياتهم في المطلب السابق، **أما الصنف التاسع والعاشر والحادي عشر** فالأحاديث الواردة فيهم ضعيفة، ولا يعني عدم ثبوت الأحاديث الواردة في خصوص تسميتهم بالأشرار سهولة أمر المخالفة التي وقعوا فيه، بل هم مذمومون في نصوص أخرى، بَيْدَ أن هذا البحث لما كان متعلقاً بالموسومين بالشر من أهل المخالفة العقدية تحديداً لم يكن من المناسب إيراد غيرهم ممن هم خارج حدود البحث.

وبنظرة عامة إلى هذه الأصناف يمكن أن نذكر عنها أموراً إجمالية يُحتاج إلى بيانها هنا قبل إيراد الأمور التفصيلية المتعلقة بكل صنف على حدة، فمن ذلك:

أولاً: ما يتعلق بوجود هذه الأصناف في زماننا من عدمه، فهذه الأصناف الثمانية[١] من هذه الناحية قسمان: الأول: من لم يأتوا بعد، الثاني: من وُجِدوا منذ قرون خلت.

فالقسم الأول: ليس فيه إلا صنف واحد، وهم أهل الصنف السادس: الذين تدركهم الساعة، وهم أحياء.

فهذا الصنف من جهة تفاصيل ما ذكر عنه في النصوص لم يظهر قطعاً، وإن كنا لا نستطيع الجزم بأن أفراده غير موجودين الآن[٢]، وإنما الكلام عن هذا

(١) هم ثمانية أصناف بالنظر إلى حذف الصنف التاسع والعاشر والحادي عشر الذين لم تثبت الأحاديث التي وسَمَتْهم بالأشرار.

(٢) وذلك لأن الساعة لا يُدرَى متى وقوعها، وهل من الناس اليوم من يدركها أم لا، فذلك مما استأثر الله بعلمه، فلا يُجْزَم فيه بشيء.

الصنف ـ من حيث هو صنف ـ دلت النصوص على أنه يكون بعد قبض أرواح أهل الإسلام جميعاً، كما يأتي بيانه إن شاء الله.

أما القسم الثاني فينتظم بقية الأصناف السبعة.

وهؤلاء الأصناف جميعا لا يزالون موجودين إلى اليوم، فلا يظهر أن منهم قسماً اندرس وانمحى أثره.

ثم إن مِن هذه الأصناف مَن دلت النصوص على استمرار وجودهم إلى قيام الساعة، وهم الكفار أهل الصنف السابع، كما دلت النصوص على استمرار بقاء صنفين من أهل هذا القسم إلى قرب قيام الساعة، حيث زمن المسيح الدجال، وهم (الخوارج) و(القدرية) كما اتضح من النصوص التي سقنا عند ذكر أتباع المسيح الدجال، وذلك من دلائل بقاء فتنة هاتين الطائفتين إلى زمن متأخر من الدنيا.

ومن الأمور الإجمالية التي يحتاج إلى تبيينها:

ثانيا: ما يتعلق بنسبة الشر المذكورة في النصوص بشأن هذه الأصناف، فقد نُسِبَت هذه الأصناف إلى مقدار معَيَّن من الشر هو على النحو الآتي:

الصـــنـــف	نـسبــة الشّـــر
١ -متخذو القبور مساجد	شرار الخَلْق/ من شرار الناس/ شرار الناس
٢ -الخوارج	شر الخَلْق والخليقة/ شر البرية/ شر قتلى قُتِلُوا تحت أديم السماء/ شرار أمتي
٣ -القدرية	شرار هذه الأمة
٤ -حاملو الأمة على سنن مَن قبلها	شرار هذه الأمة

الصـــنـــف	نـسبــة الشّـــر
٥- أتباع الدجال	شرار أهل المدينة/ ما ذكر في الخوارج/ ما ذكر في القدرية
٦- الذين تدركهم الساعة، وهم أحياء	شرار النـاس/ مـن شرار النـاس/ شرار الخَلْق/ شر من أهل الجاهلية
٧- الكفار الغافلون عن الذكر	شرار الخَلْق
٨- من يسأل بالله ولا يعطي به	شر الناس/ شر البرية

فهذه الألفاظ المحدِّدة لكل صنفٍ نسبةً من الشر، منها **ألفاظ عامة**، ومنها **ألفاظ خاصة**.

والألفاظ العامة، منها ما يتعلق بالخَلْق، كلفظ: (شرار الخلق) و(شر البرية)[1] و(شر الخَلْق والخليقة).

ومنها ما يتعلق بالناس، كلفظ: (شرار الناس) و(شر قتلى قتلوا تحت أديم السماء).

أما الألفاظ الخاصة فمنها ما يتعلق بهذه الأمة، كلفظ: (شرار أمتي) و(شرار هذه الأمة).

وقد تكون الخصوصية متعلقة بأشرار موضع من المواضع، كلفظ (شرار أهلها) أي المدينة.

وقد اتضح من خلال هذا العرض أن أكثر هذه الأصناف نسبةً للشر هم

(١) تقدم أن البرية يراد بها: الخلق، وذلك عند ذكر الحديث الوارد بهذا الوسم في شأن الخوارج.

الخوارج، حيث وُسِمُوا بالشر، باللفظ العام واللفظ الخاص، فوسموا بشر الخَلْق والخليقة/ وشر البرية/ وشر القتلى/ وشرار الأمة، بما يعني نسبتهم للشر باللفظ العامّ واللفظ الخاص معاً.

وحيث إن هذا الأصناف تتفاوت من جهة الحكم عليها بالإسلام أو الكفر فلابد من النظر في تحديد الشر الذي يبلغه الصنف المسلم منهم، فإن المسلم مهما بلغ في الشر فإنه شرٌّ بحسبه، يبلغه المسلم، ولا يكون حالهُ في الشر كحال أهل الكفر، حتى وإن عُبِّر عنه في شره بالتعبير الذي يُعبَّر فيه عن أهل الكفر، كالتعبير بشرّ البريّة، فإنه قد أُطلِق على الكفار في سورة البينة، وأُطلِق على بعض المسلمين كالخوارج(١)، ومَن يسأل بالله ولا يُعطي به.

وقل مثل ذلك في لفظ (شر الخَلْق) و(شر الناس) فإن إطلاقها على أحد من المسلمين لا يعني بلوغه حَدّاً صار فيه أشرَّ من الكافر.

ومما يوضح ذلك ورود هذه الصيغة (شر الناس) في حق من ارتكب مخالفة غير اعتقادية؛ كذي الوجهين، ففي حديث أبي هريرة ﵁ أن النبي ﷺ قال: [إن شر الناس ذو الوجهين](٢).

وقد جمع ابن حجر الروايات الواردة في ذي الوجهين في عدد من كتب السنة، فاتضح أنها وردت بصيغتين هما: (مِن شر الناس) و(شر الناس) وعقَّب ابن حجر بقوله: «هذه الألفاظ متقاربة، والروايات التي فيها (شر الناس) محمولة

---

(١) سيأتي الكلام على خلاف أهل العلم في الحكم عليهم عند تفصيل الكلام في هذا الصنف في المبحث القادم بحول الله.

(٢) سبق تخريجه في مقدمة هذا البحث.

على الرواية التي فيها (من شر الناس)»[(١)].

وسبب حمل الروايات التي فيها هذا الإطلاق (شر الناس) على رواية (من شر الناس) أن العاصي من المسلمين، مهما بلغ في الشر، فإنه لا يكون في شره كالكفار في شرهم.

وهذا ما حمل ابن حبان حين روى حديث: [إن شر الناس ذو الوجهين] في باب (ذي الوجهين) على أن يُتبعه بباب بعده، قال فيه: «ذكر البيان بأن قوله ﷺ: [إن شر الناس ذو الوجهين] أراد به: من شر الناس» ثم روى الحديث بلفظ: [من شر الناس ذو الوجهين][(٢)].

ولما أورد المناوي حديث: [إن شر الناس عند الله يوم القيامة من يخاف الناس من شره][(٣)] تطرق لإشكال قد يرد، وهو أن لفظ (الناس) عامّ في قوله: «إن شر الناس» فيلزم منه كون المسلم الذي يُخاف شرّه أدنى منزلة من الكافر، وأجاب بأن (مَن) في قوله: «من يخاف» عامّ يتناول المسلم والكافر، لأن الكفار كلهم أعداء يُتّقى شرهم، فالمسلم الذي يُخاف شره مشارك للكافر في كونه شر الناس، **غايته أن الكافر أشد شرّاً**، كما يقال: أحسن الأشياء العلم، مع أن بعض أفراده، كالشرعي أحسن، فالمراد من قوله: «شر الناس» أي من شرهم، فحذفت

---

(١) انظر: فتح الباري (١٠/ ٥٨٢).

(٢) انظر: صحيح ابن حبان (١٣/ ٦٦)، الحديثان (٥٧٥٤، ٥٧٥٥).

(٣) رواه الطبراني في المعجم الأوسط (٥٣٠٧) عن أنس ﷺ مرفوعاً بلفظ: [**إن شرار الناس منزلة عند الله يوم القيامة من يخاف الناس شره**]، قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن ثابت البناني إلا عثمان بن مطر، ولا يُروَى عن أنس إلا بهذا الإسناد».

(مِن) وهي مرادة[1].

ولذا حمل المناوي عدداً من الأحاديث التي أُطلق فيها على بعض العصاة من المسلمين لفظ «شرار الأمة» حملها على أن المراد بها «مِن شرار الأمة»[2].

ونبّه الطحاوي إلى أن مَن جلَّت رتبته في معنى من المعاني جاز أن يقال أنه أفضل الناس في ذلك المعنى، وإن كان فيهم مثله أو مَن هو فوقه، من ذلك ما روي أن رسول الله ﷺ قال لعلي رضي الله عنه: [**يقتلك أشقاها**][3] يعني البَرِيَّة، فقتله عبد الرحمن بن ملجم، وكان من أهل التوحيد، وأشقى منه المشركُ، ولكن لعظيم جرمه وفَتْكه في الإسلام ما فتكه أطلق عليه الأشقى، ومنه ما روي في وصف

(١) فيض القدير (٤/ ١٩٨٤)، وقد أورد وجهاً آخر رجحه على هذا الوجه، حاصله أن الكافر خارج عن حيز الخير بالكلية؛ بقوله: (عند الله) فإنه بمعزل عن الدُّنوّ منه بالكلية، وعليه فلا حاجة لتقدير ولا إضمار.

وإنما رجح المناوي هذا الوجه لتضمن الحديث الظرف: (عند الله) وأما الأحاديث التي معنا في هذا البحث فليس فيها ذلك، ولذا نقلت الوجه الأول وحده، لأنه هو المناسب لهذه الأحاديث.

(٢) كحديث [**شرار أمتي الذين وُلدوا في النعيم**] الحديث، وحديث [**شراركم عُزّابكم**].

فقد حمل لفظ الأشرار في هذه المواضع على أن المراد بها: (من شرارهم). انظر الأحاديث (٤٨٦٠، ٤٨٦٦).

(٣) روى أحمد (٤/ ٢٦٣) عن عمار رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له ولعلي رضي الله عنه: [ألا أحدّثكما بأشقى الناس رجلين؟ قلنا: بلى يا رسول الله، قال: أُحَيمِر ثمود الذي عقر الناقة، والذي يضربك يا علي على هذه، يعني قَرْنه حتى تبتل منه هذه، يعني لحيته].

وفي الباب أحاديث أخرى أوردها ابن حجر في الفتح (٧/ ٩٥) وتكلم على أسانيد بعضها.

الخوارج بالصلاة والصوم، ثم قال: إنهم يمرقون من الدين مروق السهم من الرّميّة، هم شرار الخَلْق والخليقة، مع علمنا أن المشرك وقاتل الأنبياء والقائل بأن له ولداً وصاحبة(١) شر من هؤلاء(٢).

بل ذكر القرطبي أن قول الله في الكفار ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ شَرُّ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾[البينة:٦] يَرِد فيه التفاوت بين الكفار أنفسهم، فقال: «﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ شَرُّ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾ أي شر الخليقة، فقيل: يحتمل أن يكون على التعميم، وقال قوم: أي هم شر البرية الذين كانوا في عصر النبي ﷺ، كما قال تعالى: ﴿وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[البقرة: ٤٧]. أي عالَـمِي زمانكم، ولا يبعد أن يكون في كفار الأمم قبل هذا مَن هو شر منهم، مثل فرعون وعاقر ناقة صالح»(٣).

ومما يلحظ في الروايات أن التبعيض الذي يفيده حرف (مِن) قد ورد في حق من هم كفرة مشركون، كما ورد في حق مَن ليسوا بمشركين، وذلك في حديث ابن مسعود الذي جمع فيه النبي ﷺ مَن تدركهم الساعة وهم أحياء، مع الذين يتخذون القبور مساجد، بقوله: [إن من شرار الناس من تدركه الساعة وهم أحياء، ومن يتخذ القبور مساجد].

قال ابن عثيمين: «(إن من شرار الناس) مِن: للتبعيض... وفي هذا دليل على أن الناس يتفاوتون في الشر، وأن بعضهم أشد من بعض»، ثم قال في

---

(١) مراده: القائل بأن لله صاحبة وولداً، فاختصر الكلام لوضوحه فيما يظهر.

(٢) انظره في المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، لأبي المحاسن الحنفي (٢/ ٢٧٠-٢٧١).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٢٠/ ٩٨).

خصوص الذين يتخذون القبور مساجد: «فهم شرار الخَلْق، وإن لم يُشرِكوا، لأنهم فعلوا وسيلة من وسائل الشرك، والوسائل لها أحكام المقاصد، لكنها دون مرتبتها، لكن تُعطى حكمها بالمعنى العامّ... فشرُّ الناس في هذا الحديث ينقسمون إلى قسمين، الأول: الذين تدركهم الساعة وهم أحياء، الثاني: الذين يتخذون القبور مساجد، وفي قوله ﷺ: [**إن من شرار الناس**] دليل على أن الناس يتفاوتون في الشر، لأن بعضهم أشد من بعض فيه»(١).

أما قول النبي ﷺ في الذين تدركهم الساعة وهم أحياء: [**شر من أهل الجاهلية**] فسببه أن هؤلاء ليسوا من المسلمين، بل هم من الكفار، لأنهم يرجعون لعبادة الأوثان، مع ما تلبسوا به من الأحوال المَقيتة، كما يأتي بيانه في المبحث الثاني، عند تفصيل الكلام على هذا الصنف بعون الله.

ومن الأمور الإجمالية التي ينبغي بيانها:

ثالثاً: **ما يتعلق بوجوه الصلة بين هذه الأصناف**، فإن ثمة ارتباطاً بين بعض هذه الأصناف يجلي استحقاقها للوسم بالشر، ومن أوضح ما يُمثَّل به على ذلك صلة من يتَّخذون القبور مساجد بالذين تدركهم الساعة وهم أحياء، فقد قُرن بين هذين الصنفين في حديث ابن مسعود ﷺ، مع أن الذين تدركهم الساعة

---

(١) القول المفيد (١/ ٤٠٥-٤٠٦). ولما غلا ابن المطهر الشيعي في الحطّ على معاوية ﷺ، حتى زعم أنه شر من إبليس! رد عليه ابن تيمية في منهاج السنة (٤/ ٥٠٧-٥٠٨) بقوله: «...هل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر: إن من أذنب ذنباً من المسلمين يكون شرّاً من إبليس؟ أوَليس هذا مما يُعلم فساده بالاضطرار من دين الإسلام؟ وقائل هذا كافر كفراً معلوماً بالضرورة من الدين» إلى أن قال: «وفي الجملة فلوازم هذا القول وما فيه من الفساد يفوق الحصر والتعداد».

مشركون شركاً أكبر، أما الذين يتخذون القبور مساجد فِعْلُهم في نفسه ليس شركاً أكبر، لكن ثمة صلة بين الصنفين من جهة أن الحديث جُمِع فيه بين «ذِكْر الذريعة إلى الشرك قبل وقوعه، مع خاتمته»[(١)].

وذلك أن مَن تقوم عليهم الساعة هم من الكفار، والذين يتخذون القبور مساجد قد فعلوا الأسباب التي توصل إلى الشرك والكفر[(٢)].

وهكذا صلة متخذي القبور مساجد بحاملي الأمة على سنن من قبلها، فإن في قول النبي ﷺ في أهل الكتاب: [أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً] ما يؤكد على أن هذا الفعل سنة من سنن أهل الكتاب، ومع ذلك أفشاه في الأمة متخذو القبور مساجد، فجمعوا بذلك بين شر اتخاذ القبور مساجد، وشر حمل الأمة على سنن من قبلها.

وهكذا يقال في صلة القدرية بحاملي الأمة على تلك السنن، فإن لمقولة القدرية صلة بسُنّة باطلة لأهل الكتاب، حين ضلوا في القدَر عند ظهور حركة علماء الكلام النصارى الذين اشتدّ جدالهم حول جملة من مسائل الاعتقاد، فاتصل بهم بعض المسلمين وناقشوهم فتسرب إليهم بعض آرائهم حول القدر والصفات الإلهية[(٣)].

ومثل ذلك الصلة القوية التي تجمع الخوارج وبعض أصناف القدرية، فإن

---

(١) أشار إلى ذلك الشيخ محمد بن عبد الوهاب في المسألة العاشرة من باب ما جاء في التغليظ فيمن عبد الله عند قبر رجل صالح من كتاب التوحيد.

(٢) انظر: القول المفيد لابن عثيمين (١/ ٤١١).

(٣) انظر: كتاب القضاء والقدر للدكتور المحمود ص(٩٨).

ثمة ارتباطاً بينهم في جوانب من الشر اجتمعوا عليها، فالخوارج الذين عُرِفوا باللجوء للسيف في الإنكار على الأئمة وعدُّ وا ذلك واجباً شرعيًّا التزموه، قد أخذ عنهم المعتزلة هذه النزعة، ولذا قرن الأشعري في المقالات بين المعتزلة والخوارج في قول واحد عندما عرض لقول الناس في (السَّيف)، وحكى عنهم جميعاً أنهم يرون وجوب إقامة الحق به[١] وحكى عن المعتزلة أنهم يرون ـ إذا كان الغالب عندهم أنهم يكفون مخالفيهم ـ أن ينهضوا فيقتلوا السلطان، ويأخذوا الناس بالانقياد لقولهم، وإلا قتلوهم[٢].

وهذه نزعة خارجية لا شك فيها، أدخلتها المعتزلة ضمن أحد أصولها الخمسة، وسمَّتْها (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)[٣].

ومِثلُ ذلك دعوى المعتزلة القدرية خلود العصاة في النار إذا لم يتوبوا، وما التزموا لأجله من إنكار الشفاعة فيهم، أسوة بالخوارج، وقد ربطت المعتزلة ذلك بأصلها الرابع في (الوعد والوعيد)[٤].

ومن المتعيِّن في هذا المقام التنبيه على أمر بالغ الأهمية، وهو أنه لا يلزم أن

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (٢/ ١٤٠)، وانظر ما ذكره ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٥٨٥).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين (٢/ ١٥٧).

(٣) انظر هذا الأصل ومناقشته في كتاب: المعتزلة وأصولهم الخمسة، للدكتور عواد المعتق ص(٢٦٥-٢٨١).

(٤) انظر: المصدر السابق ص(٢١٩) وما بعدها: شبهات المعتزلة التي أيدوا بها رأيهم في الوعيد.

يكون جميع الذين وُسِموا في النصوص بالشر أشد ضلالة من الذين لم يُوسَمُوا بهذا الوسم من ذوي المخالفات العقدية، فثمة أصناف ذَمَّتْها النصوص بصِيَغ أخرى، وهي أعظم ضلالة مِن بعض المذكورين هنا، بَيْد أنه لم يَرِد وَسْمُهم بالشر تحديداً، لكن وَرَدَ ما يدل على ذمهم باللَّعن مثلاً، فالذين تعرضوا للصحابة ﭫ بالسب لم يثبت في النصوص ما يدل على وسمهم بالشر حسب علمي، ولكن ورد عن النبي ﷺ لعنهم(١)، وحسبك باللعن شرّاً، إذ كان معناه الطرد والإبعاد من الله(٢).

ولنُعْطِ مثالاً مُحدَّداً نقارن فيه بين طائفة وُسِمت بالشر، وطائفة أخرى لم توسم بالشر، ومع ذلك فالطائفة التي لم يرد وسمها بالشر أشر من الموسومة به عند أهل العلم.

فالخوارج قد ورد في النصوص التي سُقنا وَسْمُهم بالشر، ومع ذلك فالشيعة شرٌّ منهم، كما قد بيّنه ابن تيمية ﵀ في مقارنة مطولة جعلها بين الطائفتين، ثم قال: «والمقصود هنا أن يتبيّن أن هؤلاء الطوائف المحاربين لجماعة المسلمين من الرافضة ونحوهم هم شرّ من الخوارج الذين نصَّ النبي ﷺ على قتالهم، ورغَّب فيه، **وهذا مُتَّفَق عليه بين علماء الإسلام العارفين بحقيقته**»(٣).

---

(١) رواه ابن أبي شيبة (٣٢٤١٩) وابن أبي عاصم (١٠٠١) بلفظ: [من سب أصحابي فعليه لعنة الله] وتتبع طرقه الألباني في الصحيحة (٢٣٤٠) وذكر أن الحديث بمجموع طرقه حسن.

(٢) انظر: النهاية (٤/ ٢٥٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٩٤).

وبيَّن رَحِمَهُ اللهُ السبب في كونهم شرّاً من الخوارج بقوله: «وإنما كان هؤلاء شرّاً من الخوارج الحرورية وغيرهم من أهل الأهواء، لاشتمال مذاهبهم على شرٍّ مما اشتملت عليه مذاهب الخوارج»[1].

وقد سقنا في الأصناف الموسومين بالشر من سُئِل بالله فلم يعط، ولا يرتاب أحد في أنه ـ مع قبح صنيعه ـ ليس أشر من طوائف الضُّلَّال الذين نشروا باطلهم وأزاغوا من تبعهم عن الصراط السوي، كما هو حال الروافض والجهمية وغيرهم من أهل هؤلاء.

فهذه جملة من الأمور العامة التي يحتاج إلى تقدمتها في هذا المطلب قبل تفصيل الكلام على كل صنف من هذه الأصناف.

(١) المصدر السابق (٢٨/ ٤٨٩).

المبحث الثاني

في تجلية كل صنف على حدة، وتوضيح أحوالهم

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في تجلية كل صنف على حدة.

المطلب الثاني: في توضيح أحوالهم.

المطلب الأول: في تجلية كل صنف على حدة.

سنتناول في هذا المطلب بحول الله كل صنف من الأصناف الثمانية على حدة، بغرض استيفاء تجلية كل صنف منها في جوانب أربعة لا بد من بيانها، لإيضاح هذا الوَسْم الذي وُسِم به كل صنف، مع ذكر نصوص وآثار ذات علاقة تفيد كثيراً في توضيح أمر الشر المنسوب لكل صنف في النص الذي ورد بشأنه.

والجوانب الأربعة التي ذكرت هي على النحو الآتي:

١ - المقصود بكل صنف.

٢ - إبانة وجه الشر المنسوب لهم في النص.

٣- تحديد أول من أحدث المخالفة لكل صنف، إن وُجِد.

٤ - توضيح مدى انتماء كل صنف للإسلام من عدمه.

وسبب حصر الكلام في هذه الفقرات الرغبة في عدم خروج البحث عن موضوعه المحدَّد المتعلق بالمخالفة العقدية التي وُسِم أهلها بالأشرار.

أما التوسع في عرض اعتقاد كل صنف فهو غير وارد هنا، فإن عرض اعتقاد صنفٍ واحد كالخوارج فقط أو القدرية فقط موضوع مستقل برأسه، وهو من الطول بمكان لا يخفى، وإنما نعرض منه بعون الله ما يكون بياناً للفقرات الأربع التي ذكرت.

الصنف الأول: متخذو القبور مساجد.

المقصود بهم:

ذكر ابن تيمية رحمه الله المراد باتخاذ القبور مساجد فقال: «واتخاذها مساجد يتناول شيئين: أن يبني عليها مسجداً، أو يصلى عندها من غير بناء، وهو الذي خافه هو[(١)]، وخافته الصحابة إذا دفنوه بارزاً: خافوا أن يُصلَّى عنده، فيُتَّخذ قبره مسجدا»[(٢)].

ولما عدَّد المحدَثات الواقعة في الأمة ذكر منها: الصلاة عند القبور، وإن لم يبن هناك مسجد، فإن ذلك أيضاً من اتخاذها مسجدا، كما قالت عائشة رضي الله عنها: [ولولا ذلك أبرز قبره، ولكن خشي أن يتخذ مسجدا][(٣)] ولم تقصد عائشة رضي الله عنها مجرد بناء مسجد، فإن الصحابة لم يكونوا ليبنوا حول قبره مسجدا، وإنما قصدت أنهم خشوا أن يصلي الناس عند قبره، وكل موضع قُصِدت الصلاة فيه فقد اتُّخذ مسجدا، بل كل موضع يُصلَّى فيه فإنه يُسمَّى مسجدا، وإن لم يكن هناك بناء، كما قال النبي ﷺ: [جُعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً][(٤)].

---

(١) أي: النبي ﷺ، لقول عائشة رضي الله عنها: [غير أنه خَشِي أن يُتَّخذ مسجدا]، كما يأتي عند إيراد الحديث قريباً بحول الله.

(٢) الفتاوى (٢٧/ ١٠٦).

(٣) سيأتي إيراد الحديث وتخريجه قريباً إن شاء الله.

(٤) انظر اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٧١)، واللفظ الذي أورده عن النبي ﷺ قطعة من حديث رواه البخاري (٣٣٥) ومسلم (٥٢١).

وعلى هذا فالمقصود بمتخذي القبور مساجد من صنع واحداً من أمرين:

الأول: أن يقوم ببناء مسجد على قبر.

الثاني: أن يصلي عند القبور، حتى ولو لم يكن ثمة بناء عندها.

إبانة وجه الشر المنسوب لهم:

جاء هذا الشرع العظيم في شأن تعامل الأحياء مع القبور بأمرين متوازيين، هما: النهي عن إهانة القبور، وكذا المبالغةِ في تعظيمها، كما روى جابر ﷺ أن النبي ﷺ نهى أن يُجصَّص القبر، وأن يُقْعَد عليه، وأن يُبنَى عليه[١]، كما روى أبو مرثد الغنوي ﷺ أن النبي ﷺ قال: [لا تصلوا إلى القبور، ولا تجلسوا عليها][٢].

فنهى النبي ﷺ في الحديثين عن أمرين متقابلين، الأول: إهانة القبور بالجلوس عليها، والثاني تعظيمها بالبناء عليها وتجصيصها والصلاة إليها.

وإنما نُـهِي المسلم عن الجلوس عليها، لما فيه من سوء المعاملة مع الموتى، وذلك أمر محرم على المسلم مع أخيه، حيّاً كان أو ميّتاً، كما نهي عن البناء عليها وتجصيصها والصلاة إليها ونحو ذلك، لما فيه من المبالغة المنكَرة في تعظيمها.

فمن هنا نهى النبي ﷺ عن اتخاذ القبور مساجد، وتكاثرت الأحاديث في هذا الباب حتى ذكر ابن تيمية ﷺ أن النصوص التي جاء فيها النهي عن هذا الفعل والتغليظ فيه متواترة[٣].

---

(١) رواه مسلم (٩٧٠).

(٢) رواه مسلم (٩٧٢).

(٣) انظر اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٦٧).

وتميزت هذه الأحاديث بمزية مشهورة عند أهل العلم، وهي أن النبي ﷺ قالها في آخر حياته، كما تقدم في حديث أبي عبيدة رضي الله عنه: [آخر ما تكلم به النبي ﷺ] الحديث.

وفي حديث جندب رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ **قبل أن يموت بخمس** وهو يقول: [ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن ذلك][1].

وروت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ نهى عن ذلك وهو في سياق الموت، حيث قالت: [**لما نزل**[2] **برسول الله ﷺ** طَفِق[3] يطرح خميصة[4] له على وجهه، فإذا اغتم بها[5] كشفها عن وجهه، فقال ـ وهو كذلك ـ: لعنة الله على اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد][6].

قال ابن تيمية: «فقد نهى عن اتخاذ القبور مساجد في آخر حياته، ثم إنه لعن ـ وهو في السياق ـ من فعل ذلك من أهل الكتاب، ليحذِّر أمته أن يفعلوا

(١) رواه مسلم (٥٣٢).

(٢) ذكر ابن حجر أنها في نسخة بفتحتين، والفاعل محذوف، أي الموت، وفي نسخة بضم النون وكسر الزاي (الفتح ١/ ٦٨٩).

(٣) أي: جَعَل، كما في المصدر السابق.

(٤) قال ابن الأثير في النهاية (٢/ ٨١): «وهي ثوب خَزّ أو صوف مُعلّم، وقيل: لا تُسمَّى خميصة، إلا أن تكون سوداء مُعلَّمة».

(٥) أي إذا احتبس نَفَسه عن الخروج، وهو افْتَعَل، من الغَمّ: التغطية والستر، كما في النهاية (٣/ ٣٨٨).

(٦) رواه البخاري (٤٣٥)، ومسلم (٥٣١).

ذلك»[١].

وقد كان السلف على جانب عظيم من صيانة الناس عن الغلو في القبور، ولذا فإن الصحابة ﭫ لـمّا فتحوا مدينة (تستر) الفارسية وعثروا في مال بيت الهرمزان على جثة دانيال[٢] ـ بعد موته بمئات السنين لم تتغير ـ احتاطوا خشية أن يقع غلو في قبره، فكتب عمر إلى أبي موسى ﭬ أن يُخفَى قبره، فحفروا بالنهار ثلاثة عشر قبراً متفرقة، فلما كان من الليل دُفِن وسُوِّيت القبور كلها، لتعمية القبر عن الناس[٣].

كل ذلك خشية الغلو فيه.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٦٨).

(٢) دانيال: أحد أنبياء بني إسرائيل، لكن بخصوص هذا الذي وُجِد عند فتح هذه المدينة ذُكِر في خبره أنه مات قبل ثلاثمائة سنة، وقد عقَّب ابن كثير في البداية والنهاية (٢/ ٤٠) على ذلك بقوله: «إن كان تاريخ وفاته محفوظاً من ثلاثمائة سنة فليس بنبي، بل هو رجل صالح، لأن عيسى بن مريم ليس بينه وبين رسول الله ﷺ نبي بنص الحديث الذي في البخاري، والفترة التي كانت بينهما أربعمائة سنة وقيل ستمائة، وقيل ستمائة وعشرون سنة، وقد يكون تاريخ وفاته من ثمانمائة سنة، وهو قريب من وقت دانيال، إن كان كونه دانيال هو المطابق لما في نفس الأمر، فإنه قد يكون رجلاً آخر، إما من الأنبياء أو الصالحين، ولكن قربت الظنون أنه دانيال، لأن دانيال كان قد أخذه ملك الفرس فأقام عنده مسجونا».

(٣) روى بعض هذه الروايات ابن أبي شيبة في المصنف (٣٣٨١٨، ٣٣٨١٩) في باب ما ذكر في تستر من كتاب التاريخ. وانظر ما أورده ابن كثير في البداية والنهاية (٢/ ٤٠-٤١) من الروايات بشأن هذا الخبر، حيث صحح إسناده إلى راويه أبي العالية الذي حضر هذه الواقعة، عند فتح مدينة تستر.

ولذا ظلت الأمة في عافية من هذه الضلالة في زمن عزها وظهور السُّنّة فيها، إلى أن دَبّ إلى المتأخرين داء الأمم قبلنا، فتأسَّوا بهم في ضلالهم.

وقد سجل الشافعي رحمه الله ـ وهو مُتَوفًّى في بداية القرن الثالث ـ[1] معلومة نفيسة عن وضع الأمّة في زمنه، حيث قال ـ بعد أن كره بناء مسجد على القبر، ودلل عليه بحديث لعن النبي ﷺ اليهود والنصارى لاتخاذهم قبور أنبيائهم مساجد ـ: «أكره هذا للسُّنّة والآثار، وأنه كره والله تعالى أعلم أن يُعظَّم أحد من المسلمين، يعني يتخذ قبره مسجداً، ولم تُؤمن في ذلك الفتنة والضلال على من يأتي بعد»[2].

فهو يتحدث عن فتنة يخافها على الأمة لاحقاً، لأنها لم تقع في زمنه أصلاً، ولو أنها وقعت لما قصر المخافة على من يأتي بعد، ولصرّح بأن المحذور الذي خافه، وعلّل به الحكم قد وقع.

ولما خولِفَتْ النصوص النبوية الثابتة في النهي عن الغلو في القبور ـ ومنه اتخاذها مساجد ـ وخولف هدي السلف المبني على تلك النصوص وقع المحذور الذي زجر النبي ﷺ أمته عنه، فبُنِيت المساجد على القبور في أنحاء كثيرة من بلاد الإسلام، وقُصِدت بالصلاة عندها، ووصل الحال ببعضهم حدّاً مستشنعاً يجِلُّ عن الوصف، بما تبيَّن به سبب شدّة تأكيد النبي ﷺ على النهي عن المبالغة في تعظيم القبور، حتى وهو في الرمق الأخير، صلوات الله وسلامه عليه.

---

(١) عام ٢٠٤.

(٢) الأم (١/ ٢٧٨)، وقد نقل النووي في شرح مسلم (٧/ ٣٨) قول الشافعي هكذا: «...حتى يجعل قبره مسجداً» وهو أوضح مما في نسخة الأم الموجودة التي لا يخفى ما فيها من التصحيف.

ومن هنا تتضح مناسبة لعن النبي ﷺ اليهود والنصارى وهو في السياق، فإن قوله ﷺ: [اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد] بعد لعنهم جملةٌ تعليلية، كأن قائلا يقول: لماذا لعنهم النبي ﷺ؟ فكان الجواب: أنهم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد[١]، فاتضح بذلك وجه الشر في هذا الصنيع من عدة جهات، منها تسبُّبه في وقوع الشرك، ومنها ما فيه من اتباع سبيل أهل الكتاب، مع استحقاق فاعل ذلك لما استحقه اليهود والنصارى من اللعنة[٢].

أما عن أول من أحدث هذه المخالفة في الأمة فهم الشيعة، فقد ذكر ابن تيمية رحمه الله أنه لم يكن في العصور المفضلة مَشاهِد على القبور، وإنما ظهر ذلك وكثر في دولة بني بُوَيه لما ظهرت القرامطة بأرض المشرق والمغرب، وكان بها زنادقة مقصودهم تبديل دين الإسلام، وكان في بني بويه موافقة لهم على بعض ذلك، فبنوا المشاهد المكذوبة، كمشهد علي رضي الله عنه وأمثاله، وصنف أهل الفرية الأحاديث في زيارة المشاهد والصلاة والدعاء عندها[٣].

وذكر أيضاً أن ظهور المَشاهِد بالعراق وغيرها كان في زمن بني العباس، وكان قد بني مشهد كربلاء على الحسين رضي الله عنه، ولم يكن شيء من هذا في أوائل خلافة بني العباس، فإنهم لم يكونوا يعظمون المشاهد، كما حدث فيما بعد، لأن الإسلام كان حينئذ ما يزال في قوته وعنفوانه، ولم يكن على عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم شيء من ذلك في بلاد الإسلام، وإنما انتشرت هذه المشاهد

(١) انظر: القول المفيد لابن عثيمين (١/ ٣٩٦).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/ ٤٠٤)، حيث نبه على استحقاق فاعل ذلك للعن.

(٣) انظر: الفتاوى (٢٧/ ١٦).

وظهرت حين ضعفت خلافة بني العباس وتفرقت الأمة وفشت كلمة أهل البدع، وذلك من دولة المقتدر في أواخر المائة الثالثة، فإنه إذ ذاك ظهرت القرامطة العبيدية القدَّاحية بالمغرب، ثم جاؤوا إلى مصر، وقريبا من ذلك ظهر بنو بويه، وكان في كثير منهم زندقة وبدع قوية، وفي دولتهم قَوِيَ بنو عبيد القداح بمصر، وفي دولتهم أُظهِر المَشْهَد المنسوب لعلي ﷺ بناحية النجف، وإلا فقبل ذلك لم يكن أحد يقول: إن قبر علي هناك[١].

وقرّر رحمه الله أن الحج إلى القبور واتخاذها أوثاناً ومساجد وأعياداً مما ظهر في الأمة بعد القرون الثلاثة، ولم يكن ثمة قبر ولا مشهد في الإسلام يُحجّ إليه في تلك القرون[٢].

ولما نقل الحكاية المكذوبة على الشافعي، وحاصلها أنه كان يدعو عند قبر أبي حنيفة، كَذَّبَ الحكاية وقال: «فإن الشافعي لما قدم بغداد لم يكن ببغداد قبر يُنتاب للدعاء عنده البتّة، بل ولم يكن هذا على عهد الشافعي معروفاً»[٣].

وبيَّن أيضاً أن أول من وضع الأحاديث في السفر لزيارة المشاهد التي على القبور هم أهل البدع من الروافض ونحوهم الذين يعطلون المساجد، ويعظّمون المشاهد التي يُشرَك فيها[٤].

وأوضح أن الرافضة بدَّلوا دين الله الذي أمر في كتابه بعمارة المساجد، ولم

---

(١) المصدر السابق (٢٧/ ٤٦٥-٤٦٦).

(٢) انظر: الرد على الإخنائي ص(٦٦).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٨٥-٦٨٦).

(٤) انظر: الرد على الإخنائي ص(٣٢).

يذكر المشاهد، فعمرت الرافضة المشاهد، وعطلت المساجد، مضاهاة للمشركين ومخالفة للمؤمنين، حتى صاروا يعكفون على المشاهد المبنية على القبور، ويحجون إليها كما يحج الحاج إلى البيت الحرام، ومنهم من يجعل الحج إليها أعظم من الحج إلى الكعبة، وقد صنّف شيخهم المفيد[١] كتاباً سمّاه «مناسك المشاهد» جعل قبور المخلوقين تُحجّ كما تُحجّ الكعبة[٢].

فتحصل من مجموع كلامه رحمه الله أن أول من أحدث هذه المخالفة في الأمة طوائفُ من الشيعة بعد مضي القرون الثلاثة المفضلة، فمَن فعل هذا بعدهم رُبِط فعله بهم، فهم أُسْوَتُه، ولذا فإن الذهبي لما ذكر أن جهلة المصريين تجاوزوا الوصف في اعتقادهم في نفيسة بنت الحسن[٣] عقَّب بقوله: «وكان ذلك من دسائس دعاة العبيدية»[٤] وهم الذي يُسَمَّون خطأ بالفاطميين، وقد دخلوا القاهرة عام (٣٦٢هـ)[٥].

وبه يُعلم أن جزم الشيخ محمد بن عبد الوهاب بأن الرافضة أول من بنى

---

(١) هو محمد بن محمد بن النعمان، يعرف بابن المعلم، له تصانيف كثيرة طعن فيها على السلف، وكان له صولة بسبب تعظيم الدولة البويهية الشيعية له، مات سنة ثلاث عشرة وأربعمائة، انظر سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/ ٣٤٤) ولسان الميزان لابن حجر (٥/ ٣٦٨).

(٢) انظر: منهاج السنة (١/ ٤٧٤-٤٧٨).

(٣) وهي من ذرية علي رضي الله عنه، كانت معروفة بالزهد والعبادة، توفيت عام (٢٠٨هـ) بمصر. انظر ترجمتها في البداية والنهاية لابن كثير (١٠/ ٢٦٢-٢٦٣).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٠٦).

(٥) انظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي ص(٥٩٤).

المساجد على القبور[١] جزم في محله.

أما عن حكم هذا الصنف المتخذ المساجد على القبور، فيقال فيه:

فِعْلُ هذا الصنف ـ من حيث هو ـ يعد من أعظم المحدثات وأسباب الشرك ووسائله[٢] فإن سبب النهي عن اتخاذ القبور مساجد هو مظنة اتخاذها أوثانا[٣] فإن الشرك ـ كما بين ابن تيمية ـ قد وقع لدى الأمم قبلنا بخشبة وحجر على تمثال من اعتقدوا صلاحه، فالشرك بقبره أعظم، ولهذا وُجِد أقوام يتضرعون عند هذه القبور ويخشعون على نحو لا يفعلونه في المسجد، وأكثرهم يرجون من بركة الصلاة عندها ما لا يرجونه في المساجد التي تشد إليها الرحال. فأما مَن قَصَدَ الصلاة عند قبور بعض الأنبياء والصالحين، متبركاً بالصلاة في البقعة فهذا عين المحادة لله ورسوله وابتداع ما لم يأذن به الله[٤].

وبذلك يعلم أن اتخاذ القبور مساجد أحد أسباب الشرك ووسائله الأكيدة، وأنه قد يوصل إلى الخروج من دين الإسلام، ولا سيما مع اشتداد الجهل والبعد عن آثار النبوة.

---

(١) انظر: المسألة الحادية عشرة في (باب ما جاء في التغليظ فيمن عبد الله عند قبر رجل صالح)، من كتاب التوحيد.

(٢) انظر: تيسير العزيز الحميد (١/ ٦٥٩) والقول المفيد (١/ ٤٠٥).

(٣) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٧٣).

(٤) انظر ذلك كله في اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٧٤).

الصنف الثاني: الخوارج.

المقصود بهم:

لم تكن للخوارج في بداية أمرهم مبادئ عامة قرروها، بل رفعوا شعارات التقوا حولها وقاتلوا في سبيل تحقيقها، كشعارهم الذي أطلقوه ضد تحكيم الحَكَمين في صِفّين (لا حُكْمَ إلا لله) وتكفير من خالفهم(١).

ولذا فإن ما يُذكَر في كتب المقالات عن الخوارج من إنكار الصفات وإنكار القدر إنما يراد به متأخرو الخوارج الذين وُجدُوا بعد أن حدثت هذه المقالات في الأمة لاحقاً، أما قدماء الخوارج الذي كانوا زمن الصحابة والتابعين فقد ماتوا قبل حدوث هذه الأقوال التي ابتدعها المعتزلة والجهمية(٢).

ويمكن القول: إن اسم الخوارج يصدق على من خرج على جماعة المسلمين وأئمتهم، سواء أكان الخروج زمن الصحابة والتابعين ﵃، أو كان بعد ذلك في أي زمان(٣) كما أن اسم الخوارج يصدق على كل من أخذ بأصولهم المعروفة، من تكفير صاحب الكبيرة، والخروج على الأئمة والجماعة(٤).

وللخوارج فرق كثيرة مشهورة يذكرها المصنفون في المقالات، كالمحكِّمة

(١) انظر: دراسة عن الفرق للدكتور أحمد جلي ص(٤٧).

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٥٨٤).

(٣) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١١٤)، ورسائل ودراسات للدكتور ناصر العقل (٢/ ٢٦).

(٤) انظر: رسائل ودراسات للدكتور العقل (٢/ ٢٦).

الأولى والحرورية والأزارقة والنجدات والإباضية وغيرهم[(١)].

بيان وجه الشر المنسوب لهم:

لما ارتضى الخوارج مسلك التكلف والتعمق المذمومين ترتب على صنيعهم هذا شر مستطير، ذاقت الأمة منه الويلات، وقد أبان النبي ﷺ هذه الحقيقة عنهم، حين اعترض أول الخوارج على قَسْم قَسَمَه ﷺ فأخبر رسول الله أصحابه ﵃ أن هذا المتنطع سيكون له شيعة [يتعمقون في الدين حتى يخرجوا منه، كما يخرج السهم من الرمِيَّة][(٢)].

---

(١) انظر لهذه الفرق مقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ١٦٧) وما بعدها، والملل والنحل للشهرستاني (١/ ١١٤) وما بعدها، والفرق بين الفرق للبغدادي ص(٧٢) وما بعدها.
وهذه الأسماء تارة تكون لفِرَق لها رؤوس وقادة كالأزارقة، وتارة ينسبون إلى بلد، كالحرورية المنسوبين إلى بلدة (حَرَوراء): قرية كانت بظاهر الكوفة، وقيل: موضع على ميلين منها، نزل بها الخوارج الذين خالفوا علياً ﵁. انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (٢/ ٢٨٣).

(٢) رواه أحمد (٢/ ٢١٩) فقال: حدثنا يعقوب ثنا أبي عن ابن إسحاق حدثني أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن مقسم أبي القاسم مولى عبدالله بن الحارث بن نوفل قال: خرجت أنا وتليد بن كلاب الليثي حتى أتينا عبدالله بن عمرو، وساقا الحديث عن عبدالله ﵁.
وعقَّب عبدالله بن أحمد على الحديث بقوله: أبو عبيدة هذا اسمه محمد ثقة، ومقسم ليس به بأس، ولهذا الحديث طرق في هذا المعنى، وطرق أخرى في هذا المعنى صحاح.
ورواه ابن أبي عاصم في السنة أيضاً (٩٣٠) بسنده إلى عبدالله بن عمرو ﵄، قال الألباني: «إسناده جيد».
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٤٠٥): «رواه أحمد والطبراني باختصار، ورجال أحمد =

والمتعمق هو المبالغ في الأمر، المتشدِّد فيه، الذي يطلب أقصى غايته[(١)].

يوضح ذلك ما أجاب به نافع مولى ابن عمر مَن سأله عن رأي ابن عمر في الحرورية، فقال: «كان يراهم شرار خلق الله، وقال: إنهم انطَلَقُوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين»[(٢)].

ولا ريب في خطورة هذا المسلك، فإن جعل ما أنزله الله في أعدائه الكفار من الوعيد في الآخرة، وما ترتب عليه من أحكام في الدنيا بقتالهم، جَعْلُ ذلك في أهل الإيمان قلبٌ لحقيقة الدين كله، ولبْسٌ عظيم للحق بالباطل.

ومن أعجب ما في هذا الصنيع الأعوج أن أهل الكفر يَسْلَمون من أذى صاحبه المتنَسِّك المتعبد و يتوجه أذاه لأهل الإسلام! وبذلك جاء الحديث في وصفهم: [يقتلون أهل الإسلام، ويَدَعُون أهل الأوثان][(٣)].

=

ثقات»، وحسّن سنده شعيب في تحقيق المسند (٧٠٣٨).

وروى أحمد (٣/ ٣٣) عن أبي سعيد ﷺ أنه لما سئل هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر الحرورية، قال: سمعته يذكر [قوماً **يتعمقون في الدين**، يحقر أحدكم صلاته عند صلاتهم] الحديث.

وروى أحمد (٣/ ١٥٩) من حديث أنس ﷺ أن النبي ﷺ قال: [إن أقواماً يتعمقون في الدين، يمرقون كما يمرق السهم من الرمية].

وهذه الطرق مصداق لكلام عبدالله بن أحمد رحمهما الله في تعدد طرق الحديث.

(١) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٣/ ٢٩٩).

(٢) علقه البخاري في باب قتل الخوارج والمرتدين قبل حديث (٦٩٣٠) وذكر ابن حجر في الفتح (١٢/ ٣٥٧) أن الطبري وصله في تهذيب الآثار بسند صحيح.

(٣) رواه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

فتجلى بذلك أن هذا التعمق كان شرّاً محضاً، لأن الذي شقي به إنما هم أهل الحق، بينما سلم منه أهل الباطل، وهذا من دلائل الجهل العظيم الذي أطبق على هؤلاء القوم الذين بلغ بهم التنطع حدّاً تورعوا معه عن أذية خنزير، لأنه لرجل من أهل الذمة، بينما استحلوا دم عبدالله بن خباب رحمه الله، كما روى ابن أبي شيبة «أن الخوارج مرُّوا على عبدالله بن خباب فأخذوه، فمرّ بعضهم على تمرة ساقطة من نخلة فأخذها فألقاها في فيه، فقال بعضهم:تمرة معاهَد! فبِمَ استحللتها؟فألقاها من فيه؛ ثم مروا على خنزير معاهد فنفحه[١] بعضهم بسيفه فقال بعضهم: خنزير معاهد! فبِم استحللته؟ فقال عبدالله: ألا أدلكم على ما هو أعظم حرمة من هذا؟ قالوا: نعم، قال: أنا، فقدَّموه فضربوا عنقه...»[٢].

ولما كان الخوارج من أشد الناس جرأة على سفك الدماء فقد قتلوا في أهل الإسلام مقتلة عظيمة، وأربكوا الأمة في فترات متعددة من تاريخها، بما أغرى بها أعداءها، وأوهن جماعتها.

فجمعوا بذلك خصالاً من أعظم خصال الشر، من أظهرها الخصلتان الآتيتان:

الأولى: ركوب أعظم ذنب عُصِي الله به بعد الشرك، وهو قتل النفس التي حرم الله بغير حق[٣]، وخَصُّوا بذلك أهل الإيمان، كما تقدم.

---

(١) النَّفْح: الضرب والرمي، كما في النهاية لابن الأثير (٥/ ٨٩).

(٢) المصنف (٣٧٨٩٣).

(٣) وقد دل على ذلك قول النبي ﷺ لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه حين سأله: [أيُّ الذنب أعظم عند الله؟ قال: أن تجعل لله نِدّاً وهو خلقك، قلت: إن ذلك لعظيم، قلت: ثم =

الثانية: الخروج على جماعة المسلمين، فماتوا ميتة جاهلية، كما قال النبي ﷺ: [من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية][1].

وهل أظهر شرّاً من فِرقة يقدح مُقدَّمها في تقوى وعدل أعدل الناس وأكرمهم على ربه ﷺ، فيقول في وقاحة: «اتق الله يا محمد»[2]، وتصل بهم الجرأة إلى حد قتل اثنين من الخلفاء الراشدين؟ ويتضح شرهم على الجليّة بخاتمتهم التي يصيرون إليها، حين يخرج الدجال في بقيتهم، والعياذ بالله.

أما عن أول من كان سلفاً للخوارج: فهو عبدالله بن ذي الخويصرة التميمي[3]، حين اعترض على قَسْم مال قسمه النبي ﷺ وقال: اعدل يا رسول الله، فقال: [ويلك ومن يعدل إذا لم أعدل؟ قال عمر بن الخطاب: دعني أضرب عنقه، قال: دعه، فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاته، وصيامه مع صيامه، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرّميَّة] الحديث[4].

=

أيّ؟ قال: ثم أن تقتل ولدك، تخاف أن يطْعَم معك، قلت: ثم أيّ؟ قال: ثم أن تزاني بحليلة جارك] رواه البخاري (٧٥٢٠)، ومسلم (١٤١)، وفي هذا يقول الشافعي رحمه الله في الأم (٦/ ٢٠٥): «وجدنا الدماء أعظم ما يُعصَى الله تعالى بها بعد الشرك» ونحوه في (٧/ ٥٣).

(١) رواه مسلم (١٨٤٨).

(٢) رواه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤) واللفظ لمسلم، ويأتي ذكر خبره قريباً بحول الله.

(٣) كذلك سُمِّي في رواية أبي سعيد في البخاري (٦٩٣٣)، وسُمّي في رواية مسلم (١٠٦٤) بذي الخويصرة التميمي، وانظر: فتح الباري (١٣/ ٣٦٥).

(٤) رواه البخاري (٦٩٣٣)، ومسلم (١٠٦٤).

وفي بعض الروايات أن النبي ﷺ قال: [إن من ضِئْضِئ هذا قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم] الحديث(١).

والضئضئ هو الأصل(٢) فهذا أصلهم ومُقدَّمهم في باطلهم.

أما خروج الخوارج بالسيف فاشتهر أنه زمن علي رضي الله عنه، كما ذكر غير واحد من أرباب المقالات(٣) مع أن في الذين دهموا المدينة، واستولوا عليها ـ زمن عثمان رضي الله عنه ـ طائفة من هؤلاء الخوارج الذين بلغ بهم التعدي أن يؤُمُّوا الناس ـ وفيهم الصحابة ـ في مسجد النبي ﷺ كما ثبت في البخاري(٤) ثم تمادى شرهم إلى أن قتلوا عثمان رضي الله عنه بعد أن حصروه في بيته مدة(٥)، ثم قتلوا علياً رضي الله عنه من بعده(٦).

أما عن حكم هذا الصنف فيقال فيه: إن طائفة من أهل العلم جزموا أنهم مرتدون، واستدلوا لذلك بعدد من النصوص التي أخذوا منها الدلالة على كفرهم وارتدادهم، مع ما هم عليه من شدة الملازمة للعبادة المُجْهِدة.

---

(١) رواه البخاري (٧٤٣٢)، ومسلم (١٠٦٤).

(٢) انظر: النهاية لابن الأثير (٣/ ٦٩).

(٣) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١١٤)، والفرق بين الفرق للبغدادي ص(٧٥).

(٤) روى البخاري (٦٩٥) في باب إمامة المَفْتون والمبتدع أن عبيد الله بن عدي دخل على عثمان رضي الله عنه وهو محصور، فقال: «إنك إمام عامّة ونزل بك ما نرى، ويصلي لنا إمام فتنة ونتحرج، فقال: الصلاة أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسن الناس فأَحْسِنْ معهم، وإذا أساؤوا فاجتنب إساءتهم».

(٥) انظر الروايات والأحداث في هذه الواقعة في البداية والنهاية لابن كثير (٧/ ١٧٦) وما بعدها (ذكر حصر أمير المؤمنين عثمان بن عفان).

(٦) انظر الروايات والأحداث في هذه الواقعة في البداية والنهاية (٧/ ٣٢٤ وما بعدها).

ومما استدل به من كفّرهم: الروايات التي تقدمت، وفيها أنهم يخرجون من الدين ثم لا يعودون إليه، ونحوها من الروايات التي فيها وَصْفُهم بالمروق من الدين، وأنهم كلاب النار.

غير أن أكثر أهل العلم على أن الخوارج ـ مع عظيم شرهم ـ معدودون في جملة المسلمين.

قال ابن تيمية ﵀: «الخوارج كانوا من أظهر الناس بدعة وقتالاً للأمة وتكفيراً لها، ولم يكن في الصحابة من يكفرهم، لا علي بن أبي طالب ولا غيره، بل حكموا فيهم بحكمهم في المسلمين الظالمين المعتدين»[(١)].

وقال أيضاً: «ومما يدل على أن الصحابة لم يكفروا الخوارج أنهم كانوا يصلّون خلفهم، وكان عبدالله بن عمر ﵁ وغيره من الصحابة يصلون خلف نجدة الحروري، وكانوا أيضاً يُحدِّثونهم ويُفتُونهم ويخاطبونهم كما يخاطب المسلمُ المسلم... وما زالت سيرة المسلمين على هذا، ما جعلوهم مرتدين كالذين قاتلهم الصّدّيق ﵁، هذا مع أمر رسول الله ﷺ بقتالهم في الأحاديث الصحيحة، وما روي من أنهم شر قتلى تحت أديم السماء»[(٢)].

ولا ريب أن عليّاً ﵁ ـ وهو الذي ابتلي بهم أكثر من غيره ـ قد عاملهم معاملة المسلمين، ولو كانوا مرتدين لَمَا تركهم دون قتال، حتى قتلوا عبدالله بن خباب ﵀، وأَبَوا أن يسلِّموا قاتله، فعند ذلك قاتلهم، كما قال حميد بن هلال:

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢١٧-٢١٨).

(٢) منهاج السنة (٥/ ٢٤٧-٢٤٨).

«لم يستحل علي قتال الحروراء[١] حتى قتلوا ابن خباب»[٢]، ولما طلب الناس من علي ﷺ قتالهم قبل ذلك قال: «لا، حتى يَقْتُلوا»[٣].

الصنف الثالث: القدريّة.

المقصود بهم:

الياء في قولنا: (القدريّة) ياء النَّسَب، وهذه النِّسْبة إلى القدر تُظْهِر شدة صلة هذه الطائفة بموضوع القَدَر، حتى نُسِبُوا إليه، وذلك من دلائل نَصْبهم موضوع القدر للنزاع والجدال، حتى عُرِفوا به، كما نُسِب الخارجي إلى الخروج،

(١) يعني الحرورية الذين تقدم ذكرهم، والمشهور في تسميتهم هو اسم الحرورية.

(٢) رواه عبدالرزاق (١٨٥٧٧).

(٣) المصدر السابق (١٨٥٧٨)، وانظر أقوالا عديدة للسلف في معنى ما قال علي ﷺ في فتح الباري لابن حجر (١٢/ ٣٧٤-٣٧٦)، وذكر هناك حجة من كفرهم ومن لم يكفرهم أيضاً، ونقل عن غير واحدٍ نسبةَ القول بعدم كفرهم لأكثر أهل العلم.

والخلاف في إكفار الخوارج لا يشمل من خرج منهم من الملة لمعنى آخر، كالذين قصروا الصلاة على ركعة في الصباح وركعة في المساء، وكمن زعموا أن الله سيرسل رسولاً من العجم، فينسخ شريعة محمد ﷺ، فإن هؤلاء لا يتردد أحد في ارتدادهم، وإنما أُكْفِروا لمعنى غير المعنى الذي ورد فيه خلاف أهل العلم في الخوارج، وبالتالي فإن وصف أهل العلم المختلفين في حكم الخوارج بالتساهل أو الغلو ليس بسليم البتة، كما ذهب إليه بعض الباحثين [ينظر ما ذهب إليه د. غالب عواجي في كتابه فرق معاصرة (٢/ ٢٩٦-٢٩٧)]، فقد فات د.غالب أن هذه الأقوال الشاذة توجد نظائرها في كثير من الفرق، لكنها لا تُمَثِّل إلا شذوذاً في تلك الفرق لا تَعَلُّقَ له بأصولها المشهورة التي عليها مدار النقاش في الحكم على كل فرقة.

والرافضي إلى الرفض، لإيغالهم في بدعتهم، فنُسِبُوا إليها.

وقد جاء التنصيص على اسم (القدرية) في السُّنّة، حيث روى ابن عمر وجابر وحذيفة وأبو هريرة رضي الله عنهم تسمية النبي ﷺ لطائفة في هذه الأمة بالقدرية، وأنهم مجوسها[(١)].

وبوَّب أهل العلم أبواباً في تسميتهم بمجوس الأمة[(٢)].

والقدرية اسم ينصرف إلى الذين ضلوا في شأن القدر، سواء من نُفاته، كالمعتزلة وسلفهم من قدماء القدرية الأوائل، أو الغلاة في إثباته من الجبريّة.

وما حاوله نفاة القدر، كالمعتزلة من التملص من هذا الاسم، بدعوى أنه لا يلزمهم باللغة، وإنما يلزم غيرهم، وذلك أنهم ينفون القدر، فكيف يُنسبُون إلى ما يجحدون! فهذا مجرد تمويه كما يقول ابن قتيبة، لأن هؤلاء إنما لزمهم اسم القدرية، لأنهم - في الوقت الذي ينفون القدر عن الله عز وجل - يضيفون القدر إلى أنفسهم، ومُدَّعي الشيء لنفسه أحرى بأن يُنسَب إلى ذلك الشيء، أما غيرهم

---

(١) انظر أحاديثهم في كتاب السنة لابن أبي عاصم (٣٢٨، ٣٢٩)، والقدر للفريابي (٢١٦، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠)، والشريعة للآجري (٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٥، ١١٦١).

وقد صحح الألباني في تحقيقه السنة لابن أبي عاصم حديث أبي هريرة رضي الله عنه (٣٤٢) مع ضعف سنده، لشواهده من حديث جابر وحذيفة وابن عمر رضي الله عنهم.

(٢) بَوَّب ابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٤٤) فقال: «باب قول النبي ﷺ: [إن المكذبين بالقدر مجوس هذه الأمة]». وترجم اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/ ٦٣٩) بقوله: «سياق ما روي عن النبي ﷺ في أن القدرية مجوس هذه الأمة».

فيجعل القدر مضافاً إلى الله، دون نفسه[(١)].

أما الغلاة في إثبات القدر فإنهم ـ كما يقول ابن تيمية ـ «يَدْخُلون في مُسمَّى القدرية، الذين ذمهم السلف، بل هم أحق بالذم من المعتزلة ونحوهم، كما قال أبو بكر الخلال في (كتاب السنة): الرد على القدرية، وقولهم إن الله أجبر العباد على المعاصي»[(٢)] إلى أن قال: «والمقصود هنا أن الخلال وغيره من أهل العلم أدخلوا القائلين بالجبر في مسمى (القدرية) وإن كانوا لا يحتجون بالقدر على المعاصي، فكيف بمن يحتج به على المعاصي؟ ومعلوم أنه يَدْخُل في ذمّ مَن ذم الله من القدرية مَن يحتج به على إسقاط الأمر والنهي أعظم مما يدخل فيه المنكِر له، فإن ضلال هذا أعظم»[(٣)].

وقد ذكر ابن تيمية أن القدرية ثلاثة أصناف:

الأول: القدرية المشركية، وهم الذين اعترفوا بالقدر، وزعموا أن ذلك يوافق الأمر والنهي، وقالوا ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٤٨] فيؤول أمرهم إلى تعطيل الشرائع والأمر والنهي، مع الاعتراف بربوبية الله العامة لكل مخلوق.

الصنف الثاني: القدرية المجوسية، الذين يجعلون لله شركاء في خلقه، فيقولون: خالق الخير غير خالق الشر، ويقول من كان منهم في ملتنا: إن الذنوب ليست واقعة بمشيئة الله، وربما قالوا: ولا يعلمها أيضا، ويقولون: إن جميع أفعال

---

(١) انظر غريب الحديث (١/ ٢٥٥).

(٢) انظر هذه الترجمة في السنة للخلال(١/ ٤٣٤).

(٣) فتاوى ابن تيمية (٨/ ١٠٣-١٠٥).

الحيوان واقع بغير قدرته تعالى ولا صنعه، فيجحدون مشيئته النافذة وقدرته الشاملة.

الصنف الثالث: القدرية الإبليسية الذين صدَّقوا أن الله صَدَر منه الأمران، لكن عندهم أن هذا تناقض، والعياذ بالله، وهم خصماء الله[(١)].

وبذلك نعلم أن من نحى منحى النفي في القدر، وكذا من نحى منحى الجبر يدخلون جميعاً في هذا الاسم، فيشملهم ما رُبِط به من الذم والوعيد.

بيان وجه الشر المنسوب لهم:

لا يخفى أن موضوع القَدَر مزلّة أقدام لكل مَن لم يسلك المسلك الرشيد الذي دلت عليه النصوص، فمن لم يوفَّق لجمع النصوص الواردة فيه فإنه صائر إلى قول الجبرية المُفرِطَة أو المعتزلة المفرِّطة، لأن كلًّا منهم أخذ ببعض النصوص وترك بعضاً، فضَلُّوا جميعا عن سواء السبيل.

وقد خاف النبي ﷺ على أمته أن تزيغ في أمور، كان منها خوفه أن تكذِّب بالقدر[(٢)].

ولما وقع بين بعض الصحابة ﷺ نزاع في القدر استعظم النبي ﷺ ذلك، فخرج وكأنما تفقَّأ في وجهه حَبُّ الرمّان من الغضب فقال لهم: [ما لكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض؟ بهذا هلك من كان قبلكم][(٣)].

---

(١) انظر الفتاوى (٨/ ٢٥٦-٢٦١).

(٢) وردت في ذلك عدة روايات تتبعها الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١١٢٧) وحكم بأن الحديث بها يرتقي إلى درجة الصحة.

(٣) رواه أحمد (٢/ ١٧٨)، وابن ماجه (٨٥) والحديث صححه شعيب في تخريجه للمسند =

وذلـك دال عـلى شـدة عنايتـه ﷺ بانضـباط الأمـة في تعاطيهـا لموضـوع عظـيم كهـذا الموضـوع، فـلا يتناولونـه بأسـلوب يـؤدي إلى تشـويش اعتقـاد النـاس فيـه، وإظهـار كتـاب الله بمظهـر الكتـاب الـذي اضـطربت نصوصـه وتَهاترت.

وقد جاء في بعض الروايات أن النزاع الذي وقع بين أولئك النفر من الصحابة ﷺ كان بالوصف الآتي: «يتنازعون في القدر، هذا ينزع آية، وهذا ينزع آية»[(١)].

ولا ريب في خطورة هذا اللون من النزاع، لأنه يُظهر القرآن العظيم بمظهر يُوهم الجاهل أن الإشكال نابع من نصوص هذا الكتاب نفسها[(٢)].

ومعلوم أن موضوع القدر قد يعسر فهمه على بعض الناس، فإذا جُعِل محلًّا للنزاع والخصومات اشتبه الأمر أكثر، وحار الناس في اعتقادهم حيرة قد يترتب عليها مفاسد عظيمة، تصل إلى بلوغ الحائر درجة من الشك والاضطراب العقدي الذي يُخاف معه أن يزيغ المرء عن دينه، بسبب تقاذف الشبهات من قِبَل المتنازعين.

=

(٦٦٦٨)، وورد عند مسلم (٢٦٦٦) بسياق فيه أن النبي ﷺ سمع أصوات رجلين اختلفا في آية.

(١) رواه اللالكائي (١١١٩).

(٢) غني عن البيان أن الصحابة الذين وقع منهم ذلك قد انتفعوا بهذا التوجيه النبوي الكريم، فلم يعودوا لمثله، كما هو دأبهم فيما قد يقع منهم من خطأ يُنبَّهون عليه، فيكفُّوا عنه ولا يعودوا إليه ﷺ.

ولذا قال أبو الأسود الدؤلي: «قدمت البصرة، وبها عمران بن حصين ﷺ صاحب رسول الله ﷺ فجلست في مجلس فذكروا القدر فأمْرَضُوا قلبي، فأتيت عمران بن الحصين فقلت: يا أبا نجيد إني جلست في مجلس فذكروا القدر فأمرضوا قلبي، فهل أنت محدِّثي عنه؟»[(١)].

وقال ابن الديلمي: «وقع في نفسي شيء من هذا القدر، خشيت أن يفسد علي ديني وأمري، فأتيت أبيّ بن كعب، فقلت: أبا المنذر، إنه قد وقع في نفسي شيء من هذا القدر، فخشيت على ديني وأمري، فحدِّثني عن ذلك بشيء لعل الله أن ينفعني به»[(٢)].

ولهذا فلا عجب أن يهتم علماء الأمة عند تقرير موضوع القدر بالأمر، حتى لا يتسبب عرضهم للموضوع في شيء من الضلالة التي قد تنجم بسبب عدم استيعاب السامع ما يُلقَى إليه، ومن هنا كان الأوزاعي رحمه الله إذا أخذ في ذِكْر القدر لم يُجب سائلا ولم يقْطَعْه، حتى يبلغ فيه[(٣)].

ومما يُلحظ في لفظ الحديث الوارد في وصف الزائغين في أمر القدر أنه

---

(١) رواه الفريابي (١٥١) وعنه الآجري (٤٢٣).

(٢) رواه أحمد (٥/ ١٨٢)، وابن ماجه (٧٧) وهذا لفظه، وبعد أن أجابه أبيّ أمره أن يأتي ابن مسعود فيسأله فأجابه بجواب أبي، وأمره أن يسأل حذيفة فأجابه بجوابهما، وأمره أن يأتي زيد بن ثابت فروى له في ذلك حديثا مرفوعاً للنبي ﷺ فيه عين ما أجاب به الصحابة الثلاثة قبله رضي الله عنهم.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١/ ٢٠٦)، والمعنى أنه يواصل الحديث في القدر، دون انقطاع حتى يُتم كلامه فيه، ولا يوقفه لأجل سؤال سائل أو غيره، رغبة منه في اتضاح الأمر من جميع جوانبه.

نسب إلى شرار الأمة «النزاع في القدر» لا تبيينه وإيضاح الحق الوارد فيه، لأن تقرير الحق في موضوع القدر وتوضيحه للأمة جزء من اعتقادها، إذ هو أحد أركان الإيمان، لا بد من بيانه، كما بينه النبي ﷺ، وما سوى ذلك فإنه داخل في حد النزاع في القدر.

فالموسوم بالشر هم أولئك المتنازعون المخاصمون بالباطل، مما يؤكد على دخول الجبرية الغلاة والقدرية النفاة في هذا الوَسْم، لأن كلًّا منهم قد جادل بالباطل في هذا الباب بلا ريب، حيث أخذ كل فريق بنصوص انتقاها، وضرب بها نصوصاً أخرى، مما عزّز الاضطراب والحيرة عند العامة الذين ابتُلوا بسماع كلامهم.

ولهذا فإن ابن عباس رضي الله عنهما لما قال له عطاء: «قد تُكُلِّم في القدر، قال: أوَقد فعلوها؟ فوالله ما نزلت هذه الآية إلا فيهم ﴿ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ ۝٤٨ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[القمر:٤٨-٤٩]. أولئك شرار هذه الأمّة، لا تعودوا مرضاهم، ولا تصلوا على موتاهم، وإن أريتني أحدهم فقأت عينيه بأصبعي هاتين»[(١)].

فأنكر ابن عباس مجرد التكلم في القدر من قِبَل هؤلاء، لأن كلامهم فيه كان بالباطل، إذ المستقر عند المسلمين قبل بزوغ هؤلاء القدرية هو الإقرار بالقدر على ما دلت عليه النصوص، فإذا أُحدِث كلام في القدر من قِبل أي أحد، فلا شك أنه سيتضمن الباطل، سواء أكان هذا الكلام المحدث من قبل النفاة أو الغلاة، ولذا قال ابن عباس: «أوَقد فعلوها؟» أي فخاضوا فيما نُهُوا

---

(١) رواه اللالكائي (١١٦٢)، والبيهقي في السنن (١٠/ ٢٠٥)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٧/ ٦٨٣) لابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه.

عن الخوض فيه.

ويدلك على أن الأمة لم تكن تخوض فيه قبل ذلك قول ابن عباس نفسه: «إني أجد في كتاب الله قوماً يسحبون في النار على وجوههم، يقال لهم: ذوقوا مس سقر، لأنهم كانوا يكذبون بالقدر، وإني لا أراهم، فلا أدري أشيء كان قبلنا أم شيء فيما بقي»[١].

ومن أظهر ما يميز شر الجبرية أن قولهم موصل إلى معذرة العصاة، وفتح الباب لهم للاحتجاج بالقدر على قبيح فعلهم، مما يؤدي إلى امتهان أحكام الشرع، بدعوى الرضوخ للقدر!

وفي هذا يقول ابن القيم رحمه الله عن الجهم بن صفوان، حين ذكر اعتقاده في القدر:

والجَبْر مذهبه الذي قَرَّت به	عين العصاة وشيعة الشيطان
كانوا على وَجَل من العصيان ذا	هو فعلهم والذنب للإنسان
واللوم لا يعدوه إذ هو فاعل	بإرادة وبقدرة الحيوان
فأراحهم جهم وشيعته من الـ	لوم العنيف وما قضوا بأمان
لكنهم حملوا ذنوبهم على	رب العباد بعزّة وأمان
وتبرؤوا منها وقالوا إنها	أفعاله ما حيلة الإنسان[٢]

ومعلوم «أن القدر لو كان عذراً للخلق للزم أن لا يُلام أحد ولا يُذَمّ ولا يُعَاقَب، لا في الدنيا والآخرة، ولا يُقتصّ من ظالم أصلاً، بل يمكن الناس أن

---

(١) رواه ابن جرير (٢٧/ ٦٥).

(٢) نونية ابن القيم، بشرح الهراس (١/ ٤٤).

يفعلوا ما يشتهون مطلقا، ومعلوم أن هذا لا يُتصوّر أن يقوم عليه مصلحة أحد لا في الدنيا ولا في الآخرة، بل هو موجب الفساد العام»[(١)].

أما شر القدرية النفاة فيظهر بجلاء في زعمهم أن الله يشاء الأمر من العبد، ويشاء العبدُ ضد ما شاءه الرب، فيقع مراد العبد دون مراد الرب! وذلك كزعمهم أن الله شاء الإيمان من الكافر، ولكن الكافر شاء الكفر، فتحقق ما شاءه الكافر من الكفر، دون ما شاءه الرب منه، فلزمهم أن مشيئة الكافر غلبت مشيئة الله، وهذا من أقبح الاعتقاد[(٢)] لأن فيه وصف الرب تعالى وتقدس بالعجز[(٣)].

وفي هذا من هضم جناب الربوبية ونسبة النقص إلى الله ما لا يخفى على ذوي الألباب، كما أن فيه من الغلو في تصوير مشيئة العبد وقدرته ما استحقوا معه ما وُصِفُوا به من كونهم مجوس الأمة.

وبذلك نعلم أن شر الجبرية متوجه إلى ضرب الشرع، وتدمير أحكامه بدعوى الاسترسال مع القدر والرضا به، وأن هذا ما قضاه الرب فلا حيلة لأحد فيه.

أما شر القدرية فيتوجه إلى أمر الاعتقاد، بإظهار الرب سبحانه وتعالى في حال من العجز، لا يقدر فيه على هذا العبد الذي أوقع في ملك الله ما لا يريد، ورَدَّ مشيئة الرب أن تنفذ، فصار الرب يشاء في ملكه ما لا يكون، ويكون فيه ما

(١) من كلام لابن تيمية في الفتاوى (٨/ ٤٥٤).

(٢) انظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (١/ ١٣٤).

(٣) انظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٧٩٢).

لا يشاء، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

ومما يُظهر ما عند هاتين الطائفتين من الشر العظيم أنهم نسبوا إلى أهل الحق ـ مِن سلف الأمة ومَن سار على نهجهم ـ أنهم هم الزائغون في هذا الباب، فالقدرية النفاة تصفهم بالمُجْبِرَة، والجبرية الغلاة تصفهم بالقدرية، ولذا حاول بعضهم أن يجعل النصوص الواردة في ذم القدرية مراداً بها أهل السنة على حد قول القائل: «رمتني بدائها وانسلّت» وهذا من الفجور في الخصومة، ومن قلب الحقائق[(١)].

أما عن أول من أحدث هذا الشرَّ في الأمة فقد اعتنى أهل العلم بتحديده في مصنفاتهم، فبوّب الخلال في السنة على «ذكر أول من تكلم في القدر»[(٢)]، كما اعتنى بذلك اللالكائي، وجعل له سياقاً خاصّاً فقال: «سياق ما روي أن مسألة القدر، متى حدثت في الإسلام وفَشَت»[(٣)].

وبوب ابن بطة فقال: «الباب الثاني: ذكر الأئمة المضلين الذين أحدثوا الكلام في القدر، وأول من ابتدعه وأنشأه ودعا إليه»[(٤)].

وقد روى مسلم عن يحيى بن يعمر أنه قال: «كان أول من قال بالقدر بالبصرة معبد الجهني»[(٥)].

---

(١) انظر قول أبي حاتم الرازي: «علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر... وعلامة القدرية تسميتهم أهل الأثر: مُجْبِرة» رواه اللالكائي (٣٢١) في آخر الاعتقاد الذي ساقه بسنده عن أبي زرعة وأبي حاتم رحمهما الله.

(٢) انظر: (١/ ٤١٦).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/ ٧٤٦-٧٥٠).

(٤) الإبانة الكبرى (٢/ ٢٩٧).

(٥) رواه مسلم في أول حديث من صحيحه، في كتاب الإيمان.

وهذه الأَوَّليَّة لمعبد يظهر أنها أَوَّليَّة نِسْبيّة، لأن معبداً قد أخذ هذا المذهب الرديء عن غيره، فقد روى غير واحد من المصنفين عن ابن عون أن أول من تكلم فيه رجل يدعى «سنسويه»[١]،

وعنه أيضا: أول من تكلم فيه رجل من الأساورة يقال له سيسويه، فإذا ليس له عليه تبع إلا المَلَّاحُون، ثم تكلم فيه بعده رجل كانت له مُجالَسة يقال له: معبد الجهني، فإذا له عليه تبع[٢].

وعن الأوزاعي أن أول من تكلم رجل من العراق يُدْعَى «سوسن» كان نصرانيا فأسلم ثم تنصَّر، فأخذ عنه معبد، وأخذ غيلان عن معبد[٣].

ولذا قال داود بن أبي هند: «ما فشت القدرية بالبصرة حتى فشا مَن أسلم من النصارى»[٤].

وهذا هو الذي يظهر والعلم عند الله، فإن الأولية المنسوبة لمعبد في رواية مسلم مربوطة بالبصرة تحديداً، ومعبد قد أخذ عن سوسن، كما تفيد رواية الأوزاعي، كما أنه أخذ عن سنسويه، كما تفيد رواية ابن عون.

وقد سأل ابن عون أبا نعامة العدوي عن أول من تكلم في القدر، فأفاد بأنه سنسويه، وتابعه معبد[٥] مما يدل على أن معبداً مجرد تابع لغيره، وسواء قيل إن

---

(١) رواه اللالكائي (١٣٩٦) وابن بطة في الإبانة الكبرى (١٩٥٣) وسمّاه: «سيسويه» بالياء.

(٢) رواه ابن بطة (١٩٥٢).

(٣) رواه اللالكائي (١٣٩٨)، والفريابي في القدر (٣٤٨) وابن بطة (١٩٥٤).

(٤) رواه ابن بطة (١٩٥٩).

(٥) رواه الفريابي (٣٤٨).

أول الناشرين لهذه البدعة «سوسن» النصراني أو «سنسويه» الفارسي - الذي ذكر ابن تيمية أنه من أبناء المجوس - [١] فإن هذه الضلالة ذات أصل أجنبي عن الأمة، وإنما راجت بسبب حمل أحد أبنائها لها فانتشرت عند ذلك[٢]، وهذا ما يعنيه ابن عون بقوله عن معبد لما أخذ بهذه المقولة: «فإذا له عليه تبع» أما حين كان الداعي إليها ذاك الفارسي فإنه لم يجد له تابعا إلا جهلة الملاحين الذين لا حظَّ لهم في العلم ولا نصيب.

أما عن حكم هذه الطائفة فإنه محل تفصيل عند أهل العلم، لأن هذا الاسم كما تقدم يشمل أكثر من صنف.

فمن القدرية مَن نفى علم الله بالشيء، كمعبد وأضرابه من غلاة القدرية الأوائل، ممن نبغوا زمن الفتنة التي كانت بين ابن الزبير وبني أمية فهؤلاء قد أدركهم غير واحد من الصحابة ﭫ، كابن عمر وابن عباس وجابر وواثلة بن الأسقع، وتبرؤوا منهم، وأنكروا مقالتهم[٣] حتى قال ابن عمر، كما روى مسلم لما نُقِل له قولهم: (لا قدر، والأمر أُنُف)[٤]: «فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برءاء مني، والذي يحلف به عبدالله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أُحُد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه، حتى يؤمن

(١) انظر: كتاب الإيمان ص(٣٦٨).

(٢) انظر: كتاب القضاء والقدر للدكتور المحمود ص(١١٨).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٨/ ٤٥٠).

(٤) أي مستأنَف استئنافاً من غير أن يكون سَبَق به سابق قضاء وتقدير، كما في النهاية لابن الأثير (١/ ٧٥).

بالقدر»[١].

فهذا الصنف قد قال الأئمة، كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم: إن المنكرين لعلم الله المتقدم يكفرون[٢].

وقد أفرد اللالكائي للمروي عن السلف في هذا سياقاً ذكر فيه قول غير واحد منهم رضي الله عنهم[٣].

وروى عبدالله بن أحمد تكفير هذا الصنف عن أبيه أحمد وعمر بن عبدالعزيز وعن سلام أبي المنذر المزني[٤].

أما الصنف الثاني، وهو من لم ينكر العلم منهم، وأنكر عموم المشيئة والخلق فقد ذكر ابن تيمية أنهم مبتدعون ضالون، لكنهم ليسوا بمنزلة أولئك، وفيهم خَلْق كُتِب عنهم العلم، وأخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم[٥].

أما من نحى في الجبر منحى الإباحية الذين يُسقِطون الأمر والنهي، ويحتجون على ذلك بالقدر، فلا ينكرون ما وقع من كفر وفسوق إلا إذا خالف أغراضهم، فينكرون إنكاراً طبيعيّاً شيطانياً لا إنكاراً شرعيّاً رحمانيًّا فقولهم أولى أن يُنكَر، وهم شر من جميع الطوائف، وهم لم يُوجَدوا في عصر الصحابة

---

(١) رواه مسلم، في أول صحيحه في كتاب الإيمان.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٤٥٠).

(٣) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/ ٧٠٦-٧١١).

(٤) انظر: السنة (٨٣٥، ٨٣٧، ٨٣٨).

(٥) انظر: كتاب الإيمان ص(٣٦٩).

والتابعين، وإنما حدثوا بعد طوائف القدرية كلهم[١].

الصنف الرابع: حاملو الأمة على سنن من قبلها.

المقصود بهم:

يتضح المقصود بهذا الصنف ببيان الأمر الذي نصبوا أنفسهم له، وهو سنن من قبلنا.

فالسنن بفتح السين والنون: الطريقة، يقال: استقام فلان على سنن واحد، ويصح ضمها[٢].

وهذه الطريقة التي احتفى هؤلاء الأشرار بها محددة في النصوص، ففي حديث أبي سعيد ﷺ أنها طريقة أهل الكتاب، كما روى الشيخان عنه أن النبي ﷺ قال: [لتتبعن سنن من كان قبلكم، شبراً شبراً وذراعاً ذراعاً، حتى لو دخلوا جحر ضَبٍّ تبعتموهم، قلنا: يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟][٣].

وقد ترجم عليه ابن حبان بقوله: «ذكر البيان بأن قوله ﷺ [سنن من كان قبلكم] أراد به أهل الكتابين»[٤].

وفي حديث أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: [لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، فقيل: يا رسول الله، كفارس

(١) انظر: فتاوى ابن تيمية (٨/ ٤٥٧-٤٥٨).

(٢) انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن (٣٣/ ٩٤).

(٣) رواه البخاري (٧٣٢٠)، ومسلم (٢٦٦٩).

(٤) صحيح ابن حبان (١٥/ ٩٥).

والروم؟ فقال: ومن الناس إلا أولئك؟][1].

وقد اعتنى أهل العلم بالنصوص المتعلقة باتباع سنن من كانوا قبلنا، وترجموا عليها في مواضع منتقاة من مصنفاتهم، بما يبين المراد من هذا الصنيع الذي أخبر ﷺ بوقوع أمته فيه، فقد ترجم البخاري على حديث أبي سعيد وحديث أبي هريرة بقوله: «باب قول النبي ﷺ: [لتتبعن سنن من كان قبلكم] وجعل البخاري هذه الترجمة في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة[2]، بياناً منه لما في هذا الاتباع من منابذة الكتاب والسنة، وتركِ الاعتصام بهما، كما هو منهجه في هذا الكتاب، من الترجمة على بيان ما يرسِّخ الاعتصام بالكتاب والسنة، وبيان ما هو بضد ذلك.

وجعل عبدالرزاق وابن أبي شيبة وابن ماجه وابن حبان حديث [لتتبعن سنن من كان قبلكم] ضمن أبواب الفتن[3] وما ذاك إلا لأن هذا الاتباع ضرب من ضروب الفتن الواقعة في الأمة، ولذا أورد اللالكائي الحديث ضمن سياق «ما روي عن النبي ﷺ في النهي عن مناظرة أهل البدع وجدالهم والمكالمة معهم والاستماع إلى أقوالهم المحدَثة وآرائهم الخبيثة»[4].

وجعل الآجري الحديث وأحاديث في معناه في أوائل أبواب كتابه

---

(١) رواه البخاري (٧٣١٩).

(٢) انظر: الباب الرابع عشر من كتاب الاعتصام من الصحيح (فتح الباري ١٣/ ٣٦٦-٣٦٧).

(٣) انظر: مصنف عبدالرزاق (١١/ ٣٦٩) (٢٠٧٦٤)، وابن أبي شيبة (٧/ ٤٧٩) (٣٧٣٧٦)، وابن ماجه (٣٩٩٤)، وابن حبان (١٥/ ٩٥) (٦٧٠٣).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١١٤-١٢٥) (٢٠٦).

(الشريعة)، حيث ترجم عليه في رابع باب بقوله: «باب ذكر خوف النبي ﷺ على أمته، وتحذيره إياهم سنن من قبلهم من الأمم»[(١)].

وقد بين النبي ﷺ أنموذجاً من هذا الاتِّباع في حديث أبي واقد الليثي، وفيه قوله ﷺ: لما افتتح رسول الله ﷺ مكة خرج بنا معهقِل هوازن، حتى مررنا على سدرة الكفار: سدرة يعكفون حولها، ويَدْعونها: ذات أنواط، قلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، قال رسول الله ﷺ: [الله أكبر، إنها السّنن، هذا كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ ـ ثم قال رسول الله ﷺ ـ: إنكم لتركبنّ سنن من قبلكم][(٢)].

وهذا الحديث أيضاً قد أورده ابن أبي شيبة وعبدالرزاق، واللالكائي وابن حبان في المواضع التي ذكرنا آنفا، كما أورده الترمذي في أبواب الفتن[(٣)]، وفيه بيان حدٍّ بعيد يصل إليه اتِّباع هذه السّنن، إذ يصل إلى المتابعة في الشرك الذي وقع فيه مَن قبلنا، بعد أن بيَّن ﷺ في حديث أبي سعيد أن هذا الاتّباع يكون في كل شيء نهى الشرع عنه وذمَّه، وذلك حيث قال: [شبراً شبراً، وذراعاً ذراعاً] الحديث[(٤)]، حتى لقد ورد في حديث عبدالله بن عمرو مرفوعاً: [لتركبن سنة من

---

(١) الشريعة (١/ ٣١٧).

(٢) رواه الشافعي في السنن (٢/ ٥٢) (٣٩٧)، وعبدالرزاق (٢٠٧٦٣)، وأحمد (٥/ ٢١٨)، وابن حبان (٦٧٠٣) وهذا لفظه، وصححه شعيب الأرناؤوط.

(٣) انظره في شرحه عارضة الأحوذي (٩/ ٢٦-٢٨).

(٤) انظر توضيح ذلك في شرح ابن حجر للحديث في فتح الباري (١٣/ ٣٦٨).

كان قبلكم، حُلْوها ومُرّها][(١)].

وركوب المرّ من سننهم يوضح المدى الشنيع الذي يبلغه متبعو السنن في اتّباعهم، فدلت النصوص على أن اتباع سنن من قبلنا يدخل فيه اتباع اليهود والنصارى، كما يدخل فيه اتباع الفرس والروم، فإن النبي ﷺ لما بُعث كان مُلْك البلاد محصوراً في الفرس والروم، أما من عداهم من الأمم فتحت أيديهم، أو كلاشيء بالنسبة لهم، ويحتمل أن يكون ذِكْر اليهود والنصارى، حيث كان هناك قرينة تتعلق بأمور الديانات، أما ذكر الفرس والروم فحيث كان هناك قرينة تتعلق بالحكم بين الناس وسياسة الرعية[(٢)].

وهذا الاتباع لسنن هؤلاء قد وقع فيه ـ كما أوضح الآجري ـ أكثر الأمة، حيث تجري أمورهم على سنن الذين خلوا من جهات كثيرة يطول شرحها[(٣)].

ولكن بقي أمر دقيق في حديث شداد بن أوس، الذي هو محل دراستنا في

---

(١) رواه الشافعي في السنن (٣٩٥)، وابن أبي شيبة (٣٧٣٧٧)، وصححه ابن حجر في الفتح (١٣/ ٣٦٨).

(٢) انظر: فتح الباري (١٣/ ٣٦٨).

(٣) الشريعة (١/ ٣٢٣-٣٢٤)، وقد ذكر أمثلة كثيرة وقعت في الأمة في أمور السلطنة وأحكامهم وأحكام العمال والأمراء، وأمر المصائب والأفراح والمساكن واللباس والحلية والأكل والشرب والولائم والمراكب والخدم والـمَجالس والمجالسة والبيع والشراء والمكاسب، من جهات كثيرة يطول شرحها، تجري على خلاف الكتاب والسنة، ثم قال: «الله المستعان، ما أقل من يتخلص من البلاء الذي قد عمّ الناس، ولن يميز هذا إلا عاقل قد أدبه العلم» وانظر أمثلة أخرى ذكر المناوي في فيض القدير (٩/ ٤٩٧٤) أن كثيراً من الأمة وقع فيها.

هذا البحث، فإن فيه أكثر من موطن يوضح الموسومين بالشر ويحددهم.

وأول هذه المواطن في قوله ﷺ: [**ليحملنّ** شرارُ هذه الأمة] فالأمر هنا ليس مقصوراً على مجرد اتباع سنن من كان قبلنا، فذلك ـ رغم نكارته وقبحه ـ يقع فيه كثيرون، كما أبان الآجري رحمه الله.

وعليه فإن النبي ﷺ قد جلَّى في هذا الموطن من الحديث صفة كاشفة لهؤلاء الأشرار، وهي حَمْلهم الأمة على اتباع تلك السّنن.

ولا ريب أن حمل الأمة على ذلك قَدْرٌ زائد على مجرد الاتباع الواقع من فئام كثيرة من الناس، لأن الحمل على الشيء يفيد الإغراء به، تقول العرب: «حمله على الأمر، تعني الإغراء به»[1] والإغراء بالشيء هو التحريض عليه، يقال: أغرى غيرَه بالشيء: حرّضه عليه، كقولك: أغرى الولد بالفضيلة، والكلبَ بالصيد[2].

ولا يخفى أن هذا الإغراء لابد معه من تزيين اتّباع سنن من قبلنا، وذلك يتطلب من مُزيِّن هذا الباطل بذل الجهد في الدعوة إلى هذا الذي يزينه في أعين الناس، فيترتب على ترويجه سنة مَن قبلنا أن تَحِلَّ بديلاً عن سُنّة نبينا ﷺ، والعياذ بالله.

فاتضح بذلك أن هذا الصنف مُحدَّد بمزيّني اتِّباع سنن من قبلنا، لا من اتبعوا اتباعاً مجرداً من ذلك، والعلم عند الله.

---

(١) القاموس المحيط (٣/ ٣٦١).

(٢) انظر: المعجم الوسيط (٢/ ٦٥١).

الموطن الثاني في تحديد النبي ﷺ المحمولَ على سُنَّتهم بأنهم «**أهل الكتاب**» فذلك دليل على أن هذا الصنف من الأشرار مُولَع بالإغراء بسنة أهل الكتاب تحديداً ـ وإن كان ذلك لا يعني التسهيل في اتباع مَن عداهم ـ.

وعليه فإن جميع من حملوا هذه الأمة على سنن أهل الكتاب داخلون في هذا الصنف الموسوم بالأشرار، سواء أكانوا من الدعاة إلى مبدأ باطل يعود إلى سنن أهل الكتاب، أو كانوا من الولاة، كما أشار ابن حبان في كتاب الفتن من صحيحه، حيث قال: «ذكر الإخبار بأن أول ما يظهر من نقض عُرَى الإسلام من جهة الأمراء: فساد الحكم والحكّام» وروى بسنده تدليلاً على ذلك حديث أبي أمامة ﷺ مرفوعاً: [لتُنتقضنّ عُرَى الإسلام عروة عروة، فكلما انتقضت عروة تشبَّث الناس بالتي تليها، وأوّلُهن نقضاً: الحُكْم، وآخرهن: الصلاة][1].

بيان وجه الشر المنسوب لهم:

امتن الله على هذه الأمة بإكماله لها دينها، وإتمام نعمته عليها، فقال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[المائدة:٣].

ولـمّا ذكَّر الرب تعالى هذه الأمّة بمِنّته، إذ بعث فيها نبيه ﷺ قَرَنَ ذلك بتذكيرها بالحال السابق الذي كانت عليه قبل منّته، فقال: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[آل عمران:١٦٤].

---

(١) انظر: الصحيح (١٥/ ١١١) والحديث رواه أحمد (٥/ ٢٥١) وغيره، وقوّى شعيب سنده.

وقد حذر الله من اتباع أهل الكتاب، بعد أن أتم على الأمة نعمته بما أنزل على نبيه ﷺ من العلم فقال: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾[البقرة:١٢٠]، قال ابن كثير: «فيه تهديد ووعيد شديد للأمة عن اتباع طرائق اليهود والنصارى، بعد ما علموا من القرآن والسنة، عياذاً بالله من ذلك فإن الخطاب مع الرسول، والأمر لأمته]⁽¹⁾.

وحذر نبي الله ﷺ أمّتَه من الرغبة عن سُنَّته، مبيناً أن الراغب عن سنته ليس منه ﷺ، فلذا قال للنفر الثلاثة الذين مالوا إلى التشديد على أنفسهم في العبادة ـ على نحوٍ مأخوذ من أهل الكتاب في سنتهم بابتداع الرهبانية المخالفة لطريقته الحنيفية[٢] ـ: [فمن رغب عن سنتي فليس مني][٣].

كل ذلك لتلزم أمّتُه نهجه الكريم الذي بينه لها، وتنأى عن سُبُل من زاغوا عن الحق إلى أهواء قوم قبلهم فهلكوا، كما قال تعالى ناهياً أهل الكتاب الذين كانوا في زمن النبي ﷺ[٤]: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾[المائدة:٧٧].

---

(١) تفسير ابن كثير (١/ ١٦٣).

(٢) انظر: شرح ابن حجر للحديث في الفتح (٩/ ١٣٣).

(٣) رواه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١).

(٤) ذكر غير واحد من المفسرين أن الخطاب لأهل الكتاب الذين كانوا في زمن النبي ﷺ، نهاهم الله عن اتباع أسلافهم فيما ابتدعوه بأهوائهم، انظر: جامع البيان لابن جرير (٦/ ٢٠٤)، وتفسير البغوي (٣/ ٨٣)، وفتح القدير للشوكاني (٢/ ٦٥).

فمن انتصب في هذه الأمة، ليزين لها ركوب سنن الهالكين قبلها فقد انتصب لصرفها عن الصراط المستقيم، وسعى في إخراجها من النور إلى الظلمات، وذلك من أعظم الجرم الذي يستحق معه صاحبه مَقْت الله وبغضه، كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: [أبغض الناس إلى الله ثلاثة: مُلْحِدٌ في الحرم، ومُبْتَغٍ في الإسلام سُنَّة الجاهلية، ومُطَّلب دم امرئ بغير حق ليهريق دمه][1].

ومبتغي سُنّة الجاهلية هو طالب إحياء طريقة أهل الجاهلية[2].

ويتبدَّى وجه الشر في اتباع السنن لمن تأمل ما خلّفه في الأمّة من تلك الفُرقة الشنيعة، حيث صارت هذه الأمّة شِيَعاً، بعد أن كانت جماعة واحدة، كما أمرها الله.

ومما يلحظ في حديث الافتراق أن النبي ﷺ أخبر عن شدّة الشَّبَه بين أمته وأهل الكتاب، من جهة وقوع هذا الافتراق، فقال: [ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل، حذو النعل بالنعل... وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة] الحديث[3].

ومعلوم أن أهل الكتاب إنما اختلفوا بعد أن أقامت عليهم رسلهم الحجج وأتوهم بالبينة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ

---

(١) رواه البخاري (٦٨٨٢).

(٢) انظر: فيض القدير للمناوي (١/ ١٥٣).

(٣) رواه الترمذي، كما في عارضة الأحوذي (١٠/ ١٠٩) وقال: هذا حديث مفسر غريب، لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٥٣٤٣).

﴿ٱلۡبَيِّنَةُ﴾[البينة:٤]. قال ابن كثير: «بعدما أقام الله عليهم الحجج والبينات تفرقوا واختلفوا في الذي أراده الله من كتبهم، واختلفوا اختلافاً كثيراً، كما جاء في الحديث المروي من طرق» ثم ذكر حديث الافتراق[(١)].

وهكذا أورد حديث الافتراق، وذكر قريباً من هذا الكلام عند قول الله: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ ﴾ الآية[آل عمران:١٠٥][(٢)]، وقال عند قول الله: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ﴾[آل عمران:١٩]: «إنما اختلفوا بعد ما قامت الحجة بإرسال الرسل إليهم وإنزال الكتب عليهم»[(٣)].

وقد بلَّغ النبي ﷺ رسالة ربه أكمل بلاغ، ترك به الأمّة على المحجة، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعده إلا هالك، فكل دعوة إلى تلك السنن التي تخالف هديه ﷺ فهي من أعظم ما يفتح على الأمة باب العقوبة العامة، لأن أهل الكتاب قد حلَّت بهم العقوبات بعد أن عدلوا عن هدي أنبيائهم، فاتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل، كما قدّمنا، وبالتالي فإن هذه الأمة معرضة ـ في حال اتباعها سننهم ـ للعقوبات التي حلَّت بهم، سواء بسواء.

فالحاملون على سنن أهل الكتاب إنما يسعون في الأسباب التي تستجلب للأمة نقمة الله وعقوبته، وكفى بهذا الذي انتصبوا له شرّاً على أمتهم ووبالاً، مع ما في صنيعهم هذا من طمس الحق والعمل على إطفائه بجلب البديل الباطل،

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٥٣٧).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٩٠).

(٣) المصدر السابق (١/ ٣٥٤).

مستبدلين الذي هو أدنى بالذي هو خير.

أما عن أول من تقحَّم هذه المخالفة العقدية فهم كل من ابتدأ اختراع بدعة في الأمة جلبها من أهل الكتاب، وزيَّنها للمسلمين، وعليه فإن عدداً من أوائل رؤوس أهل البدع داخلون في هذه الأوّليّة.

فأوائل القدرية كمعبد الجهني وأضرابه داخلون في هذا، لاستجلابهم من بعض النصارى مقولتهم في القدر، كما قدمنا بيان ذلك عند ذكر الصنف الثالث.

وهكذا أرباب التصوف المنحرف، ممن استهوتهم رهبانية النصارى وسننهم في التعبد والسلوك فجلبوها لهذه الأمة وأشاعوها في أتباعهم(١)، فلا يُرتاب في أنهم أول من روّج لهذا في الأمة، ولا سيما وقد جاوزوا بمراحل كثيرة ما أراده النفر الثلاثة الذين مالوا رضي الله عنهم إلى شيء من رهبانية النصارى، دون تفطن منهم(٢).

ومن هنا أورد قوام السنة الأصبهاني رحمه الله حديث [لا تقوم الساعة حتى تضطرب أَلَيات نساء دَوْس على ذي الخَلَصة](٣) ضمن «فصل في ذكر

(١) انظر ما ذكره شارح الطحاوية (٢/ ٨٠١) من ميل الصوفية إلى النصارى.

(٢) ذلك كان عن اجتهاد منهم رضي الله عنهم، فلما نبههم النبي صلى الله عليه وسلم تنبهوا، كما تقدم نظيره في نزاع بعض الصحابة رضي الله عنهم في القدر.

(٣) رواه البخاري (٧١١٦)، ومسلم (٢٩٠٦). ومعنى الحديث كما قال ابن الأثير في النهاية (١/ ٦٤): «أراد لا تقوم الساعة حتى ترجع دوس عن الإسلام، فتطوف نساؤهم بذي الخلصة، وتضطرب أعجازهن في طوافهن، كما كُنّ يفعلن في الجاهلية».

قوله ﷺ: [لتتَّبِعُنّ سنن من كان قبلكم][١] إشارةً منه إلى أن الغلو ـ ومنه الطواف بغير ما شرع الله الطواف به ـ ضرب من ضروب اتباع سنن من كان قبلنا، وإنما يبعثه في الأمة من سار على دربهم، كما وقع من عدد من أرباب التصوف، ولذا ترجم ابن حبان أيضاً على حديث الطواف على ذي الخلصة بقوله: «ذِكْر الإخبار عن ظهور أمارات أهل الجاهلية في المسلمين»[٢] وإنما تظهر هذه الأمارات على يد مَن يفشيها ويزينها للأمة من المتبعين لسنن من قبلنا.

أما الشيعة فذكر ابن تيمية رحمه الله أنهم شابهوا اليهود من وجه وشابهوا النصارى من وجه، وأن الناس ما زالوا يصفونهم بذلك، ثم نقل عن الشعبي كلاماً طويلاً في المقارنة بينهم وبين اليهود في مسائل استجلبها الشيعة من اليهود، ومضوا فيها على سننهم[٣] ولم يسبقهم إلى ذلك أحد قبلهم.

وبالجملة فإن كل مُزيِّن لأمتنا سنةً من سنن القوم لم يُسبَق إلى جلبها فله نصيب من هذه الأوّليّة المَقِيتة.

أما من حيث الحكم على حاملي الأمة على تلك السنن بالكفر أو الإسلام فإنه يختلف بحسب ذلك الذي حملوا عليه من السنن، لأن اتّباع سنن أهل الكتاب ليس على حدٍّ واحد، فمنه ما يعد اتباعهم فيه كفراً مخرجاً من الملة، ومنه ما ليس بمُخرِج من الملة[٤].

---

(١) الحجة في بيان المحجة (١/ ٢٩٦-٢٩٧).

(٢) صحيح ابن حبان (١٥/ ١٤٩).

(٣) انظر: منهاج السنة (١/ ٢٢) وما بعدها.

(٤) انظر القول المفيد (١/ ٤٦٤).

فمن حمل الأمة على ما يُعد فِعْله كفراً فإنه أحق بالتكفير من الذي اقتصر على مجرد الفعل، لأنه دعا إلى الكفر وزيَّنه للناس، فجاوز مرحلة الفعل والممارسة إلى مرحلة تزيين الكفر والعمل على إفشائه في المسلمين.

الصنف الخامس: أتباع الدّجّال.

المقصود بهم:

تكاثرت النصوص الدالة على خروج رجل يزعم أنه الرب تعالى، وسُمِّي في النصوص بالمسيح الدَّجَّال(١)، وهو أحد أشراط الساعة الكبرى(٢).

وقد ثبت أنه أعظم الفتن التي تقع في هذه الحياة الدنيا على الإطلاق(٣).

ويُفتن بهذا الدجال كثيرون يصدقونه في دعواه الباطلة أنه الرب، بدليل ما

---

(١) الدجّال من الدَّجَل، وهو الخَلْط، يقال: دَجَّل إذا لَبَّس ومَوَّه، وفعَّال من أبنية المبالغة: أي يكثر منه الكذب والتدليس، انظر: النهاية لابن الأثير (٢/ ١٠٢).
وأحاديث الدجال أوردها البخاري في كتاب الفتن من صحيحه (٧١٢٢-٧١٣٤)، ومسلم (٢٨٩٧) (٢٨٩٩-٢٩٠١) و(٢٩٢٠) و(٢٩٣٢-٢٩٤٧).

(٢) روى مسلم (٢٩٠١) عن حذيفة بن أسيد ﷺ أن النبي ﷺ قال: [إن الساعة لا تكون حتى تكون عشر آيات: خَسْفٌ بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف في جزيرة العرب، والدخان، والدجال] الحديث.

(٣) روى مسلم (٢٩٤٦) من حديث عمران بن حصين ﷺ أن النبي ﷺ قال: [ما بين خلق آدم إلى قيام الساعة خلق أكبر من الدجال] وفي لفظ: [أمر أكبر من الدجال] وورد الحديث عند الحاكم (٨٦١٠) بلفظ: [ما بين خلق آدم إلى قيام الساعة فتنة أكبر عند الله من الدجال].

رواه أبو سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: [يخرج الدجال فيتوجه قِبَله رجل من المؤمنين، فتلقاه المسالح[١] مسالح الدجال، فيقولون له: أين تعمِد؟ فيقول: أعمد إلى هذا الذي خرج، قال: فيقولون له: أوَما تؤمن بربنا؟ فيقول: ما بربنا خفاء؟ فيقولون: اقتلوه، فيقول بعضهم لبعض: أليس قد نهاكم ربكم أن تقتلوا أحداً دونه؟][٢].

وأتباع الدجال الذين ورد ذكرهم في النصوص كثير، منهم أغرار يتبعون في العادة كل ناعق، كالأعراب والنساء[٣]، ومنهم من عُرِف بوجهة عقدية حُدِّدت في النصوص، سنستوعب بعون الله ما ورد بشأنهم، لدخولهم في حدود هذا البحث، وهم أنواع أربعة على النحو الآتي:

الأول: شرار المدينة النبوية.

الثاني: القدرية.

الثالث: الخوارج.

الرابع: اليهود.

---

(١) قال ابن الأثير في النهاية (٢/ ٣٨٨): «المَسلحة: القوم الذين يحفظون الثغور من العدو، وسُمّوا مسلحة، لأنهم يكونون ذوي سلاح، أو لأنهم يسكنون المسلحة، وهي كالثغر والمرقب يكون فيه أقوام يرقبون العدو، لئلا يطرقهم على غفلة، فإذا رأوه أعلموا أصحابهم، ليتأهبوا له، وجمع المسلح: مسالح».

(٢) رواه مسلم (٢٩٣٨)، وروى البخاري (٧١٣٢) نحوه مختصراً.

(٣) انظر الأحاديث التي أوردها الهيثمي في مجمع الزوائد (١٢٥٣٤-١٢٥٣٥) و(١٢٥٤٥) في اتِّباع الأعراب والنساء للدجال.

أما النوع الأول وهم شرار المدينة النبوية الذين يخرجون إلى الدجال فقد حددتهم عدة نصوص وردت في شأن مجيء الدجال إلى المدينة، منها حديث أنس ﷺ أن النبي ﷺ قال: [يجيء الدجال حتى ينزل في ناحية المدينة، ثم ترجف المدينة ثلاث رجفات، فيخرج إليه **كل كافر ومنافق**][(١)].

ومنها حديث محجن بن الأدرع ﷺ أن النبي ﷺ خطب الناس فقال: [يوم الخلاص وما يوم الخلاص؟ يوم الخلاص وما يوم الخلاص؟ يوم الخلاص وما يوم الخلاص؟ ثلاثاً، فقيل له: وما يوم الخلاص؟ قال: يجيء الدجال فيصعد أُحُداً فينظر المدينة فيقول لأصحابه: أترون هذا القصر الأبيض؟ هذا مسجد أحمد، ثم يأتي المدينة فيجد بكل نقب[(٢)] منها ملَكاً مُصلتاً[(٣)] فيأتي سبخة الجرف[(٤)] فيضرب رواقه[(٥)] ثم ترجف المدينة ثلاث رجفات، **فلا يبقى منافق ولا منافقة، ولا فاسق ولا فاسقة** إلا خرج إليه، فذلك يوم الخلاص][(٦)].

---

(١) رواه البخاري (٧١٢٤)، ومسلم (٢٩٤٣) واللفظ للبخاري.

(٢) أصل النقب: الطريق بين الجبلين، وقيل في المراد بالأنقاب الواردة في الحديث: المداخل، وقيل: الأبواب، وقيل: الطرق التي يسلكها الناس، انظر: فتح الباري (٤/ ١٣٤).

(٣) أي مُجرَّداً، يقال: أصلَتَ السّيفَ إذا جَرَّده من غِمده، انظر: النهاية لابن الأثير (٣/ ٤٥).

(٤) الجرف: اسم موضع قريب من المدينة، وأصله ما تجرفه السيول من الأودية، كما في النهاية (١/ ٢٦٢).

(٥) أي فُسطاطه وقُبَّته وموضع جلوسه، كما في النهاية (٢/ ٢٧٨).

(٦) رواه أحمد (٤/ ٣٣٨)، والحاكم (٨٦٣١) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه» وأقره الذهبي، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥٨٣١): «رجاله رجال الصحيح».

وروى مسلم (٢٩٤٣) بعضه من حديث أنس ﷺ وليس فيه ذكر التسمية بيوم =

فدلَّت هذه النصوص على خروج أهل الشر بأصنافهم: كفرةً ومنافقين وفساقاً إلى الدجال المتناسب مع حالهم الخبيثة، وعندها تخلص هذه البلدة الطيبة منهم، نافية بذلك شرها، ولذلك سَمَّى النبي ﷺ ذلك اليوم بيوم الخلاص، إذ يقع فيه تمام نفي الخبث عن المدينة، كما ورد في حديث أبي أمامة رضي الله عنه الطويل في شأن الدجال: [فترجف المدينة بأهلها ثلاث رجفات، **فلا يبقى منافق ولا منافقة** إلا خرج إليه، فتنفي الخبث منها، كما ينفي الكِيْر[1] خبث الحديد، ويُدْعى ذلك اليوم يوم الخلاص][2].

ومن الأشرار الذين يتبعون الدجال بقية الأنواع الأربعة التي ذكرنا.

فأما النوع الثاني والثالث منهم، وهم الخوارج والقدرية فتقدم الكلام عليهم مفصَّلاً، بما يغني عن إعادة ذكره هنا، وإن كان المعاصرون للدجال منهم يختلفون عن أسلافهم، من جهة أن الأوائل لم يكونوا يعتقدون في الدجال ما سيعتقده أواخرهم.

أما النوع الرابع وهم اليهود فالملاحظ في النصوص الواردة بشأنهم أنها حددت مواضع، وذكرت أعداداً.

فأما المواضع فهي موضعان: أولها: أصبهان، التي يتبع الدجال من يهودها سبعون ألفاً كما تقدم، وترجم ابن حبان على الحديث الوارد في ذلك بقوله: «ذكر

=

الخلاص، ولا ذكر الدجال لمسجد النبي ﷺ.

(١) الكير: هو كير الحدّاد، وهو المَبْنيُّ من الطين، وقيل: الزِّق الذي ينفخ به النار، انظر: النهاية (٤/ ٢١٧).

(٢) سيأتي تخريج حديث أبي أمامة قريباً إن شاء الله.

الإخبار عن تَبَع الدجال، نعوذ بالله من شرهم»[(١)].

وأصبهان: مدينة من أعلام المدن في بلاد الفرس، قَدَّرَ ياقوت الحموي مساحتها في وقته بثمانين فرسخاً في ثمانين، بها آلاف القرى، وكان بخت نصَّر قد أنزل بها اليهود الذين سباهم من بيت المقدس[(٢)].

الموضع الثاني: قرية (لُدّ) وهي بالقرب من بيت المقدس[(٣)]، وعند بابها الشرقي يَقتُلُ عيسى ﷺ الدجال[(٤)].

وقد ذُكر أتباع الدجال من اليهود في حديث جابر ﷺ مرفوعاً، وفيه أن الدجال حين يرى المسيح ﷺ [ينماث[(٥)] كما ينماث الملح في الماء، فيمشي إليه فيقتله، حتى إن الشجر والحجر ينادي: يا روح الله **هذا يهودي**، فلا يترك ممن كان يتبعه أحداً إلا قتله][(٦)].

---

(١) الصحيح (١٥/ ٢٠٩).

(٢) انظر: معجم البلدان (١/ ٢٤٤-٢٤٩)، وانظر: أخبار تسليط بخت نصر على بني إسرائيل قتلا وسبياً في البداية والنهاية (٢/ ٣٤ وما بعدها: خراب بيت المقدس).

(٣) انظر: معجم البلدان (٥/ ١٧).

(٤) قتل الدجال على يد عيسى ﷺ رواه مسلم (٢٩٣٧) من حديث النواس بن سمعان ﷺ.

وترجم عليه ابن حبان في صحيحه (١٥/ ٢٢١) بقوله: «ذكر الإخبار عن قاتل المسيح ووصف الموضع الذي يقتله فيه» ثم روى حديث قتله بباب (لُدّ) من حديث مجمع بن جارية.

(٥) قال صاحب النهاية (٤/ ٣٧٩): «يقال: مِثتُ الشيء أميثه وأموثه فانماث: إذا دُفته في الماء».

(٦) رواه أحمد (٣/ ٣٦٨)، والحاكم (٨٦١٣) وصححه، وأقره الذهبي، وقال: «على شرط =

وورد في حديث أبي أمامة ﷺ أن النبي ﷺ قال ـ بعد ذكره قتل عيسى للدجال ـ: [فيهزم الله اليهود، فلا يبقى شيء مما خلق الله يتوارى به يهودي إلا أنطق الله ذلك الشيء] الحديث[١].

فحُدِّد في هذين الحديثين الموضع الذي يُقتَل فيه أتباع الدجال من اليهود، وذكر ابن حجر أن المراد بقتال اليهود الوارد في عدد من الأحاديث قتالهم إذا خرج الدجال ونزل المسيح، كما وقع التصريح به في حديث أبي أمامة[٢].

بيان وجه الشر:

لا خفاء في عظم شر أتباع الدجال بأصنافهم التي ذكرنا، لأن مَن اعتقد في هذا الكذاب أنه الرب ـ تعالى الله عن ذلك ـ فقد جعل خالص حق الله تعالى

=

مسلم»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٢٥٢٥): «رواه أحمد بإسنادين، رجال أحدهما رجال الصحيح»، وقال شعيب في تخريج المسند (١٤٩٥٤): «إسناده على شرط مسلم». وخالفهم الألباني في الضعيفة (١٩٦٩) فضعفه.

ونداء الحجر لقتل اليهودي ورد في البخاري (٣٥٩٣)، ومسلم (٢٩٢١) و(٢٩٢٢) بهذا اللفظ: [يا مسلم، هذا يهودي ورائي فاقتله].

(١) رواه ابن ماجه (٤٠٧٧) وذكر ابن حجر في الفتح (٦/ ٧٤٥) أن الحديث ورد عن سمرة ﷺ بسند حسن، وعن حذيفة بسند صحيح، وحديث أبي أمامة رواه ابن أبي عاصم في السنّة (٣٩١) بسياق أقصر من سياق ابن ماجه، وضعفه الألباني حين تكلم على سنده، غير أنه قال: «ولي رسالة في تخريج هذا الحديث، وتحقيق الكلام على فقراته التي وجدت لأكثرها شواهد تقويها»، وفي صحيح الجامع (٧٨٧٥) قال: «صحيح».

(٢) انظر: الفتح (٦/ ٧٤٥).

لمخلوق به من الدناسة والخبث ما لا يستحق معه إلا التكذيب والمجاهدة.

ومن دلائل الشر العظيم في أتباع الدجال أنهم وقعوا فيما لم تقع فيه أكثر أمم الكفر المتقدمة، ممن كان شركهم محصوراً في صرف العبادة لغير الله، مع ثبات اعتقادهم بأن الله هو ربهم وحده لا شريك له[١].

فزاد أتباع الدجال على هؤلاء في درجة شرهم، فزعموا أن الدجال هو ربهم، مع ما جعل الله تعالى في الدجال من العلامات الظاهرة المبرهنة على كذبه، من مثل عَوَر عينه[٢]، فإن العور أثر محسوس يدركه العامي والعالم، فإذا ادعى الربوبيةَ ناقصُ الخلقة عُلِم أنه كاذب، فإن الإله يتعالى عن النقص[٣].

ومن ذلك انتياب جميع حالات النقص البشرية لهذا الأفّاك، من أكل وشرب وتخلٍّ ونوم وغير ذلك.

---

(١) انظر ذلك مفصلاً بأدلته في شرح الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٢٤-٤٢). وانظر ما نقله ابن جرير في تفسيره (١٣/ ٥٠-٥٢) عن عدد كثير من السلف في المراد بقول الله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف:١٠٦] وقد سبق ابن جرير ما نقله عنهم بقوله: «وما يُقرُّ أكثر هؤلاء ـ الذين وصف عز وجل صفتهم بقوله: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾[يوسف:١٠٥] ـ بالله أنه خالقه ورازقه وخالق كل شيء إلا وهم مشركون في عبادتهم الأوثان والأصنام، واتخاذهم من دونه أربابا وزعمهم أن له ولداً، تعالى الله عما يقولون، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل» ثم سرد الروايات عن السلف الدالة على هذا المعنى.

(٢) كما في البخاري (٧١٣١)، ومسلم (٢٩٣٣) من حديث أنس ﷺ مرفوعاً: [ألا إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور]، ورويا ذلك من حديث ابن عمر (البخاري ٧١٢٧، ومسلم ٢٩٣٢) والأحاديث الواردة بهذه الصفة للدجال كثيرة.

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٣/ ١٢٠).

ومما يوضح وجه الشر في هؤلاء جميعاً أنهم لا ينتفعون بما جعل الله من البراهين الجلية الدالة على كذب الدجال، كما في خبر أبي سعيد في الشاب المؤمن الذي يتوجه إلى الدجال ويفضحه ويحذر الناس منه، مبيناً لهم أنه هو الدجال الذي حدَّث عنه رسول الله ﷺ، فيقتله الدجال ثم يحييه، فيقول: [والله ما كنت فيك أشد بصيرة مني اليوم، فيريد الدجال أن يقتله فلا يسلط عليه](١).

وفي لفظ: [فيؤمر به فيؤشر بالمئشار، من مفرقه حتى يفرّق بين رجليه] ثم بعد أن يستوي المؤمن قائما [يقول: يأيها الناس إنه لا يفعل بعدي بأحد من الناس، قال: فيأخذه الدجال ليذبحه فيجعل ما بين رقبته إلى ترقوته نحاساً فلا يستطيع إليه سبيلا] الحديث(٢).

ومع كل ذلك يصدِّق أتباعُ الدجال صاحبهم في دعواه الربوبية، رغم رؤيتهم عجزه عن قتل ذلك المؤمن ـ الذي فضحه وكشف للناس تلبيسه ودَجَله ـ وذلك من دلائل عنادهم وغلبة الشر عليهم.

فالحاصل أن وجوه الشر في أتباع الدجال كثيرة، وهي وجوه الشر فيمن أُشْرِبت قلوبهم فتنته ـ والعياذ بالله ـ فعموا وصموا عن الحق.

أما عن أول من يتبعه فتقدم في حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: [يخرج في يهودية أصبهان] وكذا في حديث أنس رضي الله عنه.

وجاء في حديث أبي بكر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: [إن الدجال يخرج من

(١) روى هذا الخبر البخاري (٧١٣٢)، ومسلم (٢٩٣٨).

(٢) رواه مسلم (٢٩٣٨).

أرض بالمشرق، يقال لها خراسان، يتبعه أقوام كأن وجوههم المَجانّ المُطْرَقة[١]][٢].

وخراسان: بلاد واسعة، أول حدودها ـ مما يلي العراق ـ قصبةُ جُوَين وبيهق، وآخِرُ حدودها ـ مما يلي الهند ـ طخارستانُ وغزنةُ، وتشتمل على أمهات من البلاد، منها نيسابور، وهراة ومرو[٣].

فالحديثان اللذان سُقنا دالان على أن خروج الدجال من هاتين البلدتين.

ولما تطرق ابن حجر لخروج الدجال قال: «وأما من أين يخرج؟ فمِن قِبَل المشرق جزماً» ثم ساق هذين الحديثين[٤] على أنه ورد في حديث النواس بن سمعان ﷺ أن النبي ﷺ قال: [إنه خارج خَلَّةً بين الشام والعراق][٥].

---

(١) المَجانّ: بفتح الميم وتشديد النون: جمع مِـجنّ بكسر الميم، وهو الترس، وأما قوله: «المطرقة» فبإسكان الطاء وتخفيف الراء، وهي التي أُلبِسَت العَقَب، وأطرقت به، طاقة فوق طاقة، ومعناه تشبيه وجوه هؤلاء التُّرْك في عرضها وتنوّر وجناتها بالترسة المطرقة، انظر: شرح مسلم للنووي (١٨/ ٣٦-٣٧).

(٢) رواه أحمد (١/ ٤)، والترمذي في باب ما جاء من أين يخرج الدجال (عارضة الأحوذي ٩/ ٨٨-٩٠)، وابن ماجه (٤٠٧٢)، والحاكم (٨٦٠٨) وقال: صحيح الإسناد. وأقره الذهبي، وصححه الألباني في الصحيحة (١٥٩١) وصححه شعيب في تحقيقه للمسند (١٢).

(٣) انظر: معجم البلدان (٢/ ٤٠١) وما بعدها.

(٤) فتح الباري (١٣/ ١١٤).

(٥) رواه مسلم (٢٩٣٧). ومعنى قوله: خَلَّة» الطريق بينهما، وقيل للطريق: خلّة، لأنه خَلَّ ما بين البلدين، أي أخذ مخيط ما بينهما، وروي «حَلَّة» بالمهملة من الحلول: أي سَمْتَ ذلك وقُبالتَه، انظر: النهاية (٢/ ٧٤).

ولم أجد لأهل العلم كلاماً في الجمع بين هذه الرواية وبقية الروايات السابقة إلا في كلام القرطبي الآتي إن شاء الله، حيث لم يتطرق لهذه الرواية ابن حجر، كما نقلنا كلامه قريبا.

وترجم الترمذي على حديث أبي بكر ﷺ الدال على خروج الدجال من خراسان، وبوَّب ابن حبان بقوله: «ذكر الإخبار عن الموضع الذي يخرج من ناحيته الدجال» ثم روى بسنده حديث: [يخرج الدجال من هاهنا، وأشار نحو المشرق][(١)].

وذكر ابن كثير أن بدء ظهور الدجال يكون من أصبهان من حارة يقال لها: اليهودية، وينصره من أهلها سبعون ألف يهودي، وكذلك ينصره سبعون ألفاً من التتار، وخلق من أهل خراسان[(٢)].

أما القرطبي فجمع بين الروايات بقوله: «ووجه الجمع بين هذا وبين الذي قبله: أن مبتدأ خروج الدجال من خراسان، ثم يخرج إلى الحجاز فيما بين العراق والشام»[(٣)].

وعلى هذا فأول أتباع الدجال هم أهل المشرق، وفيهم أولئك اليهود الأصبهانيون الذين ذكر النبي ﷺ أنهم سبعون ألفاً، كما تقدم.

أما عن حكم أتباع الدجال فلا ريب في كفرهم الكفر الأكبر، لما قدمنا من أنهم يعتقدون فيه الربوبية، فلا حاجة إلى تفصيل الحكم فيهم، كما لا يُحتاج إلى

---

(١) صحيح ابن حبان (١٥/ ٢٠٢)، وذكر المحقق أن في الحديث بعض الضعف.

(٢) انظر: النهاية (١/ ٩٧).

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٧/ ٢٧٩).

تفصيل حكم من ادعى الربوبية في أحد من البشر، كآل فرعون الذين ادعوا في فرعون الربوبية.

الصنف السادس: الذين تدركهم الساعة، وهم أحياء.

المقصود بهم:

دلَّت النصوص على ذهاب الصالحين الأول فالأول، إلى أن لا يبقى على وجه الأرض إلا من لا خير فيهم، كما في حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: [يذهب الصالحون الأول فالأول، ويبقى حفالة(١) كحفالة الشعير أو التمر، لا يباليهم الله باله](٢).

ويتمادى هذا الأمر إلى أن لا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان، كما في حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: [لا يذهب الليل والنهار حتى تُعبَد اللات والعُزّى] وفيه: [...ثم يبعث الله ريحاً طيبة فتوفّى كل من في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان](٣).

وفي حديث عبدالله بن عمرو مرفوعاً: [فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خير أو إيمان إلا قبضته، حتى لو أن أحدكم دخل في كبد جبل لدخلته عليه حتى تقبضه](٤).

---

(١) قال الخطابي في أعلام الحديث (٣/ ٢٢٤٤): «الحفالة والحثالة: الرُّذالة من كل شيء ويقال: هي آخر ما يبقى من الشعير والتمر، وأردؤه».

(٢) رواه البخاري (٦٤٣٤) في باب ذهاب الصالحين من كتاب الرقاق.

(٣) رواه مسلم (٢٩٠٧).

(٤) تقدم تخريجه عند سرد أحاديث هذا الصنف في المبحث الأول، برقم (٢٤).

وعليه فإن الساعة إذا قامت لا يكون على وجه الأرض مسلم قط، كما في حديث النواس الذي سلف في قيام الساعة على شرار الناس، فقد ذكر فيه ﷺ قبل ذلك ما يُعطاه أهل الإيمان من بركات عظيمة، ثم قال: [فبينما هم كذلك إذ بعث الله ريحاً طيبة، فتأخذهم تحت آباطهم، فتقبض روح **كل مؤمن وكل مسلم**][1].

فدلّت هذه النصوص على انخرام أهل الإسلام جميعاً قبل قيام الساعة.

وهذا مما يبين الصنف الذي تقوم عليه الساعة ويجليه، فإن النصوص التي سُقْنا صريحة في أن الساعة لا تقوم إلا على أهل الكفر، ولذا روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: [لا تقوم الساعة على أحد يقول: الله الله][2] وفي حديث أنس رضي الله عنه: [لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله الله][3] وفي لفظ: [حتى لا يقال في الأرض: لا إله إلا الله][4] وهذا وصف أهل الكفر كما لا يخفى.

وقد دلّت نصوص أخرى على تعيين الكفر الذي يصيرون إليه، ففي حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً أن هؤلاء يعودون إلى عبادة الأوثان، حيث قال ﷺ في بقية كلامه عن الأشرار الذين يبقون بعد قبض أهل الإسلام: [فيتمثل لهم الشيطان فيقول: ألا تستجيبون؟ فيقولون: فما تأمرنا؟

---

(١) تقدم تخريجه عند سرد أحاديث هذا الصنف في المبحث الأول، برقم (٢٢).

(٢) رواه مسلم (١٤٨).

(٣) رواه مسلم (١٤٨).

(٤) رواه أحمد (٣/ ٢٦٨)، قال ابن حجر في الفتح (١٣/ ١٠٦): «أخرجه أحمد بسند جيد».

فيأمرهم بعبادة الأوثان][(١)].

زاد أحمد في روايته: [فيعبدونها][(٢)].

وفي حديث عائشة رضي الله عنها: [فيرجعون إلى دين آبائهم][(٣)].

وجاءت نصوص بتحديد بعض من يبقى إلى ذلك الوقت.

فمن ذلك ما رواه المستورد القرشي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: [تقوم الساعة **والروم أكثر الناس**][(٤)] وهذا يدل على بقاء الروم إلى قيام الساعة، بل ويدل على أنهم يكثرون إلى أن يفوقوا مَن سواهم في العدد، لذا قال المناوي ـ أخذاً من الحديث ـ: «هم أكثر الكفرة ذلك الوقت»[(٥)].

وممن يبقى أيضاً **بعض العرب**، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: [تتركون المدينة على خير ما كانت، لا يغشاها إلا العواف ـ يريد عوافي السباع والطير ـ وآخِر مَن يُحشر راعيان من مزينة، يريدان المدينة، ينعقان بغنمهما فيجدانها وحْشاً، حتى إذا بلغا ثنيّة الوداع خرَّا على وجوههما][(٦)].

على أن السُّنّة دلّت على أن العرب يكونون قليلين زمن الدجال ـ وهو زمن ليس ببعيد عن قيام الساعة ـ كما في حديث أم شريك رضي الله عنها أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم

---

(١) رواه مسلم (٢٩٤٠).

(٢) المسند (٢/ ١٦٦).

(٣) رواه مسلم (١٤٨).

(٤) رواه مسلم (٢٨٩٨).

(٥) فيض القدير (٥/ ٢٧١٥).

(٦) رواه البخاري (١٨٧٤)، ومسلم (١٣٨٩) واللفظ للبخاري.

يقول: [لَيَفِرّنّ الناس من الدجال في الجبال، قالت أم شريك: يا رسول الله، **فأين العرب يومئذ؟ قال: هم قليل**][(١)].

فتبيّن بذلك أن المقصود بهؤلاء الذين تدركهم الساعة وهم أحياء أهل الكفر الباقون بعد قبض أهل الإسلام، وتبين بذلك مرادُ النبي ﷺ بقوله: [لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله، لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم، حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس][(٢)] فإن المراد بهذا الحديث وما في معناه من الأحاديث الكثيرة[(٣)] ينبغي أن يُعرَض على النصوص الأخرى التي تقدمت في قيام الساعة على الأشرار أهل الكفر.

وهذا ما وضحه عبدالله بن عمرو لعقبة بن عامر في محاورة جرت بينهما رضي الله عنهما، فإن عبدالله حين روى حديثه في قيام الساعة على الأشرار اعترضه عقبة بقوله: «أما أنا فسمعت رسول الله ﷺ يقول: [لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون على أمر الله، قاهرين لعدوّهم، لا يضرهم من خالفهم حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك]، فقال عبدالله: أَجَلْ، ثم يبعث الله ريحاً كريح المسك، مَسُّها مَسُّ الحرير، فلا تترك نفساً في قلبه مثقال حبة من الإيمان إلا قَبَضَتْه، ثم يبقى شرار

---

(١) رواه مسلم (٢٩٤٥).

(٢) رواه البخاري (٧٣١٢)، ومسلم (١٠٣٧) عن معاوية رضي الله عنه، واللفظ المنقول من مسلم.

(٣) ورد الحديث عن المغيرة، كما في البخاري (٧٣١١)، ومسلم (١٩٢١) وعن ثوبان في مسلم (١٩٢٠) وعن جابر بن سمرة في مسلم (١٩٢٢) وعن جابر بن عبدالله في مسلم (١٩٢٣) وعن عبدالله بن عمرو وعقبة بن عامر في مسلم (١٩٢٤) وعن سعد بن أبي وقاص في مسلم (١٩٢٥).

الناس، عليهم تقوم الساعة»(١).

فتبين بذلك أهمية جمع النصوص في هذا الباب، لتحديد المقصود بهؤلاء الذين تدركهم الساعة وهم أحياء، كما تبين ضعف مسلك مَن جمع بين هذه الأحاديث بأَنْ حملها على أن المراد بها قيام الساعة على الشرار في الأغلب، مع قيامها على فضلاء، أو حملها على أن المراد وجود شرار الناس الذين تقوم عليهم الساعة في موضع مخصوص، وأن موضعاً آخر يكون به الطائفة الذين على الحق، فكل هذا ليس بدقيق، بل المعتمد في الجمع هو ما ذكرنا، والعلم عند الله تعالى.

ومما يوضح ذلك ويجليه حديث عمران بن حصين ﵄: [لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق، ظاهرين على من ناوأهم، حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال](٢) فإن الذين يقاتلون الدجال هم آخر هذه الطائفة، ثم يكونون بعد قتله مع عيسى ﵇ ثم تُرسَل عليهم الريح الطيبة، فلا يبقى بعدهم إلا الشرار كما هو مصرّح به بهذا الترتيب في الروايات(٣).

---

(١) رواه مسلم (١٩٢٤).

(٢) رواه أبو داود (٢٤٨٤)، والحاكم (٨٣٩١) وقال: صحيح على شرط مسلم، وأقره الذهبي، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٧٢٩٤).

(٣) وهذا الترتيب واضح في حديث النواس عند مسلم (٢٩٣٧) وعبد الله بن عمرو عند مسلم (٢٩٤٠) وانظر ما أورده ابن حجر في الفتح (١٣/ ٣٦٠) نقلاً عن الطبري في الوجه الذي ذكرنا ضعفه من وجود الأشرار الذين تقوم عليهم الساعة في موضع مخصوص، وكذا (١٣/ ٢٥) في مناقشته لابن بطال في حمل الحديث على قيام الساعة على الشرار في الأغلب.

وانظر لوجه الدلالة من حديث عمران كلام ابن حجر في الفتح (١٣/ ٩٧).

=

ولذا فإن الهيثمي رحمه الله لما ذكر الأحاديث الواردة في كتاب الفتن ختمها ببابين، أولهما في أمارات الساعة، وذكر فيه جملة كثيرة من أماراتها، ثم ختم الكتاب بهذا الباب: «باب فيمن تقوم عليهم الساعة» وذكر فيه هذا الصنف الوحيد الذي ذكرنا، ثم أتبعه بكتاب البعث[(١)].

بيان وجه الشر:

بينت النصوص التي سيقت في أمر هؤلاء الأشرار أكثر من وجه من وجوه الشر فيهم، ومن أشدها عودتهم إلى عبادة الأوثان بمشورة من الشيطان، فعادوا إلى دين الجاهلية التي أنقذ الله الأمة منها ببعثة نبيه ﷺ.

ومما يوضح وجه الشر فيهم أيضاً ذلك الانقطاع المروِّع عن ذكر الله، حتى لَتخلُو الأرض من مجرد ذكر اسم الله، فضلاً عن عبادته.

أما عن أوليتهم فلا يظهر فيها تحديد، إذ بمجرد قبض الريح لأهل الإسلام يشترك جميع من بقي بعدهم في هذا الشر.

وأما عن حكمهم من حيث الكفر أو عدمه فلا أظهرَ منه، لأن المحكوم بإسلامهم إذ ذاك يكونون قد قُبِضُوا جميعا، فليس ثمة مسلم على وجه الأرض، حتى يُحكم له بالإسلام، وإنما بقي على وجه الأرض صنف واحد، له حكم واحد، هو الكفر، دون غيره.

=

وانظر أيضاً للجمع المعتمد بين هذه الروايات: الفتح (١٣/ ٢٥، ٩٦-٩٧، ١٠٧).

(١) انظر: كشف الأستار عن زوائد البزار (٤/ ١٤٧-١٥٣).

الصنف السابع: الكفار الغافلون عن ذكر الله.

المقصود بهم:

الغفلة عن ذكر الله عز وجل سمة ظاهرة في هذا الصنف، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾[الكهف:٢٨].

وهذه الغفلة المُطْبِقة جعلت همّة هؤلاء مقصورة على أمر مآكلهم ومُتَعهم العاجلة فحسب: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ ٱلْأَنْعَـٰمُ وَٱلنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ﴾ [محمد:١٢] فلا عجب بعد ذلك أن يغفلوا عما نصب لهم الرب في ملكوته من الآيات ومواطن العبر.

فذمُّ النصوص للكفار من جهة غفلتهم عن ذكر ربهم عز وجل كثيرة في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

وتسمية الغافلين عن الذكر ـ عند استقلال الشمس ـ بالأشرار ورد في حديث عمرو بن عبسة مُطلَقاً، لكنه ورد في لفظ آخر للحديث مُقيَّداً بالكفار خاصة.

كما ورد الحديث بوصف هؤلاء في لفظٍ بأنهم «أعتى بني آدم» والعُتُوّ هو التجبر والتكبر[١] وهو وصف متناسب مع أهل الكفر، وورد في لفظٍ: «أغبياء بني آدم» وعليه شرح المناوي، فقال: «وأغبياء بني آدم: أي قليلي الفطنة منهم»[٢].

---

(١) انظر: النهاية لابن الأثير (٣/ ١٨١).

(٢) فيض القدير (١٠/ ٥٣٣٤).

ولا ريب أن الغافل عن ذكر الله يصدق عليه هذا الوصف، ولا سيما مع قول النبي ﷺ: [مَثَلُ البيت الذي يُذكَر الله فيه والبيت الذي لا يُذكَر الله فيه مثل الحي والميت] وورد عند البخاري بلفظ: [مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر ربه مثل الحي والميت](١).

لكن الذي يظهر والعلم عند الله أن وصف الشر مخصوص بأهل الكفر، كما دلت عليه نصوص كثيرة في كتاب الله، وكما تقدم في ذكر الصنف السابق، وهم الذين تدركهم الساعة وهم أحياء، وهم من أهل الكفر جزماً.

أما من فاته من أهل الإسلام أن يسبح الله ويحمده عندما تستقل الشمس فإن إلحاقه بأشرار الخَلْق لمجرد ذلك ليس بظاهر، لأن الأصل في أهل الإيمان أنهم ﴿ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ ﴾ كما سماهم الرب تعالى، ثم إن تفريط المؤمن في ذكر الله في هذا الموطن لا يجعله ـ والعلم عند الله ـ آثماً، فضلاً عن جعله من أشرار الخَلْق، وإن كان ذلك لا يعني تبرير غفلته، فكم من موطن ينبغي أن يُذكر الله فيه، يُعتَب على المؤمن إذا هو فَرَّط في ذكر الله، وإن لم يأثم، كما في نظائر هذا الذكر من أذكار الصباح والمساء، فإن باب الذكر فيهما كما قال النووي: «واسع جدّاً... فمن وُفِّق للعمل بكلها فهي نعمة وفضل من الله تعالى عليه، وطوبى له، ومن عجز عن جميعها فليقتصر من مختصراتها على ما شاء، ولو كان ذكراً

---

(١) رواه مسلم (٧٧٩) باللفظ الأول، ورواه البخاري (٦٤٠٧) باللفظ الثاني، وقد نبه ابن حجر في الفتح (١١/ ٢٥٢) إلى أن اللفظ المذكور في مسلم هو الذي أخرجه عدد من المصنفين وتوارد عليه رواة الحديث، وانفراد البخاري باللفظ المذكور يدل على أنه رواه من حفظه، أو تجَوَّز في روايته بالمعنى.

واحداً»(1).

بيان وجه الشر:

لما كان المقصود بهذا الصنف جميع أهل الكفر كما قدّمنا فإن جميع الوجوه التي يتبين بها شر الكفار عموماً مما يمكن إيراده هنا - بياناً لوجه الشر فيهم - بَيْدَ أن ذكر هذه الصفة المحددة في أهل الكفر - وهي الغفلة عن الذكر - في هذا الموطن المحدَّد: عند ارتفاع الشمس، يُظهِر ما في أهل الكفر من الغفلة العامة، فهم لا ينتفعون بما جعل الله في هذا الكون من الآيات الكثيرة، ومنها هذه الشمس التي جُعلت ضمن آيات الله الدالة على عظمة مَن خلقها، كما قال تبارك وتعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾[يوسف:١٠٥] بل إن الواحد من هؤلاء لا يعتبر بما يصاب به في خاصة نفسه، مما يستدعي زوال الغفلة، كما قال سلمان رضي الله عنه: «إن الله تعالى يبتلي عبده المؤمن بالبلاء ثم يعافيه، فيكون كفارة لما مضى فيستعتب فيما بقي، وإن الله عز اسمه يبتلي عبده الفاجر بالبلاء ثم يعافيه فيكون كالبعير، عَقَلَه أهله ثم أطلقوه، **فلا يدري فِيمَ عقلوه** حين عقلوه، ولا فيم أطلقوه حين أطلقوه»(2).

وثمة وجه آخر من وجوه الشر في هذا الصنف، وهو قَرْنُهم في الحديث بالشيطان الذي أضحى الشريك الوحيد لهؤلاء الغافلين في غفلتهم من بين جميع المخلوقات، فبئس القرين.

---

(1) الأذكار ص(١٣٩).

(2) رواه أبو نعيم (١/ ٢٠٦)، والبيهقي في الشعب (٩٩١٤) واللفظ لأبي نعيم.

فأما عن الأوّليّة في هذا الصنيع فهذا الصنيع وصف عام يشترك فيه أهل الكفر بأنواعهم، ولو فُرض وجود ذاكر لله فيهم حال ارتفاع الشمس فإن ذكره لا يغني عنه شيئاً، إذ إن ذكره كعبادته وسائر قُرَبه قد جعلها الله هباء منثوراً، فهو في حكم غير الذاكر. فلا وجه يظهر في تحديد أحد منهم بالأوّليّة.

فأما عن حكمهم من جهة الكفر فرواية أبي نعيم كما قدّمنا قد نصَّت على تحديد هذا الصنف الغافل بأهل الكفر، فكفرهم منطوق الحديث ومنصوصه، والعلم عند الله تعالى.

الصنف الثامن: من يسأل بالله ولا يعطي به.

المقصود بهم:

يتضح المقصود بهذا الصنف بالنظر إلى ترجيح ضبط كلمة (يسأل بالله) أهي بفتح الياء، بالبناء للفاعل أم بضمها بالبناء للمفعول؟ فبذلك يتحدد هذا الصنف المنسوب للشر في الحديث.

فالمناوي يقول في ضبط الحديث: «(الذي يُسأل) بالبناء للمجهول، أي يسأله السائل ويُقسِم عليه (بالله ثم لا يعطي) بالبناء للفاعل، أي لا يُعطِي المسؤولُ السائلَ ما سأله فيه بالله تعالى، ويظهر أن الكلام في سؤال المضطر لمن ليس بمضطر»[١].

وعلى هذا الوجه شرح ابن العربي الحديث فقال في المراد بالذي يسأل بالله

(١) فيض القدير (٧/ ٣٦٤٥).

ولا يعطي به: «وهو الذي يريد لنفسه الحق والخير، ولا يؤديه لسواه»[١].

وقال المباركفوري: «هذا يحتمل الوجهين: أحدهما أن قوله: (يُسأل) بلفظ المجهول، وقوله: (يُعطِي) على بناء المعلوم، أي: شر الناس من يسأل منه صاحب حاجة، بأن يقول: أعطني لله، وهو يقدر، ولا يعطي شيئاً، بل يرده خائبا، والثاني: أن يكون قوله: (يَسأل) على بناء المعلوم، وقوله: (لا يُعطَى) على بناء المفعول، أي يقول: أعطني بحق الله ولا يُعطَى، قال في المجمع: هذا مشكل، إلا أن يتهم السائل بعدم استحقاقه، وقال الطيبي: الباء كالباء في: كتبت بالقلم، أي يسأل بواسطة ذكر الله، أو للقسم والاستعطاف أي يقول السائل: أعطوني شيئاً بحق الله، وهذا مشكل، إلا أن يكون السائل متَّهماً بحق الله، ويُظن أنه غير مستحق»[٢].

أما السندي فقال: «الوجه أن يُجعل على بناء الفاعل، أي الذي يجمع بين القبيحين: أحدهما: السؤال بالله، والثاني: عدم الإعطاء لمن يَسأل به تعالى، فما يراعي حرمة اسمه تعالى في الوقتين، وأما جعله بالبناء للمفعول فبعيد، إذ لا صنع للعبد في أن يسأله السائل بالله، فلا وجه للجمع بينه وبين ترك الإعطاء، والظاهر حينئذ أن يقال: الذي يُسأل بالله فلا يعطِي»[٣].

أي أن هذا المعنى لو كان هو المراد لقيل: «الذي لا يعطي إذا سُئِل بالله»[٤].

---

(١) عارضة الأحوذي (٧/ ١٥٣).

(٢) تحفة الأحوذي (٥/ ٢٩٣).

(٣) ذكره في حاشيته على المسند عند الحديث (٤٤٧٩).

(٤) ذكره في حاشيته على النسائي (٥/ ٨٤) وذكر معه الكلام الذي نقلناه من حاشيته على المسند.

أما المنذري فأورد الحديث ضمن أحاديث السؤال بالله تعالى، وعَنْوَن بقوله: «ترهيب السائل أن يَسأل بوجه الله غير الجنة وترهيب المسؤول بوجه الله أن يَمنَع»[١].

وهذا يفيد أن المسؤول بالله هو المقصود بالذم إن هو مَنَع السائل.

كما أورد الحديث الشيخ سليمان بن عبدالله عند شرحه حديث: [من سَأَل بالله فأعطوه] في باب (لا يُرَدّ من سَأَل بالله) من كتاب التوحيد، ثم قال: «إذا تبين هذا فهذه الأحاديث دالة على إجابة من سَأَل بالله أو أقْسَمَ به»[٢].

ولما ذكر البهوتي أحكام اليمين تطرق إلى السؤال بالله، متى يكون يميناً ومتى لا يكون، ومتى تلزم إجابة المسؤول، وقال عند ذلك: «قال الشيخ تقي الدين[٣] إنما تجب على مُعيَّنٍ إجابةُ سائل يُقْسِم على الناس» ثم أورد هذا الحديث الذي فيه ذِكْر شر الناس، وقال: «فدل على إجابة من سَأَل بالله»[٤].

وهذا يفيد أن الذي فهمه من الحديث ذم المسؤول بالله إذا لم يُجب من سأله بالله.

وعلى هذا يكون الحديث ـ عند أكثر مَن نقلنا عنهم ـ وارداً مورد الذم لمن سأله غيرُه بالله تعالى ولم يُجِبْه إلى ما سأل، ويكون المقصود بالحديث عينَ المقصود بالنصوص التي تَذم مَن لم يُجِب من سأله بالله تعالى، إعظاماً وإجلالاً لهذا الاسم

(١) الترغيب والترهيب (١/ ٦٠١-٦٠٥).

(٢) تيسير العزيز الحميد (٢/ ١٣١٥).

(٣) يعني ابن تيمية رحمه الله.

(٤) كشاف القناع (٦/ ٢٣٦).

الكريم أن يُسأل به في شيء، ولا يُجاب السائل إلى سؤله ومطلوبه[١].

والذي يظهر والعلم عند الله أن هذا هو المعنى الأقرب للمقصود بالحديث، ووجه المخالفة العقدية في هذا الفعل ظاهر، استحق معه مانع السائل أن يُلحق بالأشرار، كما يأتي توضيحه بعون الله.

وعلى هذا فإن المقصود بالأشرار في الحديث أولئك الذين يُسألون بالله ولا يجيبون، لا الذين يَسألون بالله، ولا سيما إذا كان السائل يسأل ماله فيه حق، كبَيْت المال، فإنه يُعطَى منه على قدر حاجته، وكذا المحتاج إذا سأل من له في ماله فضْلٌ، فيجب أن يعطيه على حسب ماله ومسألته[٢] والعلم عند الله.

بيان وجه الشر:

يتجلى وجه الشر في هذه المخالفة في عدم اكتراث المسؤول بالله بهذا السؤال، حيث ذُكِّر بالله في مقام يتعين عليه الإعطاء، فلم يُبالِ بذلك، مما يدل على عدم مراعاته حرمة هذا الاسم العظيم، حين سُئِل به، بحيث جَعَل السؤال المجرَّد والسؤال بالله في حَدٍّ واحد.

ولا يخفى أن السؤال المجرَّد يفارق السؤال بالله، إذ يلزم من سُئِل بالله أن يعطي السائل ـ تعظيماً لاسم الله، لا لمجرد سؤاله ـ اللهم إلا أن يسأل إثماً أو قطيعة رحم، أو أن يسأل ما فيه ضرر على المسؤول[٣].

---

(١) انظر لهذه الأحاديث كتاب الترغيب والترهيب للمنذري (١/ ٦٠١-٦٠٥).

(٢) انظر: فتح المجيد (٢/ ٧٥٧).

(٣) انظر في هذه المسألة تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبدالله (٢/ ١٣١٣-١٣١٥)، وفتح المجيد للشيخ عبدالرحمن بن حسن (٢/ ٧٥٧-٧٥٨)، والقول المفيد =

ولهذا قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[النساء:١] فإن المراد كما قال ابن سعدي: «...كذلك من المُوجِب الداعي لتقواه تساؤلكم به وتعظيمكم، حتى إنكم إذا أردتم قضاء حاجاتكم ومآربكم توسلتم به بالسؤال، فيقول من يريد ذلك لغيره: أسألك بالله أن تفعل الأمر الفلاني، لعلمه بما قام في قلبه من تعظيم الله، الداعي أن لا يرد من سأله بالله، فكما عظمتموه بذلك فلتعظموه بعبادته وتقواه»[١].

ومن هنا هاب السلف ﷺ أن يردّوا من سأل بالله، لأنه بفعله هذا قد عظَّم عليهم السؤال وغلَّظه، فكان سلمة بن الأكوع ﷺ إذا سُئل بوجه الله أفَّف، ويقول: مَن لم يُعطِ بوجه الله فبماذا يعطي؟ وكان يقول: هي مسألة الإلحاف[٢] وكان لا يسأله أحد بوجه الله إلا أعطاه، وكان يكرهها ويقول: هي الإلحاف[٣].

وقال أشعب بن جبير[٤]: «دخلت على القاسم بن محمد في حائط له ـ وكان يبغضني في الله وأحبه فيه ـ فقال: ما أدخلك علي؟ اخرج عني، قلت: أسألك

=

للشيخ ابن عثيمين (٢/ ٣٤٩) رحم الله الجميع.

(١) تيسير الكريم الرحمن ص(١٢٩).

(٢) رواه ابن سعد (٤/ ٣٠٧).

(٣) رواه ابن سعد (٤/ ٣٠٧)، وابن أبي شيبة (١٠٧٩٥).

(٤) هو المشهور بالطمع، له ترجمة في السير للذهبي (٧/ ٦٦) وقد ورد اسمه في اللالكائي في الرواية المنقولة هنا (أشعث) بالثاء، والصواب (أشعب) بالباء، كما هو مشهور، ولذا أورد الذهبي هذا الخبر في ميزان الاعتدال (١/ ٢٥٩) في ترجمة أشعب.

بوجه الله لَمَا جذذت لي عِذْقاً، قال: يا غلام خذ[١] له عذقاً، فإنه سأل بمسألة لا يفلح مَن رَدَّه»[٢].

فرغم بغض القاسم رحمه الله لهذا الرجل وأمره بالخروج إلا أنه لم يملك إلا أن يجيبه حين سأله بوجه الله تعالى.

وتبلغ الهيبة من هذا السؤال حدّاً تضيق به حيلة المسؤول حتى يُؤدِّب السائل، استعظاماً لأن يَسأل بالله في توافه الأمور، فالزبير رضي الله عنه حين جاء سائل فسأل بوجه الله قام فعَلاه بالدِّرَّة[٣]، وقال: أبِوَجْه الله تسأل؟ ألا سألت بوجه الخلق؟[٤].

ومعلومٌ أن ذكر اسم الله تعالى في أمر من الأمور يعظِّم من شأنه، ولهذا كانت اليمين بالله واردة هذا المورد، فإن اليمين هي الحلف بمعظَّم في نفسه أو عند الحالف[٥] فمن هنا ترتّب على هذا حكم عامّ حاصله أن من توجَّهت إليه اليمين وحلف فإنه يُحكَم له بمجرد حلفه بالله تعالى[٦] وما ذاك إلا لِعظَم

---

(١) هكذا في الأصل، ولعل الأقرب (جُذَّ) بالجيم، بعدها ذال مشدّدة، بدليل ما قبله من طلب أشعب أن يَجُذَّ له عذقاً، والجَذّ هو القطع، يقال: جذذت الشيء جَذّاً: قطعته، فهو مجذوذ فانجذَّ، أي انقطع.

انظر: المصباح المنير للفيومي ص(٣٦).

(٢) رواه اللالكائي (٧٢٨).

(٣) قال الفيومي في المصباح المنير ص(٧٣): «الدرة السَّوط» وقال ابن منظور في اللسان (٤/ ٢٨٢): «الدرة بالكسر: التي يضرب بها، عربيّة معروفة».

(٤) رواه اللالكائي (٧٢٧).

(٥) انظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٧/ ٦٤).

(٦) انظر: حاشية الروض المربع لابن قاسم (٧/ ٥٤٥-٥٤٦).

المحلوف به سبحانه.

فمن لم يكن في ذكر اسم الله تأثير عليه في مسألة يلزمه فيها الإجابة فقد أخذ من الشر بنصيب وافر، ولذا قال القاسم بن محمد رَحِمَهُ اللهُ ـ كما تقدم ـ: «فإنه سأل بمسألة لا يفلح من ردّه».

أما عن أول من وقع في هذه المخالفة فيقال عنه: إن مَنْع السائل بالله ليس مسلكاً عقديّاً تقرّره فرقة من الفرق، ليُلتَمس أول مَن ابتدعه، بل هو نوع مخالفة عقدية ورثها الناس، كما ورثوا غيرها من أمور الجاهلية التي كانت قبل مبعث النبي ﷺ، شأنها في ذلك شأن الحلف بغير الله وما أشبهه من المخالفات التي كانت موجودة في الناس، فجاء الشرع بالتحذير منها.

أما عن حكم الواقع في هذه المخالفة من حيث تأثيرها على إسلامه فلا شك أن رد السائل بالله ـ ولو في أمر يلزم فيه أن يجاب ـ لا يصل ـ من حيث هو ـ إلى حد الكفر، وإن وُسِم فاعل ذلك بالشر، فالوقوع في هذه المخالفة موجود في المسلمين، غير أن هذا النص الذي درسناه أفادنا وصف الواقع في ذلك بأنه ممن يصدق عليه وصف «شر الناس منزلة».

المطلب الثاني: في توضيح أحوالهم.

وردت في النصوص التي وُسِمَ فيها أولئك الأصناف بالأشرار جملة من الأحوال المقرونة بهذا الوَسْم، تُجلِّي للأمة سبيل هؤلاء المخالفين.

وهذه الأحوال التي ذُكرت في النصوص إنما هي تبيان لأمر يتعلق بهؤلاء الأصناف في جانب اعتقادي، أو سلوكي، أو تحديدٍ زمانيّ، أو مكانيّ، أو حال يصيرون إليه في نهاية أمرهم، أو توجيه نبوي لنوع التعامل الواجب معهم عند خروجهم، إلى غير ذلك من الأحوال التي ينبغي الاعتناء ببيانها، ليكون المسلم على حذر من الانضواء في سلك هؤلاء القوم أو التلبس بشيء من خصالهم، فإن سياق الروايات قد أورد كثيراً من أحوالهم مَوْرِد الذم والتنفير.

وهذه الأحوال التي سنذكرها بحول الله هي الأحوال التي وردت في النصوص التي نقلنا تحديداً، لا في عموم الأحوال الواردة بشأن هذه الأصناف في نصوص أخرى، فإن تتبع ذلك يطول جدّاً، ويخرج بنا عن حدود هذا البحث.

ويمكن إجمال الأحوال الواردة لهؤلاء الأصناف فيما يأتي:

أولاً: مُتَّخِذو على القبور مساجد، ذُكِر لهم حال واحد هو:

- **عنايتهم بالصُّور**:

ورد في حديث عائشة رضي الله عنها أنهم ذوو عناية بالصُّوَر، حيث قال النبي ﷺ في بيان صنيعهم عند بنائهم المسجد على قبر الرجل الصالح: [وصوّروا فيه تلك الصور].

ومعلوم أن العناية بصُوَر الصالحين كان ابتداءً في قوم نوح[١]، ثم تبعهم على ذلك أهل الغلو عبر التاريخ، وقد أوضح ابن القيم أن عناية أهل الغلو بتلك الصور كان متدرجاً، حيث بُنِيَت على قبورهم الهياكل وصُوِّرت صُوَر أربابها فيها، ثم جُعِلت تلك الصور أجساداً لها ظِلّ، ثم جعلت أصناماً وعُبِدت مع الله[٢].

ولم يزل أهل الكتاب يعتنون بهذه الصور لمن يعظمونهم ويجعلونها في كنائسهم، ولذا قال عمر ﷺ لرجل من النصارى: «إنا لا ندخل كنائسكم من أجل التماثيل التي فيها الصور» وكان ابن عباس ﷺ يصلي في البِيْعَة إلا بيعة فيها تماثيل[٣].

وذلك لما لهذه الصور من الصلة المباشرة بالشرك بالله تعالى، ولهذا يُلاحظ عناية كثير من متخذي القبور مساجد بصور من يعظّمونهم، وبالغُ تعلقهم بها، وما ذاك إلا لشدة تلازم فتنة القبور بفتنة الصور، كما قال ابن القيم، معقّباً على ما نقله من الآثار الواردة في صنيع قوم نوح بصور الصالحين: «فهؤلاء جمعوا بين الفتنتين: فتنة القبور وفتنة التماثيل، وهما الفتنتان اللتان أشار إليهما رسول الله ﷺ

---

(١) لما روى البخاري (٤٩٢٠) في باب (ودّاً ولا سواعاً ولا يغوث ويعوق) عن ابن عباس ﷺ أنه قال في هذه الأسماء: «أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً وسَمُّوها بأسمائهم ففعلوا فلم تُعبد، حتى إذا هلك أولئك وتنسَّخ العلم عُبِدت».

(٢) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٢٨٦).

(٣) ذكر هذين الأثرين البخاري في صحيحه في باب (الصلاة في البيعة) قبل حديث عائشة ﷺ (٤٣٤).

في الحديث المتفق على صحته». ثم ذكر حديث عائشة الذي تقدم، وفيه: [بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك الصور][(١)].

فلا عجب أن يبعث النبي ﷺ علياً رضي الله عنه ليزيل الفتنتين معاً: [أن لا تدع تمثالاً إلا طمستَه ولا قبراً مُشرِفاً إلا سوَّيته][(٢)].

ثانياً: الخوارج.

كما أن النصوص تنوّعت صِيَغُها التي نسبت الخوارج إلى الشر، فإن هذه النصوص قد ذكرت عدداً غير قليل من الأحوال المتعلقة بهم، وهي على النحو الآتي:

١- **وقت خروجهم:** جاءت النصوص في وقت خروجهم ببيان بدء هذا الخروج، ثم بيان استمرارهم بعد ذلك في الخروج على مدى القرون، ثم بيان الغاية المحددة زمنياً لهذا الخروج، وتفصيل ذلك فيما يأتي:

أ- **خروجهم بعد النبي ﷺ**، كما في حديث أبي ذر رضي الله عنه: [إن بعدي من أمتي، أو سيكون بعدي من أمتي].

وهذا تحديد زماني مهم، يفيد أن هذا الصنف إنما يكون خروجه بعد زمن النبي ﷺ، ولذا جاء في حديث علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال فيهم: [سيخرج في آخر الزمان أحداث الأسنان سفهاء الأحلام][(٣)].

---

(١) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٢٨٧).

(٢) رواه مسلم (٩٦٩).

(٣) رواه البخاري (٦٩٣٠)، ومسلم (١٠٦٦).

وقد دلت النصوص على ذم كثير من المتأخرين الذين فارقوا ما كان عليه أول هذه الأمة، حيث جعل الله عافية هذه الأمة في أولها، وقضى أن يصاب آخرها بالفتن، كما في حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: [إن أمتكم هذه جُعِل عافيتها في أوّلها، وسيصيب آخرَها بلاء وأمور تنكرونها] الحديث(١).

وتدل هذه الأحاديث على **أمر مهم يتعلق بالصحابة وبالخوارج معا،** وهو سلامة الصحابة رضي الله عنهم من الانغماس في ضلالة الخوارج، لأن نص حديث أبي ذر رضي الله عنه على كون الخوارج بعد النبي ﷺ يدل على أنهم ممن لم يكن له نصيب من صحبة النبي ﷺ(٢).

وقد نبه السلف رحمهم الله إلى هذه الحالة المهمة المتعلقة بالخوارج. فابن عباس رضي الله عنهما ـ حين ناظر الخوارج ـ واجههم بهذه الحقيقة المتضمنة مَذَمَّةً مؤكَّدة للخوارج، إذ كيف يخلو جمعهم ـ لو كانوا يفقهون ـ من أصحاب رسول الله ﷺ الذين هم أعظم الأمة علماً وعملاً، ولذا قال ابن عباس للخوارج: «أتيتكم من عند أصحاب النبي ﷺ المهاجرين والأنصار، ومن عند ابن عم النبي ﷺ وصِهْره، وعليهم نزل القرآن، فهم أعلم بتأويله منكم، **وليس فيكم منهم أحد**»(٣).

---

(١) رواه مسلم (١٨٤٤).

(٢) لا يعارض هذا ما تقدم من أن أول سلف للخوارج هو ابن ذي الخويصرة التميمي، فإن ذاك الرجل ـ وإن كان قال لنبي الله ﷺ ما لا يليق ـ فإنه لم يخرج على النبي ﷺ وإنما كثرت الخوارج لاحقا.

(٣) رواه النسائي في الخصائص (١٩٠) وهذا لفظه، ورواه عبدالرزاق (١٦٨٧٨)، =

وقال قتادة رحمه الله: «إن الخوارج خرجوا، وأصحاب رسول الله ﷺ يومئذ كثير بالمدينة والشام والعراق، وأزواجُه يومئذ أحياء، والله إن خرج منهم ذكر ولا أنثى حروريّاً قط، ولا رَضُوا الذي هم عليه، ولا مالؤوهم فيه...»[1].

وقد قُرِن بوقت خروجهم ذكر الحال الذي تكون عليه الأمة عند خروجهم، كما في حديث أبي سعيد رضي الله عنه: [يخرجون في فُرْقَة من الناس] والمراد بها الفُرقَة التي وقعت زمن علي رضي الله عنه، ولذا قال أبو سعيد ـ مخاطبا أهل العراق ـ بعد أن روى الحديث، وفيه: [يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق]: «وأنتم قتلتموهم يا أهل العراق».

ب- **استمرار خروجهم، مع قطعهم كلما خرجوا**، حيث ورد في حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما قول النبي ﷺ: [كلما خرج منها قرن قُطِعَ، كلما خرج منها قرن قطع، حتى عددها زيادة على عشر مرات] وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما: [أكثر من عشرين مرة].

وذلك من أدلة استمرار خروجهم في الأمة، وكونهم كلما خرجوا قُطِعوا، إلى أن يصلوا إلى الغاية التي سنذكر في الفقرة الآتية إن شاء الله.

ج- **لحوق آخِرهم بالدجال**، ففي حديث ابن عمر وابن عمرو وأبي برزة رضي الله عنهم أن النبي ﷺ أخبر بالمآل الذي ينتهي إليه هؤلاء الأشرار، حيث ورد في

=

وأحمد (١/ ٣٤٢)، وليس عندهما ـ فيما أعلم ـ ذكر الشاهد الذي لأجله سقت الخبر من كتاب الخصائص.

(١) رواه ابن جرير (٣/ ١١٩).

حديث ابن عمرو: [حتى يخرج الدجال في بقيتهم] وفي حديث ابن عمر: [حتى يخرج في عراضهم الدجال]، وفي حديث أبي برزة ﷺ: [حتى يخرج آخرهم مع الدجال].

وبذلك يكون مآل هذا الصنف اللحوق بالدجال المدَّعي للربوبية، والعياذ بالله.

٢- مكان خروجهم:

ورد في حديث عبدالله بن عمرو ﷺ: [سيخرج أناس من أمتي من قبل المشرق].

وهذا تحديد مكاني مهم، يجلّي حالاً محددة للخوارج تتعلق بالموضع الذي يخرجون منه، وقد جاء تحديد لهذه الجهة أخصُّ في حديث سهل بن حنيف ﷺ، فقد سئل: هل سمعت النبي ﷺ يقول في الخوارج شيئاً؟ قال: سمعته يقول ـ وأهوى بيده قِبَل العراق ـ: [يخرج منه قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم] الحديث[1].

قال ابن حجر: «كان ابتداء خروجهم في العراق، وهي من جهة المشرق بالنسبة إلى مكة المشرفة»[2].

٣- مروقهم من الدين، مع شدة تعبدهم:

جاء في حديث أبي سعيد ﷺ: [يقرؤون القرآن لا يجاوز حلاقيمهم،

(١) رواه البخاري (٦٩٣٤)، ومسلم (١٠٦٨) واللفظ للبخاري.

(٢) فتح الباري (١٣/ ٦٦٩).

يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمِيَّة] الحديث.

وقد تقدم الكلام في حكم الخوارج بما لا نحتاج معه إلى الإعادة هنا.

ويبقى الكلام في كونهم شديدي التعبد، صلاةً وصياماً وقراءة، ومع ذلك لا ينتفعون بهذا، لظنهم أنهم على الهدى، وهم بالضد من ذلك، كما هو منصوص عدد من الأحاديث، كحديث علي ﵁ أن النبي ﷺ قال: [يخرج قوم من أمتي يقرؤون القرآن، ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء، ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشيء، يقرؤون القرآن، يحسبون أنه لهم، وهو عليهم][(١)].

فدل الحديث على مبالغتهم في العبادة، حتى إن عبادة غيرهم بالنسبة إلى عبادتهم لا تُعد شيئا، ومع ذلك فهم على الضلالة، بسبب توهمهم أن القرآن حجة لهم، وهو حجة عليهم.

٤ - الإخبار بأنهم من أهل النار:

جاء في حديث أبي أمامة ﵁ تسميتهم بكلاب النار، قال المناوي: «أي أنهم يتعاوون فيها عواء الكلاب، أو أنهم أخس أهلها وأحقرهم، كما أن الكلاب أخس الحيوانات وأحقرها»[(٢)].

وقد ورد الحديث فيهم بلفظ: [الخوارج كلاب أهل النار] من طريق ابن أبي أوفى ﵁ مرفوعاً[(٣)].

---

(١) رواه مسلم (١٠٦٦) بهذا اللفظ.

(٢) فيض القدير (٢/ ١٠٤٢).

(٣) رواه ابن أبي عاصم (٩٠٤، ٩٠٥) وغيره، وصححه الألباني في تحقيقه كتاب السنة لابن أبي عاصم.

٥- الحُكْم فيهم بالقتل:

كما في حديث أبي سعيد: [فاقتلوهم]، وقد ورد الأمر بقتلهم في عدد من الأحاديث، حتى جاء الأمر بقتلهم أين لُقُوا، كما في حديث علي ﷺ: [فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة][1].

وفي رواية لهذا الحديث عند مسلم أن علياًّ ﷺ قال: [لولا أن تبطروا لحدّثتكم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد ﷺ].

بل ثبت أن النبي ﷺ أخبر أصحابه ﷺ أنه إن أدرك الخوارج قتَلَهم بنفسه، كما في حديث أبي سعيد: [لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد][2]، وفي لفظ: [قتل ثمود][3] وذلك يدل على أن قتلهم الذي وعد به ﷺ إن أدركهم يكون قتلاً لا يبقي منهم أحداً، ويحتمل أن يراد به القتل الشديد القوي[4].

٦- من علاماتهم حلق رؤوسهم:

جاء في حديث أبي سعيد ﷺ: [سيماهم التحالق]، والمراد بالسِّيما العلامة[5] وفي بعض ألفاظ حديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: [سيماهم التحليق ـ أو قال: ـ التسبيد][6] ومعنى التسبيد: استئصال الشعر، كما قال

(١) رواه البخاري (٦٩٣٠)، ومسلم (١٠٦٦).

(٢) رواه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

(٣) رواه مسلم (١٠٦٤).

(٤) انظر: فتح الباري (٦/ ٤٥٦).

(٥) انظر: النهاية (٢/ ٤٢٤).

(٦) رواه البخاري (٧٥٦٢).

أبو داود رحمة الله تعالى عليه(١).

والمراد هنا حلق شعر الرأس تحديداً، لما في حديث سهل بن حنيف مرفوعاً: [محلَّقةً رؤوسهم](٢). وفي بعض طرق حديث أبي سعيد أن النبي ﷺ سئل: هل في هؤلاء القوم علامة؟ فقال: [يحلقون رؤوسهم، فيهم ذو ثدية](٣).

قال القرطبي بعد أن ذكر هذا الحديث والذي قبله: «أي جعلوا ذلك علامة لهم على رفضهم زينة الدنيا، وشعاراً ليُعرفوا به، كما يفعل البعض من رهبان النصارى»، ثم ذكر «أن النبي ﷺ وخلفاءه وأتباعه لم يتَّسِموا بذلك، ولا حلقوا رؤوسهم في غير إحلال ولا حاجة»(٤).

وهذا هو الصحيح في المراد بالتحليق هنا، لا أن المراد حلق الرأس واللحية وجميع الشعور، كما ذهب إليه بعض الشراح، فإن هذا كما قال ابن حجر باطل، لأنه لم يقع من الخوارج أصلا، ولأن طرق الحديث كالصريحة في إرادة حلق الرأس(٥).

قلت: بل رواية سهل بن حنيف وأبي سعيد اللتين قدَّمنا نصٌّ صريح في

---

(١) انظر كلامه هذا في باب قتال الخوارج، عند الحديث (٤٧٦٦).
(٢) رواه مسلم (١٠٦٨).
(٣) أوردها ابن حجر في الفتح (١٢/ ٣٦٩) ويأتي بيان المراد من قوله ﷺ: [فيهم ذو ثدية] قريباً إن شاء الله، عند نقل كلام النووي.
(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (٣/ ١٢٢).
(٥) انظر: فتح الباري (١٣/ ٦٦٩).

ذلك، ولذا قال عمر ﷺ لصبيغ بن عسل الذي كان يسأل عن متشابه القرآن: «والذي نفس عمر بيده، لو وجدتك محلوقاً لضربت رأسك»[(١)].

وقد استُشكل أمر هذه العلامة، لأنه يلزم منه أن من كان محلوق الرأس فهو من الخوارج، والأمرُ بخلاف ذلك اتفاقاً، وأجيب بأن السلف كانوا لا يحلقون رؤوسهم إلا للنُّسُك أو في الحاجة، أما الخوارج فقد اتخذوه ديدناً، فصار شعاراً لهم وعرفوا به[(٢)].

وأوضح النووي أن حلق الرأس علامة لهم، ولكن لا دلالة في الحديث على كراهة ذلك، والعلامة قد تكون بحرام، وقد تكون بمباح، كما كان من علاماتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة، ومعلوم أن هذا ليس بحرام[(٣)].

وذكر ابن تيمية أن هذه السيما سيما أولهم، كما كان فيهم ذو الثُّدَيَّة، لا أن هذا وصف لازم لهم[(٤)].

---

(١) رواه الآجري (١٥٢)، واللالكائي (١١٣٦) بسنديهما عن السائب بن يزيد عن عمر ﷺ، وخبر صبيغ أورد طرقه ابن حجر في الإصابة (٣/ ١٩٨-١٩٩) في ترجمة صبيغ، وصحح منها ما رواه ابن الأنباري بسنده إلى السائب بن يزيد عن عمر ﷺ.

(٢) انظر: فتح الباري (١٣/ ٦٦٩).

(٣) شرح مسلم (٧/ ١٦٧). ومراد النووي بالرجل الذي إحدى عضديه مثل ثدي المرأة ما رواه البخاري (٣٦١٠) ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد ﷺ أن النبي ﷺ قال في الخوارج: [آيتهم رجل أسود، إحدى عَضُديه مثل ثدي المرأة، أو مثل البَضْعة تَدَرْدر].

(٤) انظر مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٩٧)، وقد وقع في نسخة الفتاوى هنا تحريف ظاهر، حيث ورد =

وبذلك يظهر أن هذا الحال من أحوال الخوارج ليس لازماً، بل هو علامة لأوائلهم، كما كان من علاماتهم ذلك الرجل الذي خُلِقت يده على تلك الهيئة، وقد وردت هاتان العلامتان مقرونتين في حديث أبي سعيد الذي أشرنا إليه: [يحلقون رؤوسهم، فيهم ذو ثدية].

وبناء عليه فقد يوجد من الخوارج من لا يحلق رأسه، لأن هذا الوصف وصف أولهم، فلا يلزم بقاؤه فيهم.

ثالثاً: القدرية.

المذكور من أحوال القدرية في النصوص التي أسلفنا هو على النحو الآتي:

١ - **كونهم في آخر الزمان**، كما ورد في حديث أبي هريرة ﷺ، وقد حدثت بدعة القدرية ـ كما نبه ابن تيمية ـ في آخر عصر الصحابة ﷺ[١] وأدركهم مَن بقي من الصحابة ﷺ، كابن عمر وابن عباس وواثلة بن الأسقع[٢].

وقد تقدم الكلام على حال من يَحدثون آخر الزمان عند الكلام على الخوارج، بما يغني عن إعادته هنا.

=

كلام ابن تيمية فيها هكذا: «لأن هذا وصف لازم لهم» والصواب إن شاء الله: «لا أن هذا وصف لازم لهم» بالنفي، أما السياق المذكور فلا يستقيم مع أول كلام ابن تيمية الذي حصر هذا الوصف في أولهم، فيكون المعنى الصحيح: كما كان ذو الثدية في أولهم، دون أن يتكرر في بقيتهم، فكذلك سيما التحليق هي في أولهم، ولا يلزم أن توجد في آخرهم، وهذا ما يؤكد أن صواب كلام ابن تيمية هو النفي: (لا أن هذا وصف...).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦).

(٢) انظر: كتاب الإيمان ص(٣٦٨).

٢- **لحوق آخرهم بالدجال**: كما تقدم في حديث حذيفة ﷺ: [وحق على الله أن يلحقهم بالدجال] وتقدم أيضاً الكلام على ذلك عند ذكر الخوارج وخروجهم مع الدجال.

٣- **تضليلهم الأمة قبلهم**: بدءاً بالسلف الصالح فمَن بعدهم، كما دل عليه حديث حذيفة ﷺ، وفيه قولهم: [لقد ضل من كان قبلنا...] فضلَّلوا مَن قبلهم في أمر معلوم بالضرورة من دين الإسلام، وهو أمر الصلوات الخمس، حيث زعموا أن الله تعالى إنما أمر بصلاتين أو ثلاث، استدلالاً بقوله سبحانه: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ ﴾[هود:١١٤].

وهذا القول العظيم يدل على أنهم لا يبالون بسُنَّة النبي ﷺ التي فصَّلت كل ما يتعلق بالصلاة، ومن أوضح ذلك كون الصلوات المكتوبات خمساً في أوقات معلومة باتفاق الأمة، كما أن استدلالهم بالآية على ما زعموا يبين شدة جهلهم، لأن هذه الآية بعينها قد دلت على الصلوات الخمس، ما الذي منها في النهار، وما الذي منها في الليل، كما أوضحه المفسرون، ولذا حمل الجمهورُ الحسناتِ المذكورة عقيب هذا الموضع من الآية في قوله: ﴿إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ على الصلوات الخمس[١].

رابعاً: مَن تدركهم الساعة وهم أحياء:

ذكرت النصوص لهذا الصنف أحوالاً بالغة السوء، وهي على النحو الآتي:

١- **تهارجهم تهارج الحُمُر**: كما في حديث النواس بن سمعان ﷺ، وقد

(١) انظر لأقوالهم زاد المسير لابن الجوزي (٤/ ١٦٧-١٦٨).

فُسِّر التهارج هنا بأمرين:

الأول: التسافُد، كما ذكر ابن الأثير[١] وابن الجوزي[٢]، والمراد بالتسافد: نُزوّ الذكر على الأنثى[٣]، كما قال النووي عند شرحه الحديث: «أي يجامع الرجال النساء، بحضرة الناس كما يفعل الحمير، ولا يكترثون لذلك، والهَرْج بإسكان الراء: الجماع»[٤].

الثاني: قال ابن حجر بعد أن ذكر التفسير السابق: «والذي يظهر أنه بمعنى يتقاتلون، أو لأعَمَّ من ذلك، ويؤيد حمله على التقاتل حديث الباب»[٥].

ومراده ما أورده البخاري في باب ظهور الفتن من أحاديث فيها وقوع الهَرْج في آخر الزمان، كحديث أبي هريرة: [ويكثر الهرج، قالوا: يا رسول الله، أيما هو؟ قال: القتل القتل][٦] ونحوه من حديث ابن مسعود وأبي موسى[٧] رضي الله عن الجميع.

فتحصّل من ذلك أن هذا الحال الذي يقع فيه هؤلاء يراد به إما مجاهرتهم

---

(١) انظر: النهاية (٥/ ٢٥٧).

(٢) انظر: غريب الحديث (٢/ ٤٩٥).

(٣) انظر: لسان العرب (٣/ ٢١٨).

(٤) شرح مسلم (١٨/ ٧٠).

(٥) فتح الباري (١٣/ ٢٥).

(٦) رواه البخاري (٧٠٦١)، ومسلم (٢٦٧٢) واللفظ للبخاري.

(٧) رواه البخاري (٧٠٦٢-٧٠٦٦)، ومسلم (٢٦٧٢) وفي هذا الحديث فسر أبو موسى الهرج بأنه القتل بلسان الحبشة، ولا تعارض بين مجيء هذا التفسير مرفوعاً في رواية أبي هريرة، وموقوفاً على أبي موسى، كما نبه ابن حجر في الفتح (١٣/ ٢٠).

بالفاحشة علانية، أو كثرة القتال بينهم، وذلك أن كلمة (الهرج) تصدق على الجماع، وتصدق على القتل أيضاً.

وقد استدل ابن حجر بالحديث المتقدم على ترجيح أن المراد بالهرج هنا القتل.

لكن بالنظر إلى ما ورد في أحاديث الفتن يتضح أن وقوع الفاحشة علناً مذكور في النصوص أيضاً، فجاء في حديث عبدالله بن عمرو ﵄: [لا تقوم الساعة حتى يتسافد الناس في الطرق تسافد الحمير](١).

وجاء هذا الخبر بلفظ فيه تحديد فاعلي ذلك بالذين تدركهم الساعة، وهم أحياء، حيث قال أثناء ذكره خبرهم: [حتى يتسافدوا في الطرق، كما تتسافد البهائم، فتقوم عليهم الساعة](٢).

وقد تقدم أن معنى التسافد نزوّ الذكر على الأنثى، وهذا مما يؤيد ـ والعلم عند الله ـ أن المراد بالتهارج المذكور في الحديث المعنى الثاني.

وقد ورد في حديث أبي هريرة ﵁ مرفوعاً: [لا تفنى هذه الأمة حتى يقوم الرجل إلى المرأة فيفترشها في الطريق](٣) غير أن هذه الرواية لم تُحدّد زمن ذلك،

---

(١) رواه ابن أبي شيبة (٣٧٢٧٧) موقوفاً على ابن عمرو ﵄، ورواه ابن حبان (٦٧٦٧) مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وصحح شعيب إسناده.

(٢) رواه الحاكم (٨٤١٠) وقال: صحيح الإسناد على شرطهما موقوف، وكذا قال الذهبي.

(٣) انظر طرق هذه الرواية في فتح الباري (١٣/ ١٠٦)، والسلسلة الصحيحة للألباني (٤٨١)، وقد أورد ابن حجر هذا الخبر وخبر عبدالله بن عمرو في تسافد الناس في الطرق تسافد الحمير عند حديثه عن القسم الثالث من علامات النبوة التي لم تقع بعد، =

أما رواية ابن عمرو باللفظ الثاني الذي أوردناه ففيها التنصيص على أن فاعلي ذلك هم هذا الصنف، مما يرجح أن المراد هنا فعلهم الفاحشة علناً، والعياذ بالله.

على أن ابن حجر في كلامه لم ينف هذا المعنى ـ وإن مال إلى المعنى الآخر ـ إذ ذكر احتمال شمول اللفظ للمعنيين.

وهذا الحال المذكور عن هذا الصنف من أخبث الأحوال، حتى إن أهل الجاهلية قبل مبعث النبي ﷺ مع ما هم فيه من الجاهلية والشر لم يصلوا إلى هذا الحال الدَّنِس، فقد ذكرت عائشة رضي الله عنها أنواع النكاح الأربعة التي كانت في الجاهلية، ومنها أنواع ثلاثة داخلة في حد الزنى، إلا أنه لم يكن فيها هذا القَذَر الذي يصل إلى الاستعلان بالفحش في قارعة الطريق(١)، لأن أهل الجاهلية كانوا ـ كما ذكر ابن عباس رضي الله عنهما ـ [لا يرون بالزنى بأساً في السر، ويستقبحونه في العلانية](٢)، بل كان في أهل الجاهلية من يتنزّه عن الفواحش ويستقذرها، كما في حديث ضمام بن ثعلبة رضي الله عنه إذ وفد إلى النبي ﷺ فسأله عن أمور دينه، ثم قال بعد أن أشهر إسلامه: «وأنا ضمام بن ثعلبة، فأما هذه الهنات، فوالله إن كنا لنتنزه عنها في الجاهلية» يعني الفواحش(٣).

فاتضح بذلك أن هذا الصنف الرابع الذي نتحدث عن أحواله قد بلغ في

=

فكأنه رحمه الله ذهل عن مدلول هذه النصوص عندما اختار القول الثاني في معنى التهارج.

(١) انظر حديثها في البخاري (٥١٢٧).

(٢) رواه ابن جرير (٨/ ٦١).

(٣) حديث ضمام مشهور معروف، لكن هذه الزيادة في حديثه أوردها وفسر معناها ابن حجر في فتح الباري (١/ ٢٠٢)، والإصابة (٢/ ٢١٠).

السفالة مبلغاً عظيما لم تبلغه الجاهلية الأولى.

٢- **خفة انبعاثهم للشر والعدوان**، ورد في حديث عبدالله بن عمرو ﷺ: [فيبقى شرار الناس في خفة الطير وأحلام السباع].

قال النووي: «قال العلماء: معناه يكونون في سرعتهم إلى الشرور، وقضاء الشهوات والفساد كطيران الطير، وفي العدوان وظلم بعضهم بعضاً في أخلاق السباع العادية»[١].

وهذا الحال متناسب مع ما هم فيه من الجاهلية المطبقة، حيث يكون الأمر فيها أخذاً بالقوة، كحال سباع البرية الضارية، يأكل القوي منها الضعيف.

٣- **عدم معرفة المعروف، أو إنكار المُنكَر**، كما في حديث عبدالله بن عمرو ﷺ.

وهذا الحال أيضاً لا يُستكثر على صنف انغمسوا في الذي تقدم من خصال السوء السابقة، فإن استعلانهم بالفحش وجراءتهم الشديدة على الظلم من أظهر ما يبرهن على كونهم لا يعرفون المعروف ولا ينكرون المنكَر، ولذا فإنهم حين تـمثَّل لهم الشيطان وأمرهم بأعظم مُنكَر، وهو الشرك بالله استجابوا له فعبدوا الأوثان، فأنّى لهم بمعرفة المعروف وإنكار المنكر!

٤- **أنهم أسوء من أهل الجاهلية**، كما في حديث عبدالله بن عمرو ﷺ: [شر من أهل الجاهلية].

وذلك والله أعلم لوقوعهم فيما لم يقع فيه أهل الجاهلية، كما وضحناه في

---

(١) شرح مسلم (١٨/ ٧٦).

أول حال من أحوالهم، من حيث تهارجهم تهارج الحمر، إضافة إلى كونهم قد ارتدوا عن دين الإسلام ـ رغبةً عنه ـ، واختاروا ما عليه أهل الجاهلية من عبادة الأصنام، بينما أهل الجاهلية ـ قبل المبعث النبوي ـ لم يصلهم هذا النور الذي هدى الله به من شاء منهم.

وبالجملة فإن هؤلاء كفار كما قدمنا، ثم زادوا على الكفار الأصليين أحوالاً دنِسة يترفع عنها حتى أهل الجاهلية، فلا غَرْوَ أن يكونوا شرّاً منهم.

٥ - **ردّ جميع دعائهم**، كما في حديث عبدالله بن عمرو أيضاً: [لا يَدْعون الله بشيء إلا رده عليهم] وهذا الحال ـ والعلم عند الله ـ حال خاص لم يكن حتى لأهل الجاهلية، فإن ظاهر هذا الحديث يدل على عدم قبول أي دعاء يدعون به الله تعالى.

أما أهل الكفر فالنصوص دالة على أن الله قد يقبل بعض دعائهم، كما قال تعالى: ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ [العنكبوت:٦٥] وقال سبحانه: ﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام:٤١].

وعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: [اتقوا دعوة المظلوم وإن كان كافراً، فإنه ليس دونها حجاب][1].

فهذه أحوال أربعة من الأصناف الذين درسنا، فإذا نظرنا إلى الخوارج والقدرية من جهة أنهم يكونون من أتباع الدجال في نهاية أمرهم أمكن جَعْل

---

(١) رواه أحمد (٣/ ١٥٣) بهذا اللفظ.

الأصناف خمسة، بالنظر إلى انتقال الخوارج والقدرية من مذهبهم الذي كانوا عليه إلى متابعة الدجال في دعواه الربوبية، وهذا بلا ريب ما لم يكن عليه أوائلهم.

ثم إن هذه الأحوال المذكورة عن هذه الأصناف قد بلغت خمسة عشر حالاً، تستوجب من المسلم أن يحذرها، حتى لو لم يكن من أهل تلك الأصناف، فإن هذه الأحوال كما تقدم قد سِيقت في الغالب مساق الذم، وذلك يستوجب الحذر، ولا سيما وهي أحوال أصناف قد نُصَّ على أن منهم من يكون في آخر الزمان.

وبنظرة عامة إلى الأصناف الثمانية الذين درسنا فإن بالإمكان أن يقسموا إلى قسمين رئيسين هما:

أولاً: أهل الغلو.

ثانياً: أهل الجفاء.

فأهل الغلو يدخل فيهم كلٌّ من متخذي القبور مساجد، ومن تدركهم الساعة وهم أحياء، والخوارج والجبرية من القدرية تحديداً، وكذلك جميع أتباع الدجال، سواء من شرار أهل المدينة أو مَن يدركه من أواخر الخوارج أو أواخر القدرية أو اليهود.

فمتخذو القبور مساجد غلاة في المخلوقين بما صنعوه بقبور الصالحين، حتى وصل ببعضهم الأمر إلى صرف العبادة الصريحة لغير الله، مما قد حذر الله منه أهل الكتاب قبلنا، وسمَّاه تعالى غلوّاً في قوله: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُ﴾[النساء:١٧١].

أما غلوّ الذين تدركهم الساعة وهم أحياء فهو امتداد لغلوّ متخذي القبور مساجد، كما قدّمنا عند إيضاح وجه الصلة بين هذين الصنفين اللَّذيْن قُرِنا في الوصف بالشر في حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

وحيث إن هؤلاء الذين تدركهم الساعة يعودون لعبادة الأصنام فإن حالهم هو حال الغلاة، لأن عُبَّاد الأصنام عموماً كانوا يجعلون تلك الأصنام على صور من يُعظّمونهم، ويزعمون أنهم متى اشتغلوا بعبادة تلك الأصنام فإن الأكابر الـمُعظَّمين عندهم يشفعون لهم[1] ولم يكونوا يعتقدون أن تلك الأصنام تخلق، لكن لما عكفوا على التوجه إليها كان عكوفهم ذلك عبادة، وطلبُهم الحوائج منهم إثبات إلهية لها[2].

فاتضح بذلك أن هذا الصنف الذي تدركه الساعة إنما يقعون في عبادة الأصنام، لغلوهم كما غلا مَن قبلهم، ومما يؤكد ذلك ـ والله أعلم ـ لفظ حديث عائشة رضي الله عنها الذي تقدم: [فيرجعون إلى دين آبائهم].

أما غلو الخوارج فظاهر لا يخفى، والعجيب في أمر غلوهم أنه ينتهي بهم إلى اتباع الدجال في هذا الأمر الفظيع الذي ادعاه من الربوبية، بما يبرهن على خطورة الغلو في دين الله، وأن نهاية أهله قد تكون بالضد مما ابتدؤوه، إذ كان الخوارج كما تقدم عظيمي التعبُّد لله، ليس صيام وصلاة وقراءة غيرهم إلى صيامهم وصلاتهم وقراءتهم بشيء، لكثرة ما كانوا يتعبدون، لكنهم كانوا كما

(١) انظر ما ذكره الرازي في التفسير الكبير (١٧/ ٦٣) عند كلامه على مقاصد المشركين، وذكر نحواً منه موجزاً ابن أبي العز في شرح الطحاوية (١/ ٣٢).
(٢) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (٢/ ٢٥٩).

قدّمنا عند بيان وجه الشر فيهم يتعمقون في الدين تعمّقاً منكراً على غير بصيرة، ثم انقلبوا رأساً على عقب في آخر أمرهم، فاتبعوا هذا الذي ادعى الربوبية، وجعل له أتباعه خالص حق رب العالمين، والعياذ بالله.

وقُلْ مثل ذلك في الغلاة من الجبرية الذين أسقطوا قدرة العبد ومشيئته، بدعوى تعظيم رب العالمين، وأنه لم يبق للعبد مع ربوبية الله تعالى أي حراك، كل هذا مبالغةً في تثبيت ربوبية الله في زعمهم، ثم صاروا إلى جعل هذا كله لعبد حقير ناقص الخلقة، واعتقدوا فيه ما اعتقدوه في الله، تعالى عما يصفون.

وهو دال أيضاً على أن نهاية أهل الغلو قد تكون بالضد مما ابتدؤوا به بدعتهم.

وبالجملة فالغلو في أتباع الدجال ظاهر لا يخفى، وهو أشد أنواع الغلو في المخلوقين، إذ ينتهي بصاحبه إلى اعتقاد الربوبية العظمى فيمن غلا فيه.

ثانياً: أهل الجفاء.

ويدخل فيهم كل من الكفار الغافلين عن الذكر، والقدرية النفاة تحديداً، وحاملي الأمة على سنن من كان قبلها، والذي يسأل بالله ولا يعطي به.

فجفاء الصنف الأول واضح من جهة كونهم كفاراً أصليين، غافلين عن ذكر الله تعالى، فهم أشد الناس جفاءً، ولا يعارض هذا ما قدّمنا من كون عبّاد الأصنام ـ وهم كفار ـ معدودين في أهل الغلو، لأن الكافر قد جمع بين الغلو والجفاء معاً، لما انطوى عليه كفره من أنواع التناقض وجمع المتضادات، بحسب نوع العمل الذي يميل به تارة إلى الغلو، وتارة إلى الجفاء.

أما غلُوُّ أهل الكفر فكما قدَّمْنا من كون عباد الأصنام إنما يعبدونها غلوّاً في

المعظَّمين الذين جعلوا الأصنام على صورهم بزعمهم.

وأما جفاؤهم فبغفلتهم وإعراضهم، كما قال تعالى: ﴿ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ [الأنبياء:٢٤] وقال سبحانه: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَمَّآ أُنذِرُواْ مُعْرِضُونَ ﴾ [الأحقاف:٣] وقال تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ نَبَؤٌاْ عَظِيمٌ ﴿٦٧﴾ أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ ﴾ [ص:٦٧-٦٨] إلى غير ذلك من الآيات الدالة على غفلتهم وإعراضهم، وهذا وصف الجافي الغليظ، كما لا يخفى، ولذا ذكر الله من أحوالهم ما لا يكون إلا من أبْلد الناس وأشدهم جفاء، كقوله سبحانه: ﴿ أَفَمِنْ هَٰذَا ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ﴿٥٩﴾ وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ ﴿٦٠﴾ وَأَنتُمْ سَٰمِدُونَ ﴾ [النجم:٥٩-٦١] وقال عز اسمه عن قوم فرعون في بيان حالهم مع الآيات العظام التي جاء بها موسى ﷺ: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾ [الزخرف:٤٧] فمن كان حاله مع القرآن، ومع الآيات العظام الدالة على النبوة هو الضحك، فلا يُرتاب أنه من أهل الجفاء.

ومما تقدم يُعلم أن الكفر مشتمل على الغلو والجفاء معاً، فلأهله نصيب من الأمرين.

أما حاملو الأمة على سنن مَن كان قبلها فجفاؤهم ظاهر في انصرافهم بأنفسهم وصرفهم غيرهم عن هدي نبي الله ﷺ إلى سنن من كانوا قبلنا من الزائغين.

وكذا الذي يُسأل بالله ولا يعطِي به جافٍ جفاءً بيناً، إذ لم يَرْعَ لهذا الاسم العظيم حقه.

أما جفاء القدرية النفاة فظاهر من جهة جراءتهم الشديدة على نفي القدر عن الله ونسبته للخلق، ولذا لم يَخْفَ اشتهارهم في الأمّة بأنهم من أشد الناس

جفاء وغلظة، كما نبه على ذلك غير واحد[١].

وأمرهم مُنتهٍ إلى ما انتهى إليه أمر مَن قابلوا بدعتهم بمثلها من الجبرية، حيث يكونون جميعاً أتباعاً للدجال، والعياذ بالله.

وبذلك نعلم أن هؤلاء الموسومين بالشر جميعاً قد جانبوا الوسطية التي بيَّنها رسول الله ﷺ، حيث فارق بعضهم سُنَّته ﷺ بإفراط وغلو زادوا به عن الحد السليم، وفارقها آخرون بجفاء وإهمال قصَّروا به عن الحد الواجب، فجعلت النصوص الجميعَ ملومين ومستحقين لأن يُوسَمُوا بالأشرار؛ لأن الله تعالى جعل هذه الأمّة وسطاً خياراً، ولذا تكاثرت النصوص بالنهي عن مسلَكَي الإفراط والتفريط المجانِبَين للطريق القويم، الذي تعهَّد الشيطان أن يزيغ عنه الناس، كما بين الرب تعالى عنه: ﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ۖ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ ﴾ [الأعراف:١٦-١٧].

وإذا أزاغ الشيطانُ العبدَ عن هذا الصراط لم يبال أيَّ طريق سواه سلك، كما قال الأوزاعي رحمه الله: «ما من أَمْر أَمَرَ الله به إلا عارض الشيطان فيه بخصلتين لا يبالي أيَّهما أصاب: الغلو والتقصير»[٢].

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

---

(١) انظر ما نقله الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز العنقري في كتاب كرامات الأولياء عن أهل العلم، عند ذكر السبب الرابع من أسباب إنكار الكرامات: «البُعْد عن أسباب تحقق الكرامة» (٢/ ٣٧٥-٣٨٢) ـ مطبوع بالآلة الكاتبة، ينشر قريبا إن شاء الله ـ.

(٢) نقله السخاوي في المقاصد الحسنة ص(٢٠٥) عن العسكري، من طريق معاوية بن صالح عن الأوزاعي.

فهرس المصادر والمراجع

١- **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية**، لأبي عبدالله عبيدالله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي، تحقيق: د.عثمان الأثيوبي، الرياض، دار الراية، ط.الثانية، ١٤١٨هـ.

٢- **أخلاق العلماء**، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: أحمد السايح، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط.الثانية، ١٤١٣هـ.

٣- **الأذكار**، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: علي الشربجي والنوري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط.الأولى، ١٤١٢هـ.

٤- **الإصابة في تمييز الصحابة**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مصر، مطبعة السعادة، ط.الأولى، ١٣٢٨هـ.

٥- **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**، لأبي سليمان حمْد بن محمد الخطابي، تحقيق: محمد بن سعد آل سعود، من مطبوعات جامعة أم القرى بمكة، ط.الأولى، ١٤٠٩هـ.

٦- **إغاثة اللهفان**، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي ـ ابن القيم ـ، تحقيق: محمد عفيفي، المكتب الإسلامي، ط.الثانية، ١٤٠٩هـ.

٧- **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: ناصر بن عبد الكريم العقل، ط.الأولى، ١٤٠٤هـ.

٨- **الأم**، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، أشرف على طبعه محمد زهري النجار، بيروت، دار المعرفة.

٩- **الإيمان**، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المكتب الإسلامي، ط.الثالثة، ١٤٠١هـ.

١٠- **البداية والنهاية**، لعماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، مكتبة المعارف مكتبة النصر، ط.الأولى، ١٩٦٦م.

١١- **بيان تلبيس الجهمية**، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: د.رشيد حسن، من مطبوعات وزارة الشؤون الإسلامية بالرياض.

١٢- **تاريخ الخلفاء**، لجلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الجيل، ١٤٠٨هـ.

١٣- **التاريخ الكبير**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار الفكر.

١٤- **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، لأبي العلى عبدالرحمن المباركفوري، صححه: عبدالرحمن بن محمد عثمان، القاهرة، مطبعة الفجالة، ط.الثانية، ١٣٨٤هـ.

١٥- **الترغيب والترهيب**، لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري، علق عليه: مصطفى عمارة، ١٤٠١هـ.

١٦- **تفسير القرآن العظيم**، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد الطيب، مكة، دار الباز، ط.الأولى، ١٤١٧هـ.

١٧- **التفسير الكبير**، لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي، دار الفكر، ١٤١٠هـ.

١٨- **تقريب التهذيب**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، علق

عليه: محمد عوامة، حلب، دار الرشيد، ط.الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٩- **تهذيب التهذيب،** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، ط.الأولى، ١٣٢٥هـ.

٢٠- **التوضيح لشرح الجامع الصحيح،** لأبي جعفر عمر بن علي الأنصاري ـ ابن الملقن ـ، تحقيق: دار الفلاح، من إصدارات وزارة الأوقاف القطرية، ط.الأولى، ١٤٢٩هـ.

٢١- **تيسير العزيز الحميد،** لسليمان بن عبدالله بن محمد، تحقيق: أسامة العتيبي، الرياض، دار الصميعي، ط.الثانية، ١٤٢٩هـ.

٢٢- **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان،** لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط.الثانية، ١٤١٧هـ.

٢٣- **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان،** لعبدالرحمن بن ناصر السعدي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط.الثانية، ١٤١٧هـ.

٢٤- **جامع البيان في تفسير القرآن،** لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، القاهرة، دار الحديث، ١٤٠٧هـ.

٢٥- **جامع بيان العلم،** لأبي عمر يوسف بن عبد البرالنمري، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، ط.الثالثة، ١٤١٨هـ.

٢٦- **الجامع لأحكام القرآن،** لأبي عبدالله، محمد بن أحمد القرطبي، بيروت، دار الكتب العلمية.

٢٧- **الجرح والتعديل،** لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، حيدر آباد، مطبعة مجلس دائرة المعارف

العثمانية، ط.الأولى، ١٣٧١هـ.

٢٨- **حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع،** لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد ابن قاسم الحنبلي ـ بدون معلومات.

٢٩- **حاشية مسند الإمام أحمد،** لأبي الحسن محمد بن عبدالهادي السندي، تحقيق: نور الدين طالب، من إصدارات وزارة الأوقاف القطرية، ط.الأولى، ١٤٢٨هـ.

٣٠- **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة،** لأبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني ـ قوام السنة ـ، تحقيق: د.محمد بن ربيع المدخلي، ود.محمد محمود أبي رحيم، دار الراية، ط.الأولى، ١٤١١هـ.

٣١- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء،** لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، بيروت، دار الفكر.

٣٢- **خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب،** لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: أحمد البلوشي، الكويت، مكتبة المعلا، ط.الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٣- **الدر المنثور في التفسير المأثور،** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، بيروت، دار الفكر، ط.الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣٤- **دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين (الخوارج والشيعة)،** للدكتور أحمد جلي، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط.الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٥- **الرد على الإخنائي،** لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، طبع: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية

والإفتاء بالرياض، ١٤٠٤هـ.

٣٦- **رسائل ودراسات في الأهواء**، للدكتور ناصر العقل، الرياض، دار الوطن، ط.الثانية، ١٤٢٣هـ.

٣٧- **زاد المسير في علم التفسير**، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي، المكتب الإسلامي، ط.الرابعة، ١٤٠٧هـ.

٣٨- **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، لناصر الدين الألباني، بيروت، المكتب الإسلامي.

٣٩- **السلسلة الضعيفة**، لناصر الدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف، ط.الثانية، ١٤٢٠هـ.

٤٠- **السنّة**، لأبي بكر عمرو بن أبي عاصم الشيباني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط.الثانية، ١٤٠٥هـ.

٤١- **السنة**، لأبي بكر، أحمد بن محمد الخلال، تحقيق: د.عطية الزهراني، الرياض، دار الراية، ط.الأولى، ١٤١٥هـ.

٤٢- **السنة**، لعبد الله بن أحمد، تحقيق د.محمد بن سعيد القحطاني، الدمام، دار ابن القيم، ط.الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤٣- **سنن ابن ماجه**، أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر العربي.

٤٤- **سنن أبي داود**، سليمان بن الأشعث السجستاني، تعليق: عزت عبيد وعادل السيد، حمص، دار الحديث، ط.الأولى، ١٣٩٣هـ.

٤٥- **سنن الترمذي**، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، ضمن شرحه

عارضة الأحوذي لابن العربي المالكي، دار الكتاب العربي.

٤٦- **السنن الكبرى،** لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٣هـ.

٤٧- **سنن النسائي،** أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي، بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية السندي، بيروت، دار الفكر، ط.الأولى، ١٣٤٨هـ.

٤٨- **السنن،** لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق خليل إبراهيم ملّا خاطر، دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، ط.الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٩- **السنن،** لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: د.مصطفى ديب، دمشق، دار القلم، ط.الأولى، ١٤١٢هـ.

٥٠- **سير أعلام النبلاء،** لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، أشرف على التحقيق والتخريج: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط.التاسعة، ١٤١٣هـ.

٥١- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة،** لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق: د.أحمد بن سعد الغامدي، الرياض، دار طيبة، ط.الأولى.

٥٢- **شرح الزركشي على مختصر الخرقي،** لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي الحنبلي، تحقيق: أبي عبدالرحمن عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين، الرياض، مكتبة العبيكان، ط.الأولى، ١٤١٣هـ.

٥٣- **شعب الإيمان،** لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط.الأولى، ١٤١٠هـ.

٥٤- **صحيح ابن حبان،** لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، بترتيب: علاء الدين

الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط.الثالثة ١٤١٨هـ.

٥٥- **صحيح ابن خزيمة،** لأبي بكر محمد بن إسحاق السلمي، حققه: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي.

٥٦- **صحيح البخاري ضمن فتح الباري،** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر، الرياض، دار السلام، ط.الأولى، ١٤٢١هـ.

٥٧- **صحيح مسلم،** لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، بيروت، دار ابن حزم، ط.الأولى، ١٤١٦هـ.

٥٨- **الطبقات الكبرى،** لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري، دار بيروت، ١٤٠٠هـ.

٥٩- **عمل اليوم والليلة،** لأبي بكر أحمد بن محمد الدينوري، بعناية بشير محمد عيون، دمشق، مكتبة دار البيان، ط.الأولى ١٤٠٧هـ.

٦٠- **غريب الحديث،** لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، خرج أحاديثه: د.عبدالمعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط.الأولى، ١٤٠٥هـ.

٦١- **غريب الحديث،** لأبي محمد عبدالله مسلم بن قتيبة، تحقيق: د.عبدالله الجبوري، بغداد، مطبعة المعاني، ط.الأولى، ١٣٩٧هـ.

٦٢- **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير،** لمحمد بن علي الشوكاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٦٣- **فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد،** لعبد الرحمن بن حسن بن محمد

التميمي، تحقيق الوليد بن عبد الرحمن آل فريان، الرياض، دار الصميعي، ط.الأولى، ١٤١٥هـ.

٦٤- **الفرق بين الفرق**، لأبي منصور عبد القاهر البغدادي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار المعرفة.

٦٥- **فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام**، للدكتور غالب عواجي، جدة، المكتبة المصرية، ط.الرابعة، ١٤٢٢هـ.

٦٦- **الفقيه والمتفقه**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي، الدمام، دار ابن الجوزي، ط.الأولى، ١٤١٧هـ.

٦٧- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، لعبد الرؤوف المناوي، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكة المكرمة، نشر: مكتبة الباز، ط.الأولى، ١٤١٨هـ.

٦٨- **القاموس المحيط**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، دار الكتاب العربي.

٦٩- **القصيدة النونية**، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي ـ ابن القيم ـ، شرح محمد خليل الهراس، مصر، دار الفاروق الحديثة.

٧٠- **القضاء والقدر**، للدكتور عبدالرحمن المحمود، الرياض، دار النشر الدولي، ط.الأولى، ١٤١٤هـ.

٧١- **القول المفيد على كتاب التوحيد**، لمحمد بن صالح العثيمين، الدمام، دار ابن الجوزي، ط.الثالثة، ١٤١٩هـ.

٧٢- **كتاب الشريعة**، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: د.عبدالله الدميجي، الرياض، دار الوطن، ط.الأولى، ١٤١٨هـ.

٧٣- **كتاب الضعفاء الكبير،** لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، حققه: د.عبدالمعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط.الأولى.

٧٤- **كتاب القدر،** لأبي بكر جعفر بن محمد الفريابي، تحقيق: عبدالله المنصور، الرياض، أضواء السلف، ط.الأولى، ١٤١٨هـ.

٧٥- **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار،** لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي، تقديم وضبط: كمال يوسف الحوت، دار التاج، ط.الأولى، ١٤٠٩هـ.

٧٦- **كرامات الأولياء،** لعبدالله بن عبدالعزيز العنقري ـ رسالة ماجستير ـ بشعبة العقيدة، قسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، عام ١٤١٣هـ.

٧٧- **كشاف القناع عن متن الإقناع،** لمنصور بن يونس البهوتي، علق عليه: هلال مصيلحي، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٢هـ.

٧٨- **كشف الأستار عن زوائد البزار،** لأبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط.الأولى، ١٤٠٤هـ.

٧٩- **لسان العرب،** لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور، بيروت، دار صادر، ١٤١٢هـ.

٨٠- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد،** لنور الدين على بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر، ١٤١٣هـ.

٨١- **مجموع فتاوى أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية،** جمع: عبدالرحمن

ابن محمد بن قاسم، الرياض، دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ.

٨٢- **المخصص**، لأبي الحسين علي بن إسماعيل الأندلسي، بيروت، دار الكتب العلمية.

٨٣- **المستدرك**، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط.الأولى.

٨٤- **مسند أحمد**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط.الأولى، ١٤١٧هـ.

٨٥- **المسند**، لأبي داود، سليمان بن داود الطيالسي، تحقيق: د.محمد التركي، مصر، دار هجر، ط.الأولى، ١٤١٩هـ.

٨٦- **المسند**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط.الثانية، ١٣٩٨هـ.

٨٧- **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، لأحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: موسى محمد علي وعزت علي، القاهرة، دار الكتب الحديثة.

٨٨- **المصباح المنير**، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.

٨٩- **المصنف**، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط.الثانية، ١٤٠٣هـ.

٩٠- **المعتزلة وأصولهم الخمسة**، للدكتور عواد بن عبد الله المعتق، الرياض، مكتبة الرشد، ط.الأولى، ١٤١٦هـ.

٩١- **المعتصر من المختصر من مشكل الآثار**، للطحاوي، لخصه: أبو المحاسن

يوسف بن موسى الحنفي من مختصر الباجي، بيروت، عالم الكتب.

٩٢- **المعجم الأوسط،** لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، قسم التحقيق بدار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٩٣- **معجم البلدان،** لأبي عبد الله ياقوت الحموي، تحقيق: فريد الجندي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط.الأولى، ١٤١٠هـ.

٩٤- **المعجم الكبير،** لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، الموصل، مطبعة الزهراء، ط.الثانية.

٩٥- **المعجم الوسيط،** قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وآخرون، استانبول، المكتبة الإسلامية.

٩٦- **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم،** لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق: محيي الدين مستو وآخرين، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، ط.الأولى، ١٤١٧هـ.

٩٧- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة،** لأبي الخير محمد ابن عبد الرحمن السخاوي، علق عليه: عبدالله محمد الصديق، بيروت، دار الكتب العلمية، ط.الأولى، ١٣٩٩هـ.

٩٨- **مقالات الإسلاميين،** لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط.الأولى، ١٤١١هـ.

٩٩- **الملل والنحل،** لأبي الفتح محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، بيروت، دار المعرفة.

١٠٠- **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية،** لأبي العباس أحمد بن

عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: د.محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد ابن سعود بالرياض، ط.الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٠١- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج،** لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، المطبعة المصرية ومكتبتها.

١٠٢- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال،** لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي وفتحية البجاوي، دار الفكر.

١٠٣- **النهاية في غريب الحديث والأثر،** لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ـ ابن الأثير ـ تحقيق: محمود الطناحي وطاهر الزاوي، لاهور، الناشر أنصار السنة المحمدية.